



## إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAI PMF) التقييم الذاتي لمجال الاستقلالية والإطار القانوني

### مقدمة

يزود إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAI PMF) الأجهزة الرقابية بإطار عمل لتقييم طوعي شامل وقائم على الأدلة لأداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مقارنة بإطار الانتوساي للتصريحات المهنية (IFPP) والممارسات الدولية الفضلى، مما يمكن تلك الأجهزة من العمل داخلياً وخارجياً بثقة بالنسبة إلى مستقبلها. وتحسين أدائها وتأثيرها بشكل مستدام، وتعزيز قيمتها ومنافعها للمجتمع بغض النظر عن مستوى التنمية والتطوير، كما يتيح لها المشاركة بثقة داخلياً وخارجياً فيما يتعلق بأهميتها المستقبلية وقيمتها المضافة، ومدى مساهمة الجهاز في تعزيز الإدارة المالية العامة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يدل على التزامها بالتطوير وامتثالها للمعايير الدولية.

تعتبر لجنة بناء القدرات (CBC) الجهة الرائدة في مجال الحوكمة للنشر العالمي لإطار قياس الأداء، ومبادرة الانتوساي للتنمية (IDI) هي القيادة التشغيلية من أجل تقديم المشورة الإستراتيجية لدعم وتنسيق ونشر إطار قياس الأداء، حيث قامت لجنة بناء القدرات بصفتها الوصي على هذا الإطار بإنشاء مجموعة استشارية مستقلة (IAG) والتي تقدم المشورة والتوصيات الإستراتيجية لدعم CBC وIDI في جهودهما لتنفيذ إستراتيجية SAI PMF للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

سيتم من خلال هذا المقال التعرف على مفهوم وخلفية وهيكل إطار قياس الأداء واستخداماته ومكوناته، والتقييم الذاتي لمجال الاستقلالية والإطار القانوني، بما في ذلك الغرض والتغطية، ومجموعة مؤشرات الأداء، ومعايير تقييم الأداء للأبعاد، وبيان الوثائق الرئيسية التي تشير إلى استقلالية الأجهزة العليا للرقابة ضمن إطار الانتوساي.

### حول إطار قياس الأداء (SAI PMF)

#### المفهوم والخلفية

يتم تعريف إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة على أنه "أداة لقياس ورصد وإدارة وتقديم تقارير حول أداء الأجهزة العليا للرقابة"، وهو يمثل تقييم الأداء القائم على الأدلة، حيث يتضمن تقييم نوعي وشامل للأجهزة الرقابية وبيئتها، وقياس موضوعي لدعم التدقيق النوعي وتتبع التقدم المحرز.

ومن المبادئ الأساسية لإطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في أن إجراء عملية التقييم هو أمر طوعي، وكونه إطار عالمي متعدد الأغراض فإنه يمكن تطبيقه جميع أنواع الأجهزة، بغض النظر عن نماذج الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وصلاحياتها وتفويضاتها القانونية وهيكلها الإداري والسياق الوطني ومستوى التنمية، طالما أن الجهاز يعتبر إطار الانتوساي للتصريحات المهنية (IFPP) ذات صلة.

ويفحص إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة بشكل شامل كلاً من وظائف التدقيق والوظائف غير الرقابية فيما يتعلق بأساسه القانوني وبيئته، ويحدد الترابط بين الجوانب المختلفة والأسباب الجذرية لأداء الجهاز، وبالتالي يوفر أساساً قوياً لتقييم شامل لاحتياجات الجهاز، وإعلامه. والتخطيط الاستراتيجي وتطوير القدرات، وتمكين تتبع التقدم بمرور الوقت، كما يعد هذا الإطار أداة قيمة لجميع الأجهزة، وذلك لإظهار لأصحاب المصلحة مدى مساهمة الجهاز في تعزيز الإدارة المالية العامة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة، وتعزيز الشفافية والمساءلة، ومكافحة الفساد، ومدى التزام الأجهزة بزيادة قيمتها وفوائدها للمجتمع.

يوفر إطار قياس الأداء للأجهزة العليا للرقابة إطار عمل لتقييم نوعي وشامل وقائم على الأدلة لأداء الأجهزة العليا للرقابة وبيئتها. مما يوفر للأجهزة الرقابية أساساً موضوعياً لإثبات علاقتها المستمرة بالمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين.

ويقوم إطار قياس الأداء بتزويد الأجهزة العليا للرقابة بإطار عمل يمكنها من إجراء تقييمات طوعية لأعمالها، من أجل المساهمة في تحسين تنمية قدراتها وعمليات التخطيط الاستراتيجي، كما يمكنها من تحسين أدائها وتأثيرها بشكل مستدام، وبالتالي المساهمة في مهمة الإنتوساي المتمثلة في تعزيز التحسين المستمر في أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وعلاوة على ذلك يساعد في فهم أسباب الأداء القوي والضعيف، ويمكن الأجهزة العليا للرقابة من الانخراط بثقة داخليًا وخارجيًا فيما يتعلق بأهميتها المستقبلية والقيمة المضافة، مما يدل على التزامها بالتحول وقبول الحاجة إلى الالتزام بأعلى المعايير الدولية.

وبالنسبة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في البلدان النامية، يعد إطار قياس أداء الأجهزة أداة لا تقدر بثمن للحصول على الدعم والحفاظ عليه لجهود تنمية القدرات من خلال إظهار التزامها بالتحول وقبول الحاجة إلى الالتزام بأعلى المعايير الدولية والتزام الأجهزة بزيادة قيمتها. ويعود بالفائدة على المجتمع.

## هيكل إطار قياس الأداء

يبين الرسم أدناه هيكل إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة:



## استخدام إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

تشمل أغراض التقييم باستخدام إطار قياس الأداء ما يلي:

- 1- كخطوة نحو تطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة.
- 2- لإبراز التقدم المحرز والقيمة والفوائد للمجتمع.
- 3- توجيه عملية التخطيط الاستراتيجي.
- 4- قياس الأداء الداخلي، وإعداد التقارير السنوية.
- 5- الحصول على الدعم لجهود تنمية القدرات والحفاظ عليه.

في حين تتمثل الغاية من قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة في تحديد نقاط القوة والضعف، وتعزيز إدارة الأداء الداخلي والمساءلة، وتقديم تقارير لأصحاب المصلحة الخارجيين، وإظهار التقدم المحرز المتعلق بالقدرات والأداء، وإظهار قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة للمواطنين، والمساهمة في دعم تنفيذ وإرساء المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، والحصول على الدعم لتنمية القدرات.

## مكونات إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة

يتكون إطار قياس الأداء من مكونين رئيسيين هما:

- إرشادات لإعداد تقرير الأداء، وهو المنتج النهائي للتقييم، ويتضمن تحليلاً سردياً للنتائج.
- مجموعة تتألف من (25) مؤشراً (وكل منها من 2 إلى 4) أبعاد لقياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة مقابل الممارسات الدولية في (6) مجالات رئيسية وكما يلي:



## التقييم الذاتي لمجال الاستقلالية والإطار القانوني

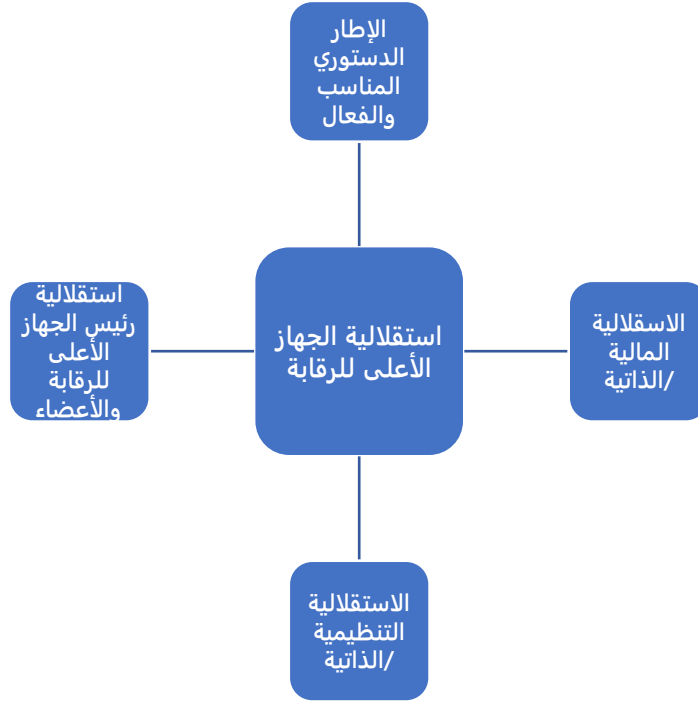
### الغرض والتغطية

يغطي هذا المجال استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة واختصاصه القانوني، بغرض دراسة القاعدة المؤسسية لعمليات الجهاز، وبالرغم من أن الاستقلالية وإطار العمل القانوني تخرج عن مجال سيطر الجهاز الأعلى للرقابة، ومع ذلك، فقد تم إدراج المجال في إطار قياس الأداء بسبب المساهمة الكبيرة التي يفرضها الإطار القانوني واستقلالية الجهاز على فعاليته، وقد تسعة الأجهزة الرقابية إلى التغلب على أي عراقيل ناشئة عن القيود على اختصاصها أو استقلاليتها.

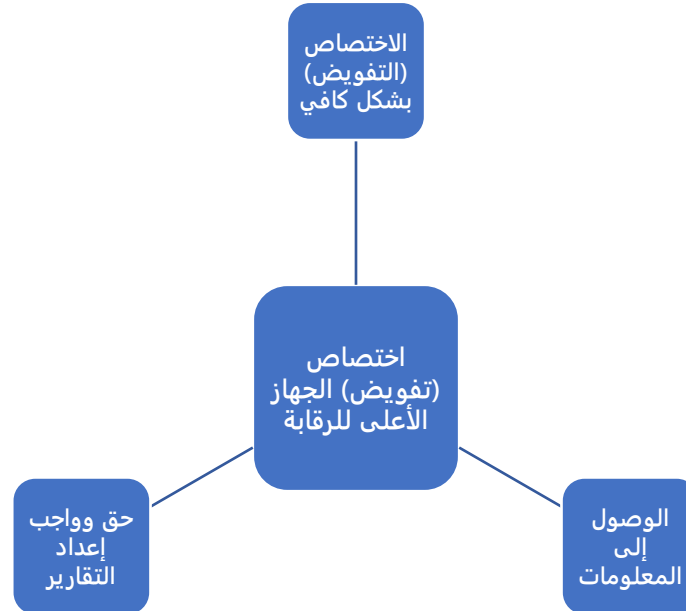
### مجموعة مؤشرات الأداء

يتضمن مجال الاستقلالية وإطار القانوني مؤشرات أداء عدد (2) ويرتبط بكل مؤشر مجموعة من الأبعاد التي يتم تقييمها، وكما هو مبين بالجدول أدناه:

(1) مؤشر استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة حيث يوجد أربعة أبعاد مرتبطة بهذا المؤشر وكما يلي:



(2) مؤشر اختصاص (تفويض) الجهاز الأعلى للرقابة حيث يوجد ثلاثة أبعاد مرتبطة به وكما يلي:



ويتم تقييم الأبعاد المرتبطة بكل مؤشر وفق معايير تقييم الأداء المبينة أدناه:

### مؤشر استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة

المؤشر استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة	
المعيار	البيد
ينبغي أن ينص الدستور على إنشاء الأجهزة العليا للرقابة ينبغي أن ينص الدستور على استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة يكفل الدستور عملية تعيين ومدة تعيين وإيقاف مهام رئيس الجهاز الأعلى للرقابة (والأعضاء في حالة الهيئات الجماعية) واستقلالية صلاحيات اتخاذ القرار الخاص بهم وجود حماية قانونية كافية من قبل المحكمة العليا ضد أي تدخل في استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة الإبلاغ عن أي أمور يمكن أن تؤثر على قدرتها لأداء عملها طبقاً لاختصاصاتها وأو إطار عملها التشريعي" ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة أن تسعى جاهدة لتشجيع وتأمين والمحافظة على إطار دستوري وقانوني فعال ومناسب	(1) الإطار الدستوري المناسب والفعال
ينص الإطار القانوني صراحة أو ضمناً على الاستقلالية المالية للجهاز الأعلى للرقابة عن السلطة التنفيذية قوم "الهيئة العامة المكلفة باتخاذ القرار بخصوص الميزانية الوطنية" باعتماد ميزانية الجهاز الأعلى للرقابة تمتع الجهاز الأعلى للرقابة بحرية اقتراح ميزانيته على الهيئة العامة المكلفة باتخاذ القرار بخصوص الميزانية الوطنية دون تدخل من السلطة التنفيذية حق للجهاز الأعلى للرقابة "استخدام الأموال المخصصة له بموجب بند ميزانية منفصل حسبما يراه مناسباً بعد اعتماد ميزانية الجهاز الأعلى للرقابة من السلطة التشريعية، ينبغي ألا تتحكم السلطة التنفيذية في وصول الجهاز الأعلى للرقابة إلى هذه الموارد للجهاز الأعلى للرقابة الحق في اللجوء مباشرة إلى السلطة التشريعية إذا كانت الموارد المتاحة غير كافية ولا تسمح له بالقيام بالمهام المنوطة به خلال السنوات الثلاث الأخيرة، لم تحدث أي حالات تدخل غير مبررة من السلطة التنفيذية بخصوص مقترح ميزانية الجهاز الأعلى للرقابة أو في حق الوصول إلى الموارد المالية	(2) الاستقلالية المالية/الذاتية
القانوني أن الجهاز الأعلى للرقابة يتمتع بـ "بالاستقلالية التنظيمية والوظيفية المطلوبة لإنجاز مهامه من الناحية العملية، الجهاز الأعلى للرقابة غير مقيد بتوجيهات أو تدخل من السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية في تنظيم وإدارة مكاتبه يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بصلاحيات تحديد القواعد والإجراءات لإدارة الأعمال وللوفاء باختصاصه بما يتوافق مع القواعد ذات الصلة التي تؤثر على الهيئات العامة يتمتع رئيس الجهاز الأعلى للرقابة بحرية اتخاذ القرار بشكل مستقل بخصوص كافة الأمور المتعلقة بالموارد البشرية بما في ذلك عمليات تعيين الموظفين ووضع الأحكام والشروط الخاصة بها متقيداً فقط بأطر عمل التوظيف و/أو الميزانية المعتمدة من السلطة التشريعية العلاقة بين الجهاز الأعلى للرقابة والسلطتين التشريعية والتنفيذية محددة بشكل واضح في الإطار القانوني يحق للجهاز الأعلى للرقابة الاستعانة بالخبرات الخارجية ودفع الأتعاب إليهم حسب الضرورة	(3) الاستقلالية التنظيمية/الذاتية
يحدد التشريع المعمول به شروط التعيينات وإعادة التعيينات (و عزل (...) رئيس الجهاز الأعلى للرقابة و(حيثما كان مناسباً) أعضاء الهيئات الجماعية (...) عن طريق عملية تضمن استقلاليتهم تكون تعيينات (وإعادة تعيينات) رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وأعضاء الأجهزة الجماعية (حيثما كان مناسباً) لمدد طويلة وثابتة على نحو كاف بما يسمح لهم بأداء اختصاصاتهم دون خوف من الانتقام يتمتع رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وأعضاء الهيئات الجماعية (حيثما كان مناسباً) بالحصانة ضد أي ملاحقة قضائية عن أي فعل ينجم عن الأداء العادي لمهامهم	(4) استقلالية رئيس الجهاز الأعلى للرقابة وأعضائه

تم إجراء آخر تعيين (أو إعادة تعيين) لرئيس الجهاز الأعلى للرقابة عن طريق عملية تتسم بالشفافية بحيث تضمن استقلاليته/استقلاليتها
خلال السنوات الثلاث الماضية، لم تكن هناك حالات تم فيها عزل رئيس الجهاز الأعلى للرقابة أو أعضاء الأجهزة الجماعية (حيثما كان ذلك مناسباً) بطريقة غير قانونية أو بطريقة تمس من استقلالية الجهاز الأعلى للرقابة
يضمن الإطار القانوني ألا يتأثر الموظفون الرقابيون بالأجهزة العليا للرقابة - في حياتهم المهنية - بالجهات الخاضعة للرقابة ويجب ألا يرتبطوا بتلك المنظمات

## مؤشر اختصاص (تفويض) الجهاز الأعلى للرقابة

المؤشر اختصاص (تفويض) الجهاز الأعلى للرقابة	
المعيار تقييم الأداء	البعد
ينبغي أن تخضع جميع العمليات المالية العامة (بصرف النظر عن مدى وكيفية ترجمتها في الميزانية الوطنية) لرقابة الأجهزة العليا للرقابة	(1) الاختصاص (التفويض) بشكل كافي
يكون من حق الجهاز الأعلى للرقابة مخاطبة السلطة التشريعية المعنية بخصوص مخاوفه بشأن ترتيبات الرقابة المعمول بها بخصوص عمليات المالية العامة التي لا تقع ضمن اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة	
يضمن اختصاص الجهاز الأعلى للرقابة على وجه التحديد مسؤولية الجهاز عن رقابة كافة أنشطة الحكومة المركزية	
لا يفرض على الأجهزة العليا للرقابة أي توجيهات أو تدخلات في اختيار مواضيع الرقابة والتخطيط وإجراء وإعداد التقارير ومتابعة عمليات الرقابة الخاصة بها	
خلال السنوات الثلاث الأخيرة لم يتم منح الجهاز الأعلى للرقابة ولم يحصل على أي مهام تؤثر على استقلالية اختصاصه	
لم تسجل حالات تدخل في اختيار الجهاز الأعلى للرقابة للجهات الخاضعة للرقابة أو مواضيع الرقابة خلال الثلاث سنوات الأخيرة بطريقة قد تخل باستقلالية الجهاز الأعلى للرقابة	
ينص القانون على أن الجهاز الأعلى للرقابة يتمتع بحق الوصول غير المقيد إلى السجلات والوثائق والمعلومات	
يحق للجهاز الأعلى للرقابة اتخاذ القرار بخصوص المعلومات التي يحتاجها لإجراء عملياته الرقابية في حالة كان الوصول إلى المعلومات التي يحتاجها الجهاز لإجراء الرقابة مقيداً أو ممنوعاً، فهناك إجراء مناسب وثابت لحل هذه المسائل، على سبيل المثال إمكانية مخاطبة السلطة التشريعية أو إحدى اللجان التابعة لها من أجل عرض المسألة على المحكمة أو وجود صلاحيات مباشرة لمعاقبة من يعرقلون الوصول إلى المعلومات	
بالنسبة للرقابة القضائية، في حالة عرقلة الوصول إلى المعلومات التي تعد ضرورية، يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بصلاحيات معينة لمعاقبة المسؤولين عن هذه العرقلة	
يتمتع موظفو الجهاز الأعلى للرقابة بحق الدخول إلى مقرات الجهات الخاضعة للرقابة من أجل أداء العمل الميداني الذي يراه الجهاز الأعلى للرقابة ضرورياً	
ينبغي أن ينص الدستور على تمكين الجهاز الأعلى للرقابة وإلزامه بتقديم تقارير عن نتائجه سنوياً وبشكل مستقل إلى البرلمان	
يحق للجهاز الأعلى للرقابة نشر تقارير الرقابة السنوية الخاصة به	(3) حق وواجب إعداد التقرير
ينبغي أن يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بإمكانية إعداد التقارير بخصوص الملاحظات الهامة والمهمة بشكل خاص خلال السنة	
تتمتع الأجهزة العليا للرقابة بحرية اتخاذ قرار بخصوص محتوى تقارير الرقابة الخاصة بها	

تتمتع الأجهزة العليا للرقابة بحرية اتخاذ قرار بخصوص توقيت تقاريرها باستثناء حالة وجود متطلبات معينة ينص عليها القانون
خلال السنوات الثلاث الأخيرة لم تسجل أي حالات تدخل في قرارات الجهاز الأعلى للرقابة الخاصة بمحتوى تقاريره الرقابية
خلال السنوات الثلاث الأخيرة لم تسجل أي حالات تدخل في جهود الجهاز الأعلى للرقابة لنشر تقاريره الرقابية

يتم تقييم المؤشرات وفق معايير تقييم الأداء بحيث يتم إعداد مصفوفة تتضمن البيانات التالية:

إجابة فريق التقييم على رقابة الجودة	رقابة الجودة		فريق التقييم		معايير تقييم الأداء	البعد
	أدلة الإثبات كافية	التوصيات	مستوفي أو غير مستوفي	مصادر أدلة الملاحظات		

يتم قياس معايير اسناد الدرجات لكل بعد كما يلي:

الدرجة المسندة	معايير إسناد درجة البعد
	<b>الدرجة (0):</b> لم يتم انشاء الخاصية أو بالكاد تؤدي وظائفها
	<b>الدرجة (1):</b> (المستوى التأسيسي)، الدرجة متاحة إلا أنها أولية وغير منتظمة وينعكس ذلك على جودة العمل
	<b>الدرجة (2):</b> (مستوى التطوير)، الخاصية متوفرة إلا أنها غير مكتملة ولا يتم تنفيذها بشكل منتظم
	<b>الدرجة (3):</b> (المستوى الثابت)، تؤدي الخاصية وظائفها على نطاق واسع على النحو المتوقع طبقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة
	<b>الدرجة (4):</b> (مستوى الإدارة)، تؤدي الخاصية وظائفها طبقا لمبادئ المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة، وينفذ الجهاز الرقابي الأنشطة بطريقه تمكنه من تقييم وتحسين أدائه بصفة مستمرة

استقلالية الأجهزة العليا للرقابة ضمن إطار الانتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية

تضمنت الوثائق الرئيسية التي تشير إلى استقلالية الأجهزة العليا للرقابة ضمن إطار الانتوساي ما يلي:

#### إعلان ليما - INTOSAI-P 1

تضمن الفصل المتعلقة بالاستقلالية ضمن إعلان ليما الأقسام التالية:

- القسم (5): استقلالية الأجهزة العليا للرقابة.
- القسم (6): استقلالية الاعضاء والمسؤولين في الأجهزة العليا للرقابة.
- القسم (7): الاستقلال المالي للأجهزة العليا للرقابة.

#### إعلان مكسيكو بشأن الاستقلالية - INTOSAI-P 10

تتمثل المبادئ الأساسية لاستقلالية الأجهزة الرقابية فيما يلي:

1. وجود إطار دستوري/نظامي/قانوني مناسب وفعال وأحكام تطبيقية واقعية خاصة بهذا الإطار..
2. استقلالية رؤساء الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة و "الأعضاء" (في المؤسسات التي يتمتع أعضاؤها بصلاحيه جماعية متساوية)، بما في ذلك ضمان الحفاظ على المنصب والحصانة القانونية أثناء الأداء العادي لمهامهم.
3. صلاحية واسعة كافية وحرية التصرف التامة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في أداء مهامها.
4. الوصول غير المقيد للمعلومات.
5. حق وواجب إعداد التقارير بشأن أعمالها..
6. حرية تقرير محتوى التقارير الرقابية المالية وتوقيتها ونشرها وتوزيعها. .

7. وجود آليات متابعة فعالة للتوصيات التي ترفعها الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة..
8. الاستقلال الذاتي المالي والإداري وتوفر الموارد البشرية والمادية والتقديرية المناسبة.

كما تضمن **(GUID 9030)** أمثلة على الممارسات الجيدة المتعلقة باستقلالية الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة وحسب المبادئ الواردة في اعلان مكسيكو

#### المراجع:

- إطار الانتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية (IFPP)  
INTOSAI FRAMEWORK OF PROFESSIONAL PRONOUNCEMENT
- إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والمعد من مجموعة عمل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) بشأن قيمة وفوائد الأجهزة العليا للرقابة، والذي تم تنفيذه بالمشاركة مع الهيئات التابعة للانتوساي.
- (INTOSAI P-12) قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة.





الجهاز المركزي للمحاسبات  
فريق عمل الجهاز بلجنة المعايير المهنية  
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة  
الارابوساي

## استخدام العينة العنقودية في التدقيق المالي

### المقدمة:

يعتبر التدقيق المالي أقدم أنواع التدقيق، والذي يهدف إلى تحقيق درجة من التأكد (1) لمستخدمي القوائم المالية من خلال توفير البيانات التي يعتمد عليها مستخدمي تلك القوائم في اتخاذ قراراتهم، وذلك عن طريق قيام المدققين الماليين بإبداء رأي فني مستقل حول إعداد القوائم المالية وفقاً للإطار المحدد لإصدار القوائم المالية حيث يضمن هذا الإطار تعبير القوائم المالية عن المركز المالي ونتيجة أعمال المنشأة بشكل سليم.

### تعريف التدقيق المالي:

التدقيق المالي هو (2) "عملية منظمة ومنهجية لجمع الأدلة والقرائن التي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية وتقويمها بشكل موضوعي، وذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج والمعايير المقررة وتوصيل ذلك إلى الأطراف المعنية".

كما يعرف أيضاً بأنه (3) "فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمؤسسة فحصاً انتقادياً منظماً، بقصد إبداء رأي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لتلك المؤسسة في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعمالها من ربح أو خسارة عن تلك الفترة، وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعاً، ويشمل الفحص والتحقق وإعداد التقرير أي فحص للبيانات المدرجة في الدفاتر والسجلات، والتحقق من صحتها، ورفع تقرير متضمن للرأي الفني حولها إلى الجهات ذات العلاقة".

و عرف أيضاً التدقيق بأنه (4) "عملية منظمة تعتمد على الموضوعية لتجميع وتقييم الأدلة المتعلقة بنتائج العمليات والأحداث المتعلقة بالمشروع، وذلك للتحقق من مدى تطابق تلك النتائج مع المعايير الموضوعية والمقبولة قبولاً كاملاً، وتوصيل النتائج للأطراف المعنية".

ويتضح من هذه التعاريف أن التدقيق المالي هو عملية تهدف إلى الحصول على الرأي الفني المحايد في القوائم المالية، وذلك من خلال فحص وتفهم بيئة المنشأة، ونظام الرقابة الداخلية بها في سبيل جمع أدلة وقرائن الإثبات، وتقويمها لتحقيق درجة تأكد مناسبة حول مدى توافق القوائم المالية مع الإطار المالي، والمعايير المقررة لتقديمها لمستخدمي تلك القوائم.

(1) Organization of Supreme Audi Institutions, INTOSAI Standards, ISSAI 200, Financial Audit Principles, paragraph "8".

(2) Ernst &Yong." Legal statement'. Ey.com.2018..

(3) خالد أمين عبد الله، "علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية"، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 2012، ص12.

(4) علاء الدين صلاح محمود، عوض لبيب، " أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي " ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط الأردن ، 2011 ، ص 7



الجهاز المركزي للمحاسبات  
فريق عمل الجهاز بلجنة المعايير المهنية  
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة  
الارابوساي

**أهداف التدقيق، تتمثل أهداف التدقيق فيما يلي-**

- التحقق من صحة البيانات الواردة بالقوائم المالية بعدة أساليب ومن أهمها الجرد الفعلي.
- التأكد من أن كل عناصر الأصول هي ملك المؤسسة و الالتزامات هي التزام عليها.
- التحقق من صحة البيانات المثبتة بالدفاتر والسجلات المحاسبية من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تجهيز هذه البيانات بشكل يسمح بتوفير معلومات شاملة ذات مصداقية، ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال عرضها والافصاح عنها .
- تقييم الأحداث المحاسبية وفقاً للطرق المحاسبية المعمول بها.
- التحقق من استيفاء المتطلبات القانونية.
- إبداء رأي فني محايد حول مدى تعبير القوائم المالية للمؤسسة عن المركز المالي الحقيقي لها.

**تطور مناهج التدقيق(5):**

مرت مناهج التدقيق بأربع مراحل وهي:

- مرحلة القوائم كوحدة واحدة.
- مرحلة الفحص باستعمال منهج الميزانية.
- مرحلة الفحص باستخدام منهج النظم(6).
- مرحلة الفحص باستخدام منهج المؤسس على مفهوم المخاطر.

وسنستعرض فيما يلي كل منهج من تلك المناهج بشكل بسيط، وأسباب تطويره.

**أولاً: منهج تدقيق القوائم كوحدة واحدة:**

يقوم هذا المنهج على استخدام عينة كبيرة من بنود القوائم، وفحص مستنداتها وعمليات تسجيلها في الدفاتر المالية للتأكد من سلامة المستندات وصحة تسجيلها وتبويبها وتجميعها واتفق القوائم المالية الصادرة عنها، ولكن يعيب على هذا المنهج الحاجة لبذل مجهود كبير كما أنه قد لا تتضمن عينة التدقيق أحد بنود القوائم المالية ، ولذلك فقد تم تطوير هذا المنهج إلى المنهج الذي يطلق عليه منهج الميزانية.

**ثانياً: منهج الميزانية:**

يقوم هذا المنهج على تقسيم عينة التدقيق لمجموعة من العينات حيث يتم أخذ عينة من كل بند من بنود القوائم المالية، وتدقيقها مستندياً ومحاسبياً وحسابياً، والتأكد من اتفق القوائم المالية الصادرة مع أرصدة كل بند، وبالرغم من أن حجم العينات في اتباع هذا المنهج أقل من حجمها

(5)international journal of Government Auditing , INTOSAI – Journal , The Development of financial Audit Approaches and Impact on Efficiency and Effectiveness 2023.

(6) نوران بهجت محمود حسن، عبد الحميد شاهين، "دراسات في المراجعة"، مطابع الدار الهندسية، 2013، ص 7.



الجهاز المركزي للمحاسبات  
فريق عمل الجهاز بلجنة المعايير المهنية  
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة  
الارابوساي

في المنهج الأول إلا أنه ما زال كبير، مما يعاب عليه أنه في حالة عدم تسجيل أي عملية بشكل كامل لا يستطيع المدقق إكتشاف ذلك، ولذلك فقد تم تطوير منهج التدقيق إلى منهج النظم في التدقيق.

### ثالثاً: منهج النظم:

يقوم هذا المنهج على أساس وجود نظام للرقابة الداخلية حيث يتم فحص النظام الخاص بكل بند من بنود القوائم المالية، أما بشأن البنود التي تتسم بضعف نظام الرقابة الداخلية عليها فيتم التوسع في فحص المستندات والتسجيل المحاسبي لها للتأكد من سلامتها وصحة تسجيلها المحاسبي وفقاً لإطار القوائم المالية، في حين يتم الاعتماد على الإجراءات التحليلية وحجم عينة مناسب للتأكد من قيمة البنود التي تتسم بقوة نظام الرقابة الداخلية عليها. وبالرغم من أن منهج التدقيق المؤسس على النظم قد تلافى الكثير من العيوب وقلل حجم الفحص الذي يقوم به المدقق وحسن من نتائج فحصه إلا أنه قد تم تطويره بالاعتماد على المفاهيم الإحصائية إلى منهج التدقيق المؤسس على مفهوم الخطر.

### رابعاً: منهج التدقيق المؤسس على مفهوم الخطر:

إن مفهوم التأكد هو مفهوم إحصائي ويقوم بتحديد درجة التأكد المطلوب تحقيقها أولاً ويلى ذلك تحديد درجة التحريف المقبول أو درجة الخطر التي يمكن قبولها لتحقيق نسبة التأكد المطلوبة بمعنى أن مفهوم الخطر هو احتمال عدم تحقق الهدف المرجو.

وتم تحليل مخاطر التدقيق وفقاً للمسببات التي قد تؤدي إلى حدوث هذا التحريف إلى ثلاث مصادر للتحريف الأول يتمثل في طبيعة النشاط أو البند وهو ما أطلق عليه المخاطر المتأصلة، والثاني وهو احتمال فشل نظام الرقابة الداخلية في اكتشاف التحريف وهو ما أطلق عليه مخاطر الرقابة، والثالث والأخير هو فشل المدقق في اكتشاف التحريفات وهو ما يرتبط بفحصه لبنود القوائم المالية وهو ما أطلق عليه مخاطر عدم الاكتشاف، وفي بعض الأحيان يطلق عليه البعض مخاطر الاكتشاف.

ويقوم هذا المنهج على تحديد درجة التأكد المطلوبة، ومنها يتم تحديد نسبة الانحراف المقبول (الأهمية النسبية) على مستوى كل قائمة مالية، وعمل تقدير لبنود القوائم المالية وتوزيع التحريف المقبول على مستوى البنود (الأهمية النسبية) والتي يتم تحديدها في ضوء القيمة المتوقعة للبند ودرجة المخاطر المتأصلة، ومخاطر الرقابة التي يتعرض لها وبناءً عليه يتم تحديد حجم العينات.

وبذلك يتم تحديد حجم العينة من البند في ضوء قيمته المتوقعة ومخاطره المتأصلة ومخاطر الرقابة التي يتعرض لها، وهو ما يؤدي إلى التركيز على البنود ذات المخاطر المرتفعة سواء من حيث إسنادها لأعضاء فريق التدقيق الأكثر خبرة أو في حجم العينة التي يتم فحصها.



الجهاز المركزي للمحاسبات  
فريق عمل الجهاز بلجنة المعايير المهنية  
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة  
الارابوساي

### الأهمية النسبية في عملية المراجعة:

**وفقاً للمفهوم الوارد في معايير المحاسبة:** تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتماداً على القوائم المالية للمنشأة المصدرة للقوائم المالية.

**وفقاً للمفهوم الوارد في معايير التدقيق:** تعتبر المعلومة هامة إذا كان حذفها أو تحريفها قد يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمي القوائم المالية اعتماداً على تلك القوائم، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ظل الظروف الخاصة بحذفه أو تحريفه.

وبمعنى آخر فإن الأهمية النسبية بالنسبة للمدقق هي حجم التحريف الذي يؤثر في قبول أو رفض القائمة أو البند.

ويتم قياس الأهمية النسبية لبند القوائم المالية للمنشأة استناداً إلى طبيعة أو حجم البنود، أو كليهما، والتي تتعلق بها المعلومات في القوائم المالية للمنشأة.

وللتعرف على الأهمية النسبية للبند من ناحية الحجم يمكن تحديدها في ضوء قيمة العنصر، أما بالنسبة لطبيعة العنصر فترتبط بدرجة الثقة التي تتحدد في ضوء درجة الخطر التي يتعرض لها العنصر.

وتقاس الأهمية النسبية على مستوى القوائم المالية ككل وعلى مستوى كل بند من بنود كل قائمة.

### استخدام العينات في التدقيق:

أدى زيادة أحجام المنشآت وتطور الهدف من عملية التدقيق المالي إلى:

1. التحول من الفحص الكلي لتسجيل البيانات المالية في الدفاتر والقوائم المالية المستخرجة منها إلى الفحص من خلال العينات فقد كان الهدف من عملية التدقيق في بداية عمليات التدقيق المالي هو التأكد من صحة القوائم المالية، ولكن نظراً لأنه في حالة وجود قيد واحد من القيود المالية به تحريف فإن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه حتى لو تم الفحص لكافة البيانات المالية، وذلك في ضوء وجود تحريفات للمستندات التي تم إعداد القوائم المالية لها.
2. التأكد من تعبير القوائم المالية عن المركز المالي ونتائج الأعمال، وما تبعه من الاعتماد على عينات كبيرة من مستندات التسجيل، وتقسيم تلك العينات بحيث يتم فحص عينة من عمليات تسجيل كل بند من بنود القوائم المالية مع فحص نظام الرقابة الداخلية الذي يستخدم في إعداد القوائم المالية، والرقابة على أصول والتزامات المنشآت.

وأخيراً مع تطور معايير المحاسبة ووجود متطلبات للإفصاح بجانب متطلبات القياس المحاسبي، وزيادة حجم أعمال المنشآت بشكل كبير، وتغير هدف أعمال التدقيق المالي إلى التأكد



الجهاز المركزي للمحاسبات  
فريق عمل الجهاز بلجنة المعايير المهنية  
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة  
الأرابوساي

من الالتزام بالإطار المحدد للقوائم المالية والذي يضمن تعبيرها عن المركز المالي ونتائج الأعمال، ويمد مستخدميها بسياسة أساليب القياس التي تم اعتمادها عند إعداد القوائم المالية لذا ظهرت أهمية استخدام العينات في عملية التدقيق.

ويعتمد التدقيق المالي على منهج استخدام العينات، ويرجع قرار استخدام أساليب العينات الإحصائية أو غير الإحصائية لحكم المراقب، وذلك فيما يتعلق بالطريقة الأكثر فاعلية للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة في ظروف محددة، فعلى سبيل المثال، في حالة اختبارات أنظمة الرقابة يكون تحليل المراقب لطبيعة وأسباب الخطأ غالباً أكثر أهمية من مجرد التحليل الإحصائي لوجود أو عدم وجود الأخطاء، وفي مثل هذا الموقف يمكن أن تكون العينات غير الإحصائية أنسب طريقة (7).

### عينة التدقيق:

يقصد بعينة المراجعة تطبيق إجراءات المراجعة على أقل من 100 % من المعاملات داخل مجتمع المراجعة، بحيث يتاح فرصة للاختيار لكل وحدات العينة، بهدف توفير أساس معقول للمراجع لاستخلاص استنتاجاته عن مجتمع المراجعة بالكامل. قد يختار المدقق عينة منفصلة لكلاً من اختبارات الالتزام بالنسبة لنظام المعلومات المحاسبية واختبارات التحقق، وقد يقوم باختيار عينة واحدة ويجري عليها كلا الاختبارين. وتنقسم أساليب اختيار مفردات العينات الإحصائية إلى أربع أساليب وهي:

### [1] أسلوب العينات العشوائية البسيطة:

يصلح هذا الأسلوب بالنسبة للمجموعات محدودة الحجم والمتجانسة، ويتم عادة بترتيب مفردات المجتمع الأصلي وترقيمها داخل إطار معين وتسحب العينة بعد تحديد حجمها عشوائياً إما باستخدام البطاقات أو الكروت المرقمة، أو باستخدام الحاسب الآلي، أو باستخدام جداول الأرقام العشوائية.

### [2] أسلوب العينات المنتظمة:

يصلح هذا الأسلوب للمجموعات كبيرة الحجم ولكن بشرط تجانس مفرداته أو تشابهها في الخصائص وبموجب هذا الأسلوب يتم ترتيب المجتمع ترتيباً تصاعدياً أو تنازلياً ثم يقسم إلى مجموعات متساوية في الحجم متتالية بحيث يكون عدد المجموعات هو نفس حجم العينة، ويتم اختيار المفردة الأولى من المجموعة الأولى بطريقة العينة العشوائية، ثم يتم تكرار اختيار نفس ترتيب المفردة في باقي المجموعات التالية بانتظام.

(7) معيار المراجعة المصري رقم (530)، "المراجعة بالعينة ووسائل الاختبار الأخرى"، المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، المجلد الأول، الهيئة العامة لسوق المال، 2008، الفقرة رقم 28، ص 11.



الجهاز المركزي للمحاسبات  
فريق عمل الجهاز بلجنة المعايير المهنية  
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة  
الارابوساي

### **[3] أسلوب العينات الطبقية:**

يصلح هذا الأسلوب للمجتمعات الكبيرة غير المتجانسة حيث يتم تقسيم المجتمع إلى طبقات بحيث تكون كل طبقة من هذه الطبقات متجانسة فيما بينها، ويتم اختيار العينة من الطبقات المختلفة بأحد الطرق التالية:

أ- طريقة التوزيع المتساوي: تكون عدد مفردات العينة من كل الطبقات متساوي.

ب- طريقة التوزيع النسبي: تكون عدد مفردات العينة من كل طبقة متناسباً مع نسبة تمثيل كل طبقة في المجتمع الأصلي.

ج- طريقة التوزيع الأمثل: تكون عدد مفردات العينة وفقاً للتجانس في كل طبقة فالطبقات المتجانسة يقل حجم العينة بها أما الطبقات غير المتجانسة يزداد حجم العينة وفقاً لدرجة التباين.

### **[4] أسلوب العينات العنقودية:**

#### • **تعريف العينة العنقودية:**

هي نوع من أنواع العينات العشوائية، تعتمد على تقسيم المجتمعات الكبيرة إلى عدة مجموعات، وذلك بهدف تسهيل جمع بيانات البحث وتحليلها، ومن ثم يأخذ الباحث عينات عشوائية من المجموعات الفرعية بالاستعانة بأنواع أخرى من العينات، ويتم تقسيم المجموعات وفقاً لحجم الفرع وتمائل المخاطر ووفقاً للموقع الجغرافي، وما إلى ذلك<sup>(8)</sup>.

يستخدم هذا الأسلوب في حالة المجتمعات الضخمة أو المنتشرة جغرافياً التي تستهدف عدداً كبيراً من المجموعات المتنوعة من حيث الخصائص والسمات<sup>(9)</sup>، ويمكن تقسيمها لمجموعات متماثلة في الخصائص والتي يطلق عليها عناقيد متماثلة، بحيث يكون اختيار مفرد أو أكثر من مفردات العنقود وفحصها يعطى نتائج يعتمد عليها في الحكم على مجتمع الفحص، فيتم تكوين الرأي العام من خلال فحص تلك المفردات التي يتم اختيارها من كل العناقيد.

ويقسم مجتمع البحث إلى مجموعات أو عناقيد متجانسة داخلياً، وتختلف عن مثيلاتها ثم يختار عشوائياً بعض العناقيد ليشملها في العينة. وهذا الأسلوب يساعد على تقليل حجم العينة وزيادة كفاءتها، وكذلك على تمثيل مختلف الخصائص والسمات الموجودة في المجتمع، ويستخدم أسلوب العينة العنقودية في المراجعة المالية عندما يكون من الصعب تحديد وحدات البحث بشكل

(8) Cluster Sampling: Definition, Method and Examples, questionpro, Retrieved 21/8/2022, Edited.

(9) Systematic Sampling vs. Cluster Sampling: What's the Difference? Investopedia, Retrieved 12/8/2022, Edited.





الجهاز المركزي للمحاسبات  
فريق عمل الجهاز لجنة المعايير المهنية  
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة  
الارابوساي

فردي، أو عندما تكون البيانات متجمعة أو متجانسة على أساس جغرافي أو زمني أو قطاعي أو غيره (10).

**مميزات العينة العنقودية، تتمثل فيما يلي (11):**

- أ. تستهلك وقت أقل وتكلفة أقل: تتطلب العينة ذات المجموعة المقسمة جغرافياً عملاً أقل، وهي طريقة اقتصادية للغاية لمراقبة العناقيد بدلاً من فعل ذلك عشوائياً في منطقة معينة عن طريق تخصيص عدد محدود من الموارد لتلك العناقيد المحددة.
- ب. سهولة الوصول: يسمح هذا الأسلوب باختيار عينات كبيرة مما يزيد من إمكانية الوصول إلى العناقيد المختلفة.
- ج. فقد أقل في دقة البيانات: بما أن كل عنقود قد يحتوي على عدد كبير من العينات، وبالتالي يمكن تعويض أي فقد في دقة بيانات الفرد.
- د. سهولة التنفيذ: بما أن العينة العنقودية تُسهل الحصول على معلومات من مناطق ومجموعات مختلفة، وبالتالي يمكن تنفيذها بسهولة في حالات عملية أكثر مقارنة بأساليب العينة الاحتمالية مثل العينة العشوائية البسيطة، العينة المنظمة، والعينة الطبقيّة أو أساليب العينة غير الاحتمالية مثل العينة الميسرة.
- هـ. أكثر جدوى: حيث يزيد تقسيم مجتمع العينة إلى مجموعات متجانسة من جدوى أخذ العينات، بالإضافة إلى ذلك يمكن تضمين المزيد من الموضوعات في عملية الفحص نظراً لأن كل مجموعة تمثل مجتمع العينة بالكامل.

**عيوب العينة العنقودية:**

- على الرغم من وجود العديد من المزايا التي تحققها العينة العنقودية، إلا أن هناك بعض العيوب تتمثل فيما يلي (12):
- أ. إذا لم تكن المجموعات تمثل تمثيلاً مصغراً جيداً لمجتمع الدراسة ككل، فمن الصعب الاعتماد على العينة لتقديم نتائج صحيحة، ومن المحتمل جداً أن تكون متحيزة.
  - ب. يعتبر التخطيط لأخذ العينة العنقودية أكثر تعقيداً بكثير من التخطيط لأشكال أخذ العينات الأخرى.
  - ج. عينات متحيزة إذا تم تشكيل المجموعات التي تمثل مجتمع العينة بالكامل بموجب رأي متحيز، فإن الاستنتاجات حول مجتمع العينة بالكامل ستكون متحيزة أيضاً.
  - د. ارتفاع خطأ أخذ العينات: بشكل عام العينات المسحوبة باستخدام العينة العنقودية معرضة لخطأ أعلى في أخذ العينة من العينات المشكلة باستخدام طرق أخذ العينات الأخرى.

(10) Systematic Sampling vs. Cluster Sampling: What's the Difference? Investopedia, Retrieved 12/8/2022, Edited.

(11) العينة العنقودية، التعريف، الطريقة، الأمثلة. (https://www.questionpro.com)

(12) محمد تيسير، كل ما تود معرفته عن العينة العنقودية، مؤسسة المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 2023.

(https://blog.ajsrp.com/?p=39133)



الجهاز المركزي للمحاسبات  
فريق عمل الجهاز بلجنة المعايير المهنية  
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة  
الارابوساي

### أنواع العينة العنقودية:

توجد طريقتان لتصنيف العينة العنقودية وهما:

**الأولى** قائمة على عدد الخطوات المتبعة للحصول على العينة العنقودية.

**الثانية** هي تمثيل المجموعات في العنقود بكامله.

ويعد التصنيف الأول هو الأكثر استخداماً في العينة العنقودية. وفي معظم الحالات، يتم أخذ العينات العنقودية على عدة مراحل. وتعتبر المرحلة هي عدد الخطوات المتخذة للوصول إلى عينة مرغوبة، وتنقسم العينة العنقودية إلى **مرحلة واحدة، مرحلتين، عدة مراحل.**

#### أ. العينة العنقودية ذات المرحلة الواحدة:

في هذا النوع من العينة العنقودية يتم أخذ العينة مرة واحدة فقط، فبعد تقسيم المجتمع إلى مجموعات فرعية أصغر، يتم اختيار عدة مجموعات بطريقة عشوائية، ومن ثم يشارك جميع أفراد المجموعات المختارة في العينة، وهذا النوع من العينات لا يتناسب مع عمليات التدقيق المالي.

#### ب. العينة العنقودية ذات المرحلتين:

العينة المكونة باستخدام مرحلتين دائماً ما تكون أفضل من العينة المكونة باستخدام مرحلة واحدة، حيث يمكن اختيار المزيد من العناصر، والذي من شأنه أن يؤدي إلى نتائج أحسن من العينة ذات المرحلة الواحدة. في العينة العنقودية ذات المرحلتين، يتم اختيار عدد قليل من الأعضاء من كل عنقود من خلال تنفيذ العينة العشوائية البسيطة أو المنظمة، بدلاً من اختيار جميع عناصر العنقود، وما يميز هذا النوع أنه يساعد الفاحص على تضيق مساحة عينته، وبالتالي يمكنه جمع البيانات في وقت أقل، ولكن من سلبياته أن معدلات الخطأ في جمع البيانات قد تكون أعلى، وبالتالي قد يصل إلى نتائج غير دقيقة، وهذه الطريقة لا تناسب أيضاً عمليات التدقيق المالي حيث ستكون هناك صعوبة في حالة وجود بعد جغرافي بين الفروع

#### ج. العينة العنقودية متعددة المراحل:

للقيام ببحث أكثر فاعلية عبر مناطق جغرافية مختلفة، فإن الشخص يحتاج لتشكيل عناقيد معقدة، ويمكن تحقيق ذلك فقط باستخدام أسلوب العينة العنقودية متعددة المراحل، ويتيح هذا النوع للمدقق اختيار عينة بشكل انتقائي أكثر، فبعد أن يختار عينته من المجموعات الفرعية المختارة يختار عينة أضيق، فيوفر هذا النوع للمدقق المزيد من المرونة في اختيار عينته المناسبة لعملية التدقيق والبيانات التي يريدها، بالإضافة إلى أنه يحسن من جودة البيانات وصحتها، ولكن من سلبياته أن الفاحص سيكون عرضة للتحييز؛ لأنه سيختار عينته في المرحلة الأخيرة بناءً على معايير محددة يتم وضعها بمعرفته(13).

(13) العينة العنقودية، التعريف، الطريقة، الأمثلة. (https://www.questionpro.com)





الجهاز المركزي للمحاسبات  
فريق عمل الجهاز لجنة المعايير المهنية  
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة  
الارابوساي

**التطبيق العملي للعينه العنقودية، وتتمثل في الخطوات التالية (14):**

- أ. حدّد نطاق المراجعة المستهدف وحجم العينة المطلوب.
  - ب. قُم بإنشاء إطار للعينة عن طريق إستخدام إطار موجود بالفعل أو إنشاء إطار جديد للجمهور المستهدف.
  - ج. حدّد عدد المجموعات .
  - د. اختر العناقيد بصورة عشوائية لأخذ العينات.
  - هـ. أكثر العينات العنقودية شيوعاً هي التي يكون هيكلها هو مجتمع الفحص.
  - و. يتم تقسيم العينة العشوائية إلى مرحلة واحدة، ومرحلتين كأنواع فرعية على أساس عدد الخطوات التي يتبعها الباحثون لتكوين العناقيد.
- استخدام أسلوب العينات العنقودية في التدقيق المالي :**

في حالة فحص منشآت تكون فيها حجم العمليات ضخم والمنتشرة جغرافياً مثل المؤسسات ذات العدد الكبير من الفروع، والتي يكون من الصعب فحص كل فروعها فيتم استخدام العينات العنقودية من خلال تقييم مخاطر الفروع المختلفة في ضوء البيانات المالية، والإجراءات التحليلية وتقارير التدقيق السابقة، ويتم تقسيم تلك الفروع وفقاً لطبيعتها ومخاطرها إلى مجموعات (عناقيد) ويتم اختيار فروع معينة من كل مجموعة متماثلة والقيام بعمليات تدقيقها مالياً والوصول لرأي بشأنها، والذي يمكن تعميمه على المنشأة ككل.

**كيفية تحديد العناقيد في التدقيق المالي في المنشآت:**

في حالة وجود العديد من الفروع والتي سيتم تقسيمها لعناقيد يتم الاختيار فيما بينها لاختيار عينات التدقيق، فهناك عدة طرق لهذا التقسيم ومنها:

**أ. التقسيم الجغرافي:**

حيث يتم تقسيم الفروع التي يتم فحصها جغرافياً بحيث يتم اختيار الفروع على أساس جغرافي بغض النظر عن حجم الفروع وطبيعة نشاطها بحيث يكون للفروع في كل منطقة جغرافية فرصة الاختيار العشوائي.

(14) العينة العنقودية، التعريف، الطريقة، الأمثلة. (<https://www.questionpro.com>)



الجهاز المركزي للمحاسبات  
فريق عمل الجهاز بلجنة المعايير المهنية  
للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة  
الارابوساي

**ب. التقسيم على أساس حجم الفروع:**

حيث يمثل تقسيم الفروع إلى فروع صغيرة وفروع متوسطة الحجم وفروع كبيرة الحجم واختيار عينة من كل عنقود من تلك العناقيد بشكل عشوائي بحيث تكون هناك فرصة لكل فرع داخل العنقود الواحد (الصغير / المتوسط / الكبير) في الاختيار.

**ج. التقسيم وفقاً لطبيعة نشاط الفرع:**

في حالة وجود تباين في طبيعة النشاط في الفروع المختلفة يمكن تقسيم الفروع لعناقيد وفقاً لطبيعة النشاط، ويتم اختيار عينة من كل نشاط بحيث يتم هناك فرصة لكل فرع في الاختيار.

**د. التقسيم وفقاً للإجراءات التحليلية للبيانات المالية للفروع:**

وفي هذه الحالة يمكن تقسيم الفروع لعناقيد وفقاً لمدي استقرار البيانات المالية بها، وانتظامها بحيث يكون أحد العناقيد تتمثل في الفروع التي يوجد استقرار في إيراداتها أو مصروفاتها، وعنقود آخر يتمثل في الفروع التي لا توجد استقرار في إيراداتها أو مصروفاتها وبالطبع سيختلف حجم العينات بين كل عنقود حيث يتم اختيار عينة أكبر من الفروع التي لا يوجد استقرار في بياناتها المالية.

وبالطبع فإن الحاجة إلى استخدام العينة العنقودية قد تكون أكثر في حالة المنشآت كبيرة الحجم لاختيار عينات للتدقيق يمكن الاعتماد عليها لإبداء الرأي المناسب في القوائم المالية لتلك المنشآت.

## مقالة بعنوان: استخدام الذكاء الاصطناعي في عملية التدقيق.

شهد العالم تطورا كبيرا في الفترة الأخيرة في مجال تكنولوجيا المعلومات حيث ظهرت العديد من التقنيات من أبرزها الذكاء الاصطناعي، والذي عرفه عالم الحاسوب – جون ماكارثي - بأنه " علم وهندسة صنع الآلات الذكية " وعرفه أندرياس كابلان ومايكل هاينلين- بأنه " قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح، والتعلم من هذه البيانات ، واستخدام تلك المعرفة لتحقيق أهداف ومهام محددة" ، كما أنه من الممكن تلخيص مفهوم الذكاء الاصطناعي على أنه تقنيات تحاكي السلوك البشري ، وهي قابلة للتعلم وتطوير نفسها من واقع الخبرة وبناء على المعلومات التي تقوم بجمعها ، وتستخدم هذه التقنيات في أداء المهام مثل اتخاذ القرار وحل المشكلات وهي تهدف إلى تعزيز قدرات الانسان ، بالإضافة إلى إنجاز العمل بكفاءة عالية.

ويتجلى الذكاء الاصطناعي في عدة أشكال منها:

- روبوتات المحادثة (chatbots) التي تستخدم في خدمة العملاء لفهم استفسار او مشكلة العميل بصورة أسرع وتزويده بالإجابة بكفاءة عالية.
- تقنيات تحليل البيانات التي تقوم بتحليل البيانات الهامة وتحسين جدولتها بناء على مجموعة كبيرة من البيانات النصية.
- محركات التوصية الآلية التي تقوم بتقديم التوصيات للمستخدم بناءً على عادات استخدامه مثل: البرامج التلفزيونية وبرامج التواصل الاجتماعي.

ومع تقدم الوقت تأثرت بعض المجالات بالذكاء الاصطناعي مثل تطبيق (Facebook) الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي للتعرف على الوجوه (Face recognition) لمعرفة الأشخاص الموجودين في الصور بدقة متناهية توازي قدرة الإنسان على ذلك، ومن التطبيقات الأخرى المتأثرة بالذكاء الاصطناعي تطبيق (SIRI) من شركة "أبل" وهو مساعد صوتي يستخدم الذكاء الاصطناعي بخوارزميات ثابتة يساعد في إنهاء الكثير من المهام اليومية مثل مراسلة شخص ما أو الاتصال به ، والعثور على المكان المراد الذهاب له دون الحاجة إلى النظر للهاتف ، كما تم استخدام الذكاء الاصطناعي في المنزل (المنزل الذكي) حيث يمكن من خلال الذكاء الاصطناعي تشغيل الإضاءة والتحكم بلونها ومستوى السطوع من خلال الهاتف أو من خلال الأوامر الصوتية ، وأخيرا فقد

ظهرت أوجه الذكاء الاصطناعي على السيارات (Smart cars) فبعضها ذاتي القيادة دون الحاجة لتدخل الإنسان ، كما يمكن إعطاء أوامر صوتية لإغلاق وفتح الأبواب وفتحات السقف وتشغيل الراديو وإغلاقه.

ومع ما تقدم أعلاه، فلا شك أن وظيفة التدقيق تأثرت أيضا بتقنيات الذكاء الاصطناعي حيث تعتبر من العوامل الأساسية التي تنظر فيها مكاتب التدقيق عند التخطيط لأعمالها بهدف استغلال القدر المتزايد من البيانات الضخمة المتاحة لها، فيقوم المدققون باستخدام برمجيات يمكن أن تساعدهم في مراجعة البيانات الإلكترونية الضخمة باستخدام خوارزميات تسمح بتطبيق بنود المراجعة على كامل المجتمع الإحصائي بدلاً من استخدام العينة، الأمر الذي يوفر الكثير من الوقت على المدققين ويعطي نتائج أشمل وأدق.

كما يتأثر المدققون بالذكاء الاصطناعي من جانبين مختلفين: فمن ناحية هم يتأثرون بجميع التغييرات التي تحدث في بيئة المستفيدين، حيث أن اتجاه المستفيدين لتبني التقنيات المبتكرة الجديدة من شأنه أن يحدث تغييرا في كافة مراحل التدقيق بدءا من التخطيط وانتهاءً بإعداد التقرير، ومن ناحية أخرى يتأثر المدققون بشكل مباشر إلى الحاجة لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي ليكونوا قادرين على أداء عملهم بشكل يتماشى مع توقعات المستفيدين ومواكبة التطورات وتحسين جودة التدقيق.

يساعد الذكاء الاصطناعي المدقق في التقليل من مخاطر التدقيق التي تدور حول إبداء رأي غير صحيح ، والفضل في كشف أخطاء جوهرية في نظام الرقابة الداخلية ، أو في البيانات المالية بسبب الاكتفاء بفحص عينة محدودة من المجتمع الإحصائي، وهنا يبرز دور الذكاء الاصطناعي الذي يمكن المدقق من فحص المجتمع الإحصائي بالكامل مهما كان عدده ، والذي يحدد العمليات غير العادية أو المشبوهة والتي يصعب اكتشافها باستخدام التدقيق التقليدي ، والزيادة في كفاءة العمل ، حيث أنها توهل المدقق للوصول إلى أعلى مستويات التأكيد مع قضاء وقت وبذل مجهود أقل ، فبدلاً من قضاء ساعات طويلة في مراجعة أحد البنود ، تقوم البرامج والتقنيات الذكية بذلك في وقت قياسي ، الأمر الذي يساعد المدقق على الاقتصاد بالوقت وقضاء وقت أكثر في إنجاز الأعمال المرتبطة بخطط أخرى، كما يساعد استخدام الذكاء الاصطناعي المدقق في الكشف عن الاحتيال ، حيث يساعده في تعزيز فعالية نماذج تحليل البيانات ودراستها ومعرفة الأنماط التي تشكل معاملات احتيالية ، علماً بأن أساليب الاحتيال ديناميكية وتتطور من فترة لأخرى مما يتطلب معه مواكبة برامج الذكاء الاصطناعي لها.

إن استخدام الذكاء الاصطناعي وتقنيات التدقيق المبتكرة، من شأنها أن تمكن المدقق من تركيز انتباهه على المناطق الخطرة التي تتطلب خبرة وحكم مهني، حيث يمكنها القيام بمعظم الأعمال الأساسية التي

لا تتطلب الذكاء البشري، وبهذه الطريقة يكون المدقق قادراً على توفير الوقت للتفاعل مع العملاء وطرح الأسئلة، وبناء علاقة قوية ومتينة معهم، بالإضافة إلى الإجابة على أسئلة العملاء وتوضيح مهمة ومشروع التدقيق.

إن من أبرز التحديات والمصاعب التي تواجه استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التدقيق هو الافتقار لمعايير التدقيق المنظمة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، والذي يتطلب من الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات الدولية مواكبة التطورات على بيئة العمل الخاصة بالعملاء، كما أن التجارب والحالات العملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي تعد محدودة للغاية بالمقارنة مع الأساليب المتبعة في التدقيق التقليدي، ومن أبرز التحديات أيضاً عدم تحول بعض العملاء أو بعض الجهات المشمولة بالرقابة إلى البيئة الرقمية أو التحول الجزئي بما لا يمكن المدقق من الاستفادة الكاملة من برامج الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات، كما أن هناك تحدي يتمثل بافتقار بعض المدققين للمهارات ذات الصلة لمواكبة التطورات التقنية في ظل التوقع بأتمتة المهام الرئيسية للتدقيق في المستقبل، ومن المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري هو فقدان العديد من الوظائف سواء على مستوى المدققين أو على مستوى الوظائف بشكل عام في ظل تمكن الذكاء الاصطناعي من القيام بعدة مهام بوقت قياسي.

وإيماناً من ديوان المحاسبة بدولة الكويت بأن تنمية القدرات المؤسسية والقدرات المهنية للعاملين ستعكس على كفاءة عمل الديوان، جاء الهدف الاستراتيجي الثاني للخطة الاستراتيجية 2020/2016 الذي ينص على "دعم وتنمية القدرات المؤسسية لديوان المحاسبة والقدرات المهنية للعاملين" والذي يحتوي على الجهد الرئيسي "تعزيز قدرات المدقق على استخدام أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب (CAATS)"، ومن منطلق تنفيذ تطلعاته للارتقاء بأعمال التدقيق، قام الديوان بتبني أحد تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب والخاصة بتحليل البيانات (برنامج IDEA)، كما تضمنت الخطة الاستراتيجية 2025/2021 الهدف الاستراتيجي الرئيسي الثاني الذي ينص على "بناء القدرات المؤسسية (البنية التحتية – تقنيات – وسائل – أدوات) ويشمل عدة مبادرات منها "التأكيد على الجهات المشمولة بالرقابة على توفير كافة البيانات بصورة آلية" و "انتقال إنجاز الأعمال من يدوية إلى آلية شاملة"

ومن إنجازات ديوان المحاسبة بدولة الكويت توفير رخص للمدققين (لبرنامج IDEA) منذ عام 2007، لاستخدامه في عملية التدقيق والتحليل، كما قام بتوفير أجهزة حاسب آلي محمول يحتوي على الرخصة للاستعارة المؤقتة، وأقام دورات تدريبية لتعزيز نقل الخبرة لأكبر قدر من المدققين، كما حرص

على عقد ندوات تعريفية بوظائف البرنامج وعرض التجارب الناجحة لاستخدامه لبيان أثر البرنامج على أعمال الفحص وتشجيع المدققين على استخدامه.

في النهاية، فإن التدقيق مثله كمثل باقي المجالات، كالصناعة والطب والتكنولوجيا والتي تتطلب مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال وتلبية احتياجات العملاء الجديدة، وعليه يجب على الأجهزة العليا للرقابة مواكبة تلك التطورات، حيث تحول عدد كبير من العملاء من بيئة ورقية إلى بيئة رقمية، والعمل على إصدار أدلة استرشادية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي بالتدقيق وتدريب موظفيها من خلال عرض بعض الحالات العملية وتشجيعهم على استخدام التكنولوجيا.

إعداد:

سلطان العنزي  
بزة العجران  
كبير مدققين  
مدقق أول

المصادر:

- بحث بعنوان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ المهام الرقابية من إعداد ريم الرميح مهندس كمبيوتر مشارك.
- العدد (15) من سلسلة كتيبات تعريفية بعنوان "انعكاسات الذكاء الاصطناعي على مجال التدقيق من إعداد مها سمهدان وتمارا سلمو – صندوق النقد الدولي 2021
- مقالة بعنوان "مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته" من إعداد آلاء الماجد – مدقق بإدارة رقابة الأداء بديوان المحاسبة بدولة الكويت – مجلة الرقابة



لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة  
التابعة لمنظمة الأرابوساي

## تقرير

# وضعية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة داخل الأجهزة الأعضاء في منظمة الأرابوساي

من إعداد:

- ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية

أكتوبر 2024

## تنويه

تم إعداد هذا التقرير الموحد تنفيذا لقرار لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التابعة لمنظمة الأرابوساي في اجتماعها العاشر المنعقد بعمان من 1 إلى 3 أكتوبر 2024 الذي أوصت فيه بدمج "دراسة المخططات الاستراتيجية للأجهزة من حيث تضمينها أهدافا متعلقة بالتنمية المستدامة" التي قام ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية بها وتقرير "استبيان وضع الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بالأجهزة الأعضاء بالمنظمة" الذي أنجزه المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية.



## الفهرس

6	مقدمة
9	الفصل الأول: الإطار العام ومنهجية إنجاز الاستبيان
9	1. موضوع الاستبيان
9	2. أهداف الاستبيان
9	3. تصميم الاستبيان
11	4. الخطوط التوجيهية لملا الاستبيان
11	5. ظروف إعداد التقرير
11	6. مصادر المعلومات
12	7. منهجية إعداد التقرير
14	الفصل الثاني: النتائج والتحليل
14	1. التفويض التشريعي والإطار المؤسسي
15	2. التخطيط الاستراتيجي والخطط التشغيلية
16	3. الترتيبات التنظيمية
16	4. بناء القدرات في ميدان الرقابة على أ.ت.م.
17	5. أنواع الأشغال الرقابية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة
19	6. اختيار مواضيع الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
20	7. إجراء عمليات التدقيق
21	8. الحصيلة الكمية لأشغال الأجهزة في ميدان الرقابة على أهداف التنمية
23	9. تنفيذ الجهاز للهدف 16
25	10. البرامج والإجراءات المستقبلية
26	11. الاحتياجات من المنظمة في الفترة 2025-2028
28	الفصل الثالث: الخلاصات والتوصيات
28	I. أهم خلاصات الاستبيان
28	أ. نقاط القوة في رقابة الأجهزة العربية على أ.ت.م.
30	ب. نقاط الضعف في رقابة الأجهزة العربية على أ.ت.م.
31	II. توصيات التقرير
31	1. التوصيات الموجهة للأجهزة
32	2. التوصيات الموجهة للمنظمة

## قائمة المصطلحات والمختصرات

المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.	الأرابوساي:
المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.	المنظمة:
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة.	الإنتنوساي:
الأجهزة الرقابية الأعضاء في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.	الأجهزة:
الأمانة العامة للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.	الأمانة العامة:
لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التابعة للمنظمة .	اللجنة :
المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.	الإيساي:
أهداف التنمية المستدامة.	أ.ت.م.
مجموع أشغال التدقيق والمراجعة والتقييم ذات العلاقة بقضايا التنمية المستدامة .	الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

## قائمة الجداول

الإطار العام للمشروع.	جدول رقم 1:
محاور الاستبيان ومراجع الأسئلة المتعلقة بها.	جدول رقم 2:
مستوى إدماج أ.ت.م. في التخطيط الاستراتيجي والبرمجة.	جدول رقم 3:
تقييم أولوية الرقابة على أ.ت.م. في الأجندة الرقابية للأجهزة.	جدول رقم 4:
الممارسات الفضلى التي طورتها الأجهزة في مجال الموارد البشرية.	جدول رقم 5:
عناصر محور الموارد البشرية غير المستوفاة من قبل الأجهزة.	جدول رقم 6:
حصيلة تقييم الأجهزة لمستوى أهمية الأشغال الرقابية ذات العلاقة بأهداف التنمية.	جدول رقم 7:
ترتيب تقييم الأجهزة لمستوى أهمية الأشغال الرقابية ذات العلاقة بأهداف التنمية.	جدول رقم 8:
حصيلة تغطية الأشغال الرقابية للأجهزة لأهداف أجندة 2030.	جدول رقم 9:
حصيلة تغطية أشغال الأجهزة لغايات أجندة 2030.	جدول رقم 10:
غايات أجندة 2030 الأكثر تغطية بأشغال الأجهزة.	جدول رقم 11:
الإجراءات والمبادرات التي قامت بها الأجهزة لتنفيذ الهدف 16.	جدول رقم 12:
التطويرات والإجراءات والترتيبات التي تعتمزم الأجهزة القيام بها لتعزيز رقابتها على أ.ت.م.	جدول رقم 13:
تقييم الأجهزة لأهمية البرامج والأنشطة المقترحة لمواكبة المنظمة حاجياتها ومنتظاراتها خلال الفترة 2025-2028.	جدول رقم 14:

## مقدمة

1. يشكل النهوض برقابة فعالة على أهداف التنمية المستدامة (أ.ت.م) واحدا من أكبر التحديات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة العربية، كما في باقي أقاليم الانتوساي، لما تنطوي عليه من قيم ومنافع للشعوب وبالنظر لتعدد مساراتها وضعف استيفاء الأطارات المرجعية والمعيارية لممارستها<sup>1</sup>.
2. وفي هذا الصدد، ما فتئت المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، تولي إسهام الأجهزة الأعضاء في تحقيق أجندة 2030 أهمية خاصة حيث وسعت تكليف فريق عمل الرقابة البيئية ليشمل أ.ت.م<sup>2</sup>. كما خصصت لها في مخططها الاستراتيجي 2023-2028 أولوية شاملة بألوية فرعية فريدة همت بناء القدرات الرقابية في هذا المجال، ساعية في ذلك لدعم تطوير مهنية الأجهزة الأعضاء وتيسير تبنيها واستخدام المعايير الدولية وأفضل الممارسات في ميدان التدقيق والرقابة على أ.ت.م بما يرفع من كفاءة مدققها وفاعلية عمليات التدقيق لديها ويضفي أعلى درجات المهنية والأثر على مخرجاتها.
3. وقد اعتمد المخطط الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2023-2028 "التزام الأجهزة بإدراج الرقابة متعددة السنوات على تنفيذ خطة التنمية المستدامة ضمن مخططاتها الإستراتيجية" من النتائج المتوخاة على مستوى الأجهزة من الأولوية الشاملة مع اعتبار "عدد الأجهزة التي أدرجت الرقابة متعددة السنوات على تنفيذ خطة التنمية المستدامة ضمن مخططاتها الإستراتيجية" من بين مؤشرات قياسها. كما اقترح المخطط إدراج "دراسة وتقييم المخططات الاستراتيجية للأجهزة الأعضاء من حيث تضمينها بعمليات رقابية متعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة" ضمن مشاريع تنفيذ الأولوية، وهو المشروع الذي أدرجته اللجنة في خطتها التشغيلية لعام 2024.
4. وعلى مستوى آخر، يكتسي توفر المنظمة، بشكل دوري، على صورة تحليلية عن قضايا التدقيق والمساءلة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة والنتائج المجمعة التي تسفر عنها ممارسات وأعمال الأجهزة العليا للرقابة أهمية حيوية في مسار دعم المنظمة لقدرات الأجهزة في مجال التدقيق على أ.ت.م. ، ونظرا للحاجة لتشخيص للوضع الحالي لممارسة الرقابة على أ.ت.م داخل الأجهزة العربية، اعتمدت لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التابعة لمنظمة الأرابوساي في خطتها التشغيلية لعام 2024 مشروعا يتعلق بـ "إنجاز استبيان بشأن" وضعية رقابة الأجهزة على أهداف التنمية المستدامة واستطلاع حاجياتها".


2025-2023	الخطة الثلاثية
2024	الخطة التشغيلية
الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	الأولوية الشاملة 4
دعم قدرات الأجهزة في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	الأولوية الفرعية
- دراسة وتقييم المخططات الاستراتيجية للأجهزة الأعضاء من حيث تضمينها أهدافا وعمليات رقابية متعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة - استبيان بشأن "وضعية رقابة الأجهزة الأعضاء في المنظمة على أهداف التنمية المستدامة واستطلاع حاجياتها"	المشروعان

جدول رقم 1: الإطار العام للمشروعين.

<sup>1</sup> خلاص إلى معطى ضعف استيفاء المعايير الدولية من قبل الأجهزة تقرير التقييم العالمي للأجهزة العليا للرقابة الصادر عن منظمة الأيدآي والذي سجل أن تطور أعمال المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة خصوصا في الدول النامية لا زال بطيئا.

<sup>2</sup> (مراجع قرار المجلس التنفيذي).

5. وتنفيذا للمشروعين، قام ممثلو ديوان المحاسبة الأردني والمجلس الأعلى للحسابات بالمغرب بتصميم استبيان مشترك تم تعميمه من قبل الأمانة العامة على الأجهزة الأعضاء بعد اعتماده رسميا من قبل اللجنة والمنظمة.
6. وقد قام ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية المكلف بدراسة المخططات الاستراتيجية للأجهزة بإعداد تقرير في الموضوع، كما أعدت رئاسة اللجنة تقريرا يبرز نتائج التحليل الكمي والنوعي لأجوبة الأجهزة الأعضاء على الاستبيان يستعرض أهم خلاصاته وتوصياته. وقد قدم الجهازان الأردني والمغربي عرضين حول تقريريهما خلال الاجتماع العاشر للجنة. وخلال الاجتماع المذكور، اعتمدت اللجنة التقريرين مع اقتراح دمجهما في هذا التقرير الموحد بالنظر لوحدة موضوع الاستبيان وتعزيزا لمقروئية نتائجه.



الفصل الأول:  
الإطار العام  
ومنهجية إنجاز  
الاستبيان

## الفصل الأول: الإطار العام ومنهجية إنجاز الاستبيان

### 1. موضوع الاستبيان

8. يعالج الاستبيان مستوى إدماج اعتبارات أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي للأجهزة العليا للرقابة الأعضاء في الأربوساي والاطلاع على وضعية ممارسة الرقابة عليها. وتعرف هذه الرقابة في سياقه بـ"مجموع أشغال التدقيق والمراجعة والتقييم ذات العلاقة بقضايا التنمية المستدامة". ويشمل الاستبيان الجوانب الاستراتيجية والتنظيمية والعملية لكل من الرقابة على "جاهزية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة" والرقابة على "عمليات تنفيذ السياسات والمشاريع والمبادرات" التي تساهم في تحقيق الأهداف المتفق عليها وطنيا والمرتبطة بهدف أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة المحددة في أجندة 2030.

### 2. أهداف الاستبيان

9. يهدف الاستبيان لتحديد مدى تقدم الأجهزة العليا للرقابة في وضع أولويات واضحة تتعلق بالرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في مخططاتها الاستراتيجية وتضمينها في رؤيتها ورسالتها وأنشطتها الرقابية ودراسة الإطار العام للتخطيط الاستراتيجي لإدماج الرقابة على أ.ت.م. في البرامج الرقابية ولتعيين المعطيات المتوفرة لدى المنظمة المرتبطة بوضع الرقابة على أهداف التنمية المستدامة داخل الأجهزة، فهو بذلك ليس أداة تقييم ممارستها وأدائها في هذا الميدان ولكن وسيلة لـ:

- تمكين الأجهزة من التعرف على بعض متطلبات الممارسة الفعالة للرقابة على أهداف التنمية المستدامة؛
  - التقييم الذاتي لمستوى تقدم الجهاز في الرقابة على أ.ت.م. وتحديد الفوارق مقارنة مع متطلبات المعايير والأدلة والممارسات الفضلى في هذا المجال؛
  - تتبع إنجازات الأجهزة الأعضاء في الأربوساي في مجال الرقابة على أهداف التنمية؛
  - التعرف على المشاريع والإجراءات المبرمجة قصد تقاسمها بين الأجهزة؛
  - تحديد تطلعات الأجهزة الأعضاء وانتظاراتها من اللجنة.
10. ويتمثل المخرج النهائي للاستبيان في تقرير موحد لنتائج أجوبة الأجهزة الأعضاء من المنتظر أن يستخدم من قبل لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة كمنطلق لتحديد المجالات والطرق الكفيلة بمساندة الأجهزة في المجال واقتراح مشاريع وأنشطة في إطار خطتها للفترة 2025-2028 وكإطار مرجعي لمقارنة مدى تطور الممارسة الرقابية مستقبلا بمناسبة اعتماد خطط استراتيجية أو برامج جديدة بعد تقييم أثر المشاريع الحالية للجنة.

### 3. تصميم الاستبيان

11. تم وضع الاستبيان وتنظيمه بشكل يمكن من تحديد مدى تقدم الأجهزة العربية في استيفاء متطلبات رقابة فعالة على أ.ت.م حسب مختلف المستويات الإدارية الاستراتيجية منها والعملياتية لمسار الرقابة، وذلك بمرجعية لمختلف إعلانات مؤتمرات الانتوساي والمعايير ذات الصلة. وعلى هذا الأساس تم تقسيم الاستبيان إلى المحاور الواردة في الجدول بعده.

مجاور الاستبيان	الموضوع والهدف	عدد الأسئلة ومراجعتها
التفويض التشريعي، الإطار المؤسسي والصلاحيات	يهدف هذا الجزء من الاستبيان إلى تقييم مدى توفر الجهاز على الصلاحيات الكافية لإجراء الرقابة على أ.ت.م ومدى شمولية تفويضاته لجميع الهيئات والجهات الحكومية والمبادرات المتخذة من قبل الهيئات العامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.	6 أسئلة (من 1 إلى 6)
التخطيط الاستراتيجي والخطط التشغيلية	يتطرق هذا الجزء من الاستبيان إلى دراسة الإطار العام لإدماج الرقابة على أ.ت.م. في البرامج الرقابية ومدى تطوير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لنهج استراتيجي للتدقيق في القطاع العام بدعم تحقيق الأولويات الوطنية وأهداف التنمية المستدامة.	7 أسئلة (من 7 إلى 13)
الترتيبات التنظيمية	يسعى هذا الجزء من الاستبيان إلى تحديد الإجراءات التنظيمية التي قام بها الجهاز لمواكبة خطته لتنفيذ الرقابة على أ.ت.م.	4 أسئلة (من 14 إلى 17)
بناء القدرات في ميدان الرقابة على أ.ت.م	خصص الجزء الرابع من الاستبيان لتقييم مدى توفر الجهاز على القدرات المؤسسية والمهنية لتنفيذ مهام الرقابة على أ.ت.م والمشاريع التي اعتمدت لتعزيز تلك القدرات على المدينين القصير والمتوسط.	8 أسئلة (من 18 إلى 25)
أنواع الأشغال الرقابية	بالنظر لتنوع أشغال التدقيق والمراجعة والتقييم التي يمكن القيام بها في إطار الرقابة على أ.ت.م، تم تخصيص هذا الجزء من الأسئلة للتعرف على شمولية الرقابة التي يقوم بها الجهاز لمختلف الأنشطة الرقابية ذات العلاقة بأهداف التنمية المستدامة.	سؤالان (26 و 27)
المنهجية العامة وآليات ومعايير اختيار مواضيع الرقابة	يقيم هذا الجزء من الاستبيان مدى توافق مسار وضع أجندة الرقابة مع أجندات التنمية عبر النظر في المنهجية العامة لاختيار مواضيع الرقابة والآليات والمعايير المعتمدة لذلك.	6 أسئلة (من 28 إلى 33)
إجراء مهام التدقيق	من خلال هذا المحور، تمت دراسة الإجراءات المستحدثة والتكيفات الجديدة لمقاربات ومناهج الرقابة الجاري بها العمل عند إجراء عمليات التدقيق على أ.ت.م. كما خصص لتحديد مدى استخدام المعايير الدولية لتقييم النتائج والآثار المعقدة والتطرق إلى الشمولية كنقطة رئيسية لخطة 2030 مع مبدئها القائل بعدم تخلف أي أحد عن الركب وأجندات التنمية الأخرى؛ زيادة على الإجراءات المعتمدة للرفع من التأثير الإيجابي للرقابة بإيجاد تفاعل مثمر مع الجهات الخاضعة للتدقيق، وتعزيز التعاون مع باقي الأطراف ذات العلاقة.	11 سؤالاً (من 34 إلى 44)
الحصيلة الإحصائية إلى غاية 2022	يشكل هذا المحور من الاستبيان تقييماً كمياً ومدى تغطية الأشغال الرقابية المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تولاهها الجهاز من 2019 إلى غاية سنة 2022 للأهداف والغايات الوطنية وتحديد لقائمة المهمات والأنشطة الرقابية، من حيث طبيعتها وموضوعها.	السؤال 45
تنفيذ الأجهزة للهدف 16	يهدف هذا المحور إلى التعرف على الإجراءات والأعمال والمبادرات التي قام بها الجهاز سعياً منه ليكون مؤسسة ذات فاعلية وشفافية وخاضعة للمساءلة تنفيذاً لهدف التنمية المستدامة عدد 16.	السؤال 46
البرامج والأنشطة المستقبلية	من خلال هذا المحور، سيتم التعرف على التطويرات والإجراءات والترتيبات التي يعتزم الجهاز القيام بها لتعزيز رقابته على أ.ت.م. في السنوات القادمة والتي يمكن تقاسمها مع الأجهزة النظيرة.	السؤال 47
الاحتياجات من المنظمة	يهدف الجزء الأخير من الاستبيان إلى التعرف على انتظارات وحاجيات الأجهزة من المنظمة خلال الفترة 2025-2028 لتطوير الممارسة الرقابية على أ.ت.م.	السؤال 48

**جدول رقم 2: مجاور الاستبيان ومراجع الأسئلة المتعلقة بها.**



#### 4. الخطوط التوجيهية لملا الاستبيان

12. طلب من الأجهزة ملء الاستبيان من لدن فريق أو مسؤول من الإدارة العليا أو المسؤولين عن الوحدات المتخصصة أو المعنية بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة أو عند الاقتضاء ممن توفرت فيه الشروط التالية:

- فهم جيد للمستوى المؤسسي للجهاز؛
- المصدقية والكفاءة العالية بالجهاز؛
- خبرات أكاديمية وعملية وتقنية في مجال الرقابة على أ.ت.م؛
- خبرات إدارية ودراية بالممارسات الرقابية الفعلية في الجهاز؛
- التمرس على المعايير الدولية للإنتوساي.

13. كما طلب ممن تولى ملء الاستبيان التحقق والتصريح بأن المتطلبات أو الإجراءات الواردة في المصفوفة إما مستوفاة أو غير مستوفاة في الممارسة الرقابية لدى الجهاز مع تعليل الجواب وتحديد (ما أمكن ذلك) أسباب الفوارق وجهود التنفيذ المطلوبة في خانة "الملاحظات والإضافات".

14. وفرت اللجنة إمكانية تحميل الاستبيان والاطلاع على محتواه مسبقا قبل تجميع البيانات المطلوبة وتحرير الأجوبة على مايكروسوفت وورد Microsoft Word أو اكسيل Excel قبل البدء بتعبئة الاستبيان على رابط تم إعداده لهذا الغرض (<https://odd.courdescomptes.ma>) وذلك لتقليل من الأخطاء النصية وخفضا للتكاليف الإدارية.

#### 5. ظروف إعداد التقرير

15. تنفيذًا للمشروعين المبرمجين في الخطة التشغيلية لسنة 2023 المتعلقين بـ"دراسة وتقييم المخططات الاستراتيجية للأجهزة من حيث تضمينها عمليات رقابية متعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة" و"إنجاز استبيان بشأن وضعية الرقابة على أهداف التنمية المستدامة واستطلاع حاجياتها"، وبالنظر لارتباط موضوعهما، أعدت رئاسة اللجنة والجهاز الأردني استبيانًا مشتركًا قامت الأمانة العامة بتعميمه على الأجهزة مطلع شهر أبريل 2023 كما تم تطوير منصة لتسهيل تلقي الأجوبة إلكترونيا ومد الأجهزة بالرابط المخصص لذلك.

16. وإلى تاريخ انعقاد الاجتماع التاسع للجنة شهر نونبر 2023، توصلت الأمانة العامة فقط بأجوبة كل من أجهزة الكويت ومصر والأردن وليبيا والمغرب حيث لم يسمح عدد الأجوبة المتوصل بها (الذي شكل فقط 22% من عينة الدراسة) بصياغة تقرير مركبي، ليتقرر خلال الاجتماع المذكور ترحيل المشروعين للخطة التشغيلية لعام 2024.

17. وفي هذا الصدد قامت الأمانة العامة بتوجيه تذكيرين للأجهزة شهري يناير وأبريل 2024 لموافاة اللجنة بأجوبتها على الاستبيان. وقد استمر فريق المشروع في التوصل بالأجوبة إلى غاية شهر يونيو 2024، تاريخ شروع الجهازين الأردني والمغربي في إعداد تقريرهما.

#### 6. مصادر المعلومات

18. شكلت الإجابات الواردة على الاستبيان المصدر الرئيسي للمعلومات في هذا التقرير. كما كان مقرا، بالنسبة للأجهزة التي لم تقم بتعبئة الاستبيان، تقييم مخططاتها الاستراتيجية المنشورة على مواقعها الإلكترونية وهي أجهزة كل من تونس، السعودية، قطر، الامارات، البحرين، اليمن والسودان، إلا أنه تعذر ذلك بسبب أن بعض الأجهزة لم تظهر مخططاتها

على مواقعها الالكترونية كالجهاز السعودي، والبعض الآخر لم يتمكن الفريق من إجراء تقييم مخططاتها بسبب عدم توفر بيانات واضحة يمكن اعتبارها إجابات لأسئلة الاستبيان.

## 7. منهجية إعداد التقرير

19. تم إعداد التقرير وفق منهجية شملت ثلاث مراحل: تفرغ أوعية الأجهزة ومعالجتها على برنامج Microsoft Excel وتحليلها قبل صياغة أهم الخلاصات وإصدار التوصيات. فتم تجميع الأجوبة وتحليلها حسب كل محور من محاور الاستبيان.

20. ونظرا لكون الدراسة الإحصائية غير معقدة ولصغر حجم العينة وضعف نسبة ردود الأجهزة على الاستبيان، فقد تم الاستناد في المعالجة على التحليل الوصفي فقط وحساب بعض المعدلات النسبية دون حاجة لحساب الانحرافات المعيارية.



الفصل الثاني  
النتائج والتحليل

## الفصل الثاني: النتائج والتحليل

21. وجهت الأمانة العامة الاستبيان إلى اثنين وعشرين (22) جهازاً عضواً في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة أي ما يشكل 100 في المائة من مجتمع الدراسة. وقد هم التحليل عيننة الأجهزة التي أرسلت أجوبتها على استمارة الدراسة للأمانة العامة وعددها تسع (09) وهي أجهزة كل من الكويت ومصر والأردن وليبيا والمغرب والعراق والجزائر وفلسطين وعمان أي بنسبة أربعين في المائة (40%) من مجتمع الدراسة.
22. يعرض هذا الفصل النتائج الإحصائية لأجوبة الأجهزة وتحليلاتها مقدمة بشكل إجمالي حسب محاور الدراسة وحسب الأهداف والغايات التي تشملها أجندة 2030 للتنمية المستدامة.

### 1. التفويض التشريعي والإطار المؤسسي

23. تطرق الجزء الأول من الاستبيان للتفويض التشريعي والإطار المؤسسي للأجهزة بعلاقة مع الرقابة على أهداف التنمية المستدامة بهدف تقييم مدى توفرها على الصلاحيات الضرورية للرقابة على أ.ت.م والتعرف على مدى شمولية تفويضاتها لجميع الهيئات والجهات الحكومية والمبادرات المتخذة من قبل الهيئات العامة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
24. وقد أظهرت النتائج أن كل الأجهزة التي أجابت على الاستبيان، باستثناء الجهاز الأردني، تتوفر بشكل عام، على إطارات تشريعية وتنظيمية تسمح بإجراء مهام الرقابة على أ.ت.م. وتشمل التفويضات الممنوحة لها وصلاحياتها جميع الهيئات الحكومية المتدخلة في تنفيذ أ.ت.م بما فيها مراكز المهام الحكومية التي تشمل الإدارة الاستراتيجية وتنسيق السياسات والإدارة والإشراف على الأداء وإدارة السياسات والتواصل والمساءلة. كما تشمل صلاحيات الأجهزة جميع المبادرات التي تقوم بها مختلف الوزارات وهيئات القطاع الحكومي المسؤولة عن تنفيذ الغايات الوطنية وترابطها إلى جانب المبادرات المتعلقة المشاركة والتنسيق ووضع آليات التواصل فيما بينها.
25. فعلى سبيل المثال: تشمل صلاحيات الأجهزة:

- الرقابة على تقارير الجاهزية والإفصاحات (كمثال: التقرير الطوعي الذي يقدم للمنتدى السياسي الرفيع المستوى)؛
- إجراء عمليات تدقيق في المنظومات الحكومية لإنتاج المعلومات المالية المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتأكد من شفافيتها ومصداقيتها؛
- التدقيق على المؤشرات الحكومية المعتمدة لقياس تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتأكد من شفافيتها ومصداقيتها.

26. ويستفاد من التفصيلات والإضافات والملاحظات التي أدلت بها الأجهزة، حسب الحالات، أن الدساتير والقوانين والأنظمة ذات الصلة بعمل الأجهزة تخول لها إجراء كل أنواع الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك رقابتي الأداء والالتزام وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع العامة، لكن مع تسجيل بعض الصعوبات في الحصول على الأهداف والغايات والمؤشرات مما يؤدي لفجوة في تنفيذ صلاحيات الجهاز في ظل انعدام أو عدم جدية الجهات المشمولة في تبني أ.ت.م. وتنفيذها في برامجها.

## 2. التخطيط الاستراتيجي والخطط التشغيلية

27. سعى هذا المحور من الاستبيان للاطلاع على الإطار العام لإدماج الرقابة على أ.ت.م. في مسارات التخطيط الاستراتيجي للأجهزة والبرامج الرقابية ولتقييم الأولوية التي تحظى بها أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة SDGs في الأجندة الرقابية للجهاز. وقد جاءت نتائج أجوبة الأجهزة كما يلي:

النسبة المئوية	عدد الأجهزة المستوفية للمتطلب	المجاور والمتطلبات
100%	9	تعبير رؤية ورسالة الجهاز عن المساهمة في تحسين استخدام وإدارة الموارد العامة للدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
88.88%	8	تضمن الخطط الاستراتيجية السابقة والحالية للجهاز الأعلى للرقابة أهدافا استراتيجية صريحة للرقابة على أ.ت.م.
100%	9	تضمن الخطة الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة هدفا استراتيجية مباشرة أو غير مباشر ذي علاقة بإحداث الأثر في حياة المواطنين
77.77%	7	تضمن الخطط التشغيلية المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية للجهاز برامج ومشاريع رقابية ومؤشرات قياس أداء ذات علاقة بالرقابة على أ.ت.م.
100%	9	قيام الحكومات بتحديد الأهداف والغايات ذات الأولوية على الصعيد الوطني
88.88%	8	قيام الجهاز بتحديد الأهداف والغايات ذات الأولوية في برامج الرقابة وفقا للأولويات الوطنية

**جدول رقم 3:** مستوى إدماج أ.ت.م. في التخطيط الاستراتيجي والبرمجة.

28. يظهر من الجدول أعلاه أن جميع الأجهزة الرقابية التي أجابت على الاستبيان بادرت بإدماج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة في رؤيتها ورسالتها وضمنتها (باستثناء الجهاز العماني) خططها الاستراتيجية السابقة والحالية أهدافا استراتيجية صريحة للرقابة على أ.ت.م. واعتمدت إحداث الأثر في حياة المواطنين كهدف استراتيجي.

29. كما أن سبع أجهزة من تسع 09 (باستثناء الجهازين العماني والكويتي) ضمننت خططها التشغيلية المنبثقة عن مخططاتها الاستراتيجية برامج ومشاريع رقابية ومؤشرات قياس أداء ذات علاقة بالرقابة على أ.ت.م.

30. هذا بالإضافة إلى استناد الأجهزة (باستثناء الجهاز الكويتي) للأولويات الوطنية عند تحديد الأهداف والغايات ذات الأولوية في برامجها الرقابية.

31. أما فيما يتعلق بتقييم مستوى الأولوية التي تحظى بها الرقابة على أ.ت.م. في الأجندة الرقابية للجهاز، فيتضح أنها تشكل أولوية قصوى لجهاز واحد وأولوية مهمة جدا لسبع 07 أجهزة وأولوية متوسطة الأهمية لجهاز واحد.

مستوى أهمية الرقابة على أ.ت.م.	أولوية قصوى	أولوية مهمة جدا	أولوية متوسطة الأهمية	أولوية ثانوية
عدد الأجهزة الرقابية	1	7	1	0

**جدول رقم 4:** مستوى أولوية الرقابة على أ.ت.م. في الأجندة الرقابية للأجهزة.

### 3. الترتيبات التنظيمية

32. تم تخصيص هذا الجزء من الاستبيان للاطلاع على طبيعة الإجراءات التنظيمية التي قامت بها الأجهزة لمواكبة مخططاتها وسياساتها لتنفيذ الرقابة على أ.ت.م.

33. وقد تبين من خلال الأجوبة عدم إيلاء الأجهزة هذا الجانب أهمية خاصة كما يتبين من المعطيات التالية:

- ست 06 أجهزة من تسع 09 لم تحدث في هياكلها التنظيمية مديرة أو قسما أو وحدة من ضمن اختصاصاتها أو تكليفاتها الرقابة على أ.ت.م (أجهزة العراق، الكويت، الجزائر، فلسطين، عمان والمغرب) مكثفية بتكليف عام لإدارات رقابة الأداء الذي أحدث فيها فريق مختص في بعض الحالات (الجهاز الكويتي نموذجا).
- ثلاث 03 أجهزة (أجهزة العراق والجزائر والمغرب) لم تعين مسؤولين أو أشخاصا أو موارد بشرية مكثفة بتنسيق كل ما يتعلق بالأنشطة الرقابية المرتبطة الرقابة على أ.ت.م داخليا وخارجيا (مخاطبا للجهات المسؤولة)؛
- أربع 04 أجهزة (أجهزة ليبيا، العراق، الجزائر والمغرب) لم تباشر تطوير مخططات خاصة للمشاركة مع الأطراف ذات العلاقة في مجال الرقابة على أ.ت.م.

### 4. بناء القدرات في ميدان الرقابة على أ.ت.م.

34. بالنظر لتعدد مساراتها وإجراءاتها في بيئات معقدة، يشكل بناء القدرات أحد أهم أعمدة ممارسة رقابية فعالة وذات أثر في ميدان الرقابة على أ.ت.م. وقد سعى، في هذا الصدد، الجزء المخصص من الاستبانة لبناء القدرات لتقييم مدى توفر الأجهزة على القدرات المؤسسية والمهنية لتنفيذ مهام الرقابة على أ.ت.م وإلى تحديد المشاريع التي اعتمدت لتعزيز تلك القدرات على المديين القصير والمتوسط وكذلك قدراتها على التفاعل مع الأطراف ذات العلاقة.

35. فبخصوص تشخيص الوضع من حيث استيفاء الأجهزة للمتطلبات المؤسسية والمهنية لإجراء الرقابة على أ.ت.م وتحديد الحاجيات في هذا الباب، أظهرت الأجوبة أن أربع (04) أجهزة من تسع (أجهزة ليبيا، العراق، عمان والمغرب) لم تقم بأي إجراء في هذا الباب.

36. أما في ما يتعلق بالموارد البشرية اللازمة المؤهلة للقيام بالرقابة على أ.ت.م، وعلاوة على استيفاء المتطلبات الواردة في الاستبيان، اتضح أن بعض الأجهزة طورت ممارسات فضلى تجب الإشارة إليها من قبيل:

الجهاز المعني	الممارسات الفضلى
الجهاز المصري	<ul style="list-style-type: none"><li>• اشتمال الخطة التدريبية السنوية للجهاز على برامج تدريبية متخصصة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.</li><li>• استعمال معيار المراجعة الوطني للاستعانة برأي خبير في مجال متخصص عند الحاجة لتفهم المنشأة.</li><li>• في بعض الأحيان طلب إعداد بعض الدراسات عن طريق الخبراء لبعض المشروعات ذات الأثر البيئي للاستعانة لتكوين رأي من قبل الجهاز.</li><li>• المشاركة المكثفة في البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وتنظيم لقاءات تدريبية حول الرقابة من منظور بيئي.</li><li>• متابعة وتعميم الإصدارات والدوريات وتجارب الدول والمقالات والأدلة ذات الصلة على أعضاء الجهاز للاستفادة منها بشكل أو بآخر في التطبيق عند إجراء مهام الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.</li></ul>
الجهاز الكويتي	<ul style="list-style-type: none"><li>• إعطاء دورات تدريبية وتوعوية تخص أ.ت.م.</li></ul>

جدول رقم 5: الممارسات الفضلى التي تم تطويرها في مجال الموارد البشرية.

37. إلا أن بعض الأجهزة المستجوبة لم تول مسألة تشخيص الحاجيات من الموارد البشرية وتطوير التدريب واللجوء إلى الخبرات الخارجية ما يلزم من الأهمية مكتفية باعتبار التقاطعات المنهجية بين رقابة الأداء والالتزام وتقييم السياسات والبرامج العمومية من جهة والرقابة على أ.ت.م من جهة أخرى، تجعل الجهاز يتوفر بشكل عام على تشخيص لحاجياته من الموارد البشرية التي يمكن أن تقوم بالرقابة على أ.ت.م. ويقدم الجدول أسفله أمثلة على بعض النقائص المسجلة على سياسات الأجهزة المتعلقة بتوفير الموارد اللازمة لإجراء الرقابة على أ.ت.م:

العناصر غير المستوفاة	الأجهزة المعنية
تشخيص حاجيات الجهاز من الموارد البشرية	أجهزة ليبيا، العراق، الكويت، فلسطين والمغرب
وضع خطة لتدريب فرق متخصصة من المدققين المؤهلين والمدربين بشكل كاف للقيام بتنفيذ المهام الرقابية التي تتعلق بأهداف التنمية المستدامة	أجهزة ليبيا، العراق، الكويت، فلسطين، عمان والمغرب
تطوير برامج تدريبية متعلقة بأ.ت.م. والمواضع المتصلة بها	أجهزة ليبيا، العراق، فلسطين، عمان والمغرب
إلحاق المدققين ببرامج تدريبية خارجية متخصصة في الرقابة على أهداف التنمية	أجهزة المغرب، ليبيا، العراق، الكويت وفلسطين
الاستعانة بالخبرات الخارجية للقيام بمهام الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	أجهزة ليبيا، العراق، الكويت، فلسطين، وعمان
تعزيز التعاون والمشاركة مع الأجهزة الرقابية على المستوى الدولي والإقليمي من خلال المهمات التعاونية والبرامج التدريبية لتبادل الخبرات في مجال الرقابة على أهداف التنمية	أجهزة فلسطين والمغرب

جدول رقم 6: عناصر محور الموارد البشرية غير المستوفاة من قبل الأجهزة.

#### 5. أنواع الأشغال الرقابية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة

38. بالنظر لتنوع الأشغال الرقابية التي يمكن القيام بها في إطار الرقابة على أ.ت.م، تم تخصيص أسئلة هذا الجزء من الاستبيان للتعرف على مدى شمولية الرقابة التي يقوم بها الجهاز لمختلف أنشطة التدقيق والمراجعة والتقييم. وقد سعى هذا الجزء من الاستبيان، أولاً، لتحديد أنواع الأشغال الرقابية والأنشطة ذات العلاقة بالتنمية المستدامة التي تقوم بها الأجهزة وثانياً مستوى الأهمية التي توليها إياها حيث طلب منها منح تقييم للطابع الذي يكتسيه كل عمل رقابي ذي علاقة بأهداف التنمية من بين أربع اختيارات: مهمة ذات أولوية مطلقة، مهمة أساسية، مهمة عادية ومهمة ثانوية. 39. ويقدم الجدول أسفله تلخيصاً للأجوبة المتحصل عليها.

مهمّة ثانوية	مهمّة عادية	مهمّة أساسية	أولوية مطلقة	طبيعة الأشغال الرقابية
-----	ليبيا	الأردن - العراق - الكويت - عمان - المغرب	مصر - الجزائر - فلسطين	تقييم مدى توفر التخطيط وبرمجة كافية للموارد من قبل الحكومات لبلوغ أهداف التنمية المستدامة
-----	ليبيا	الأردن - العراق - الكويت - الجزائر - عمان - المغرب	مصر - فلسطين	تقييم مدى ملاءمة الغايات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة (مدى شمولية الغاية وارتباطها بالسياق المحلي ومدى اتساقها وتطابقها مع غايات أجندة 2030 ومدى دقتها في تحديد المخرجات أو المنتجات المزمع تحقيقها ومدى الحاجة لتحديد وجود غايات إضافية على الصعيد الوطني)
العراق	ليبيا - الكويت	مصر - الأردن - الجزائر - عمان - المغرب	فلسطين	التحقق من مدى ترابط وتماسك السياسات على الصعيدين الأفقي والرأسي
-----	ليبيا	الأردن - العراق - الكويت - الجزائر - المغرب	مصر - فلسطين - عمان	التدقيق على المؤشرات المعتمدة من قبل الحكومة لمتابعة وقياس مدى التقدم المحرز في بلوغ أهداف التنمية المستدامة
-----	-----	ليبيا - الأردن - العراق - الجزائر - فلسطين - عمان - المغرب	مصر - الكويت	متابعة وتدقيق في شفافية ومصداقية منظومة المعلومات المعتمدة من قبل الحكومات لتحقيق ومتابعة وقياس مدى التقدم المحقق في بلوغ أهداف التنمية المستدامة (كمثال: مرآة صدقية التقرير الوطني الطوعي الذي يقدم للمنتدى السياسي الرفيع المستوى)؟
-----	ليبيا	مصر - الأردن - العراق - الكويت - الجزائر - المغرب	فلسطين - عمان	المهام الرقابية المتخصصة في الرقابة على أ.ت.م (مواضيع التدقيق على تنفيذ أهداف ت.م.)
العراق	ليبيا - العراق	الأردن - الجزائر - فلسطين - عمان - المغرب	مصر	مهام رقابة الأداء في مواضيع تهم الرقابة على أ.ت.م أو باعتماد معايير رقابية متصلة بالرقابة على أ.ت.م (إدماج الرقابة ك مكون من رقابات أخرى اعتيادية)
ليبيا - الكويت	-----	الأردن - العراق - الجزائر - فلسطين - عمان - المغرب	مصر	رقابة الالتزام في مواضيع تهم للرقابة على أ.ت.م أو باعتماد معايير رقابية متصلة بالرقابة على أ.ت.م (إدماج الرقابة ك مكون من رقابات أخرى اعتيادية)
ليبيا	-----	الأردن - العراق - الكويت - الجزائر - عمان - المغرب	مصر - فلسطين	مهام تدقيق موضوعاتية على برامج ومشاريع ذات علاقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في الخطط السنوية للرقابة للفترة
-----	ليبيا - فلسطين	الأردن - العراق - الكويت - الجزائر - عمان - المغرب	مصر	الأعمال المتعلقة بنشر الوعي والبيانات والمعلومات المتعلقة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة
-----	ليبيا	مصر - الأردن - العراق - الكويت - الجزائر - فلسطين - عمان - المغرب	-----	المشاركة في الهيئات واللجان والمؤتمرات والمحاضرات
العراق	ليبيا	الأردن - الجزائر - عمان - المغرب	مصر - الكويت - فلسطين	إجراءات وأعمال لتنفيذ الهدف 16 الرامي إلى إرساء مؤسسات ذات فاعلية وشفافية وخاضعة للمساءلة؟

**جدول رقم 7: حصيلة تقييم الأجهزة لمستوى أهمية الأشغال الرقابية ذات العلاقة بأهداف التنمية.**

40. باحتساب النقط والنسب المئوية على أساس المعاملات التالية لاختيارات التقييم: معامل 4 لنشاط مهم جداً، معامل 3 لنشاط مهم، معامل 2 لنشاط ذي أهمية متوسطة ومعامل 1 لنشاط ذي أهمية ثانوية، يمكن ترتيب الأشغال الرقابية المتعلقة ب أ.ت.م. على النحو الوارد في الجدول 6 أسفله:



المعدل المائوي	مجموع النقاط	طبيعة الأشغال الرقابية
83.33%	30	المهام الرقابية المتخصصة في الرقابة على أ.ت.م (مواضيع التدقيق على تنفيذ أ.ت.م)
80.55%	29	تقييم مدى توفير التخطيط وبرمجة الموارد الكافية من قبل الحكومات لبلوغ أهداف التنمية المستدامة
80.55%	29	التدقيق على المؤشرات المعتمدة من قبل الحكومة لمتابعة وقياس مدى التقدم المحرز في بلوغ أ.ت.م. متابعة وتدقيق في شفافية ومصداقية منظومة المعلومات المعتمدة من قبل الحكومات لتحقيق ومتابعة وقياس مدى التقدم المحقق في بلوغ أ.ت.م (كمثال: مراقبة صدقية التقرير الوطني الطوعي الذي يقدم للمنتدى السياسي الرفيع المستوى)؟
80.55%	29	تقييم مدى ملاءمة الغايات الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة (مدى شمولية الغاية وارتباطها بالسياق المحلي ومدى اتساقها وتطبيقها مع غايات أجندة 2030 ومدى دقتها في تحديد المخرجات أو المنتجات المزمع تحقيقها ومدى الحاجة لتحديد وجود غايات إضافية على الصعيد الوطني)
77.77%	28	مهام تدقيق موضوعاتية على برامج ومشاريع ذات علاقة بتنفيذ أ.ت.م في الخطط السنوية للرقابة للفترة
75%	27	إجراءات وأعمال لتنفيذ الهدف 16 الرامي إلى إرساء مؤسسات ذات فاعلية وشفافية وخاضعة للمساءلة؟
75%	27	الأعمال المتعلقة بنشر الوعي والبيانات والمعلومات المتعلقة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة
72.22%	26	المشاركة في الهيئات واللجان والمؤتمرات والمحاضرات
72.22%	26	التحقق من مدى ترابط وتماسك السياسات على الصعيدين الأفقي والرأسي
66.66%	24	رقابة الالتزام في مواضيع تهم للرقابة على أ.ت.م أو باعتماد معايير رقابية متصلة بالرقابة على أ.ت.م (إدماج الرقابة كمكون من رقابات أخرى اعتيادية)
66.66%	24	مهام رقابة الأداء في مواضيع تهم الرقابة على أ.ت.م أو باعتماد معايير رقابية متصلة بالرقابة على أ.ت.م (إدماج الرقابة كمكون من رقابات أخرى اعتيادية)
58.33%	21	

**جدول رقم 8:** ترتيب تقييم الأجهزة لمستوى أهمية الأشغال الرقابية ذات العلاقة بأهداف التنمية.

41. يتجلى من الجدول 6 أن الأجهزة تولي الجانب الأكبر من اهتمامها أولا للمهام الرقابية المتخصصة في الرقابة على أ.ت.م (مواضيع التدقيق على تنفيذ أ.ت.م) وثانيا بالجوانب المتعلقة بالتخطيط وبرمجة الموارد والتدقيق على المؤشرات المعتمدة من قبل الحكومة لمتابعة وقياس مدى التقدم المحرز في بلوغ أ.ت.م بما في ذلك متابعة وتدقيق في شفافية ومصداقية منظومة المعلومات المعتمدة من قبل الحكومات لمتابعة وقياس مدى التقدم المحقق في بلوغ أ.ت.م.
42. كما يتضح أن الأجهزة تولي درجات أهمية أقل لأشغال رقابية أخرى من قبيل التحقق من مدى ترابط وتماسك السياسات على الصعيدين الأفقي والرأسي ورقابتي الالتزام والأداء في مواضيع تهم للرقابة على أ.ت.م أو باعتماد معايير رقابية متصلة بالرقابة على أ.ت.م (إدماج الرقابة كمكون من رقابات أخرى اعتيادية).

### 6. اختيار مواضيع الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

43. يعالج هذا الجزء من الاستبيان مدى توافق مسار وضع أجندة الرقابة مع أجندات التنمية عبر النظر في مسار برمجة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة خصوصا ما تعلق بالمنهجية العامة وآليات ومعايير اختيار مهام ومواضيع الرقابة.
44. وتظهر النتائج أن كل الأجهزة (باستثناء الجهاز المغربي<sup>3</sup>) وضعت مسطرة ومعايير خاصة لاختيار مواضيع التدقيق (الرقابة) على تنفيذ أ.ت.م من بين الغايات الوطنية الممكن التدقيق عليها (من قبيل: التكلفة والاختصاص، الأهمية، القابلية للتدقيق، قدرات التدقيق، أثر التدقيق...إلخ). كما أنها (باستثناء الجهاز العراقي) تدرج المواضيع المتصلة بأهداف التنمية المستدامة في عملية تقييم المخاطر عند اختيار عمليات التدقيق المدرجة بخطة التدقيق السنوية

<sup>3</sup> وجب التنويه بأن الجهاز المغربي أفاد في معرض جوابه بأنه يتوفر على أدلة مهيبة للرقابات الثلاث ولتقييم البرامج والسياسات العمومية تعالج مرحلة البرمجة وإجراءاتها. كما اعتمد دليلا عمليا لمسار البرمجة يستند (من بين أشياء أخرى) على تقييم المخاطر بما فيها المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وعلى إحداث الأثر والفارق في حياة المواطنين.

(لإدماج الرقابة على أ.ت.م. كمكون من رقابات أخرى اعتيادية) وتراعي بالخصوص معيار الأثر الرقابي بشكل مناسب عند اتخاذ القرار بشأن تحديد موضوع/ مواضيع التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

45. ويمكن تلخيص نقاط الضعف المشتركة بين الأجهزة في هذا المجال في :

- غياب التواصل مع الأطراف الخارجية عند اختيار مواضيع التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مثلا في إطار خطة استراتيجية للتعامل مع الأطراف ذات العلاقة (أجهزة العراق، الكويت، فلسطين، عمان والمغرب)؛
- عدم إعداد محفظة متعددة السنوات تشمل المواضيع الخاصة بالرقابة على تنفيذ أ.ت.م. بناء على مسطرة ومعايير المحددة (برنامج زمني لمّتي يتوجب التدقيق على كل غاية من الغايات الوطنية (أجهزة ليبيا، الأردن، العراق، الكويت، فلسطين، عمان والمغرب). فبخصوص هذا الجانب صرحت بعض الأجهزة أنها في طور الانتهاء من تطوير وتحديث الخطة الاستراتيجية والتي ستم فيها مراعاة كافة الجوانب السابقة (الجهاز المصري) أو أن إعداد محفظة متعددة السنوات يحتاج من الجهاز بذل المزيد من الجهود (الجهاز الكويتي).

### 7. إجراء عمليات التدقيق

46. تتميز الرقابة على أ.ت.م. بخصوصيات عدة تستدعي من الأجهزة استحداث إجراءات ومقاربات ومناهج للرقابة جديدة أو تكييفات لتلك الجاري به العمل وكذلك استخدام المعايير والأدلة والإرشادات الدولية ذات الصلة عند إجراء عمليات التدقيق على أ.ت.م.

47. ومن خلال هذا المحور، تم التعرف على ما استجد في ممارسات الأجهزة العربية في هذا الصدد خصوصا مدى استخدامها تقييم النتائج والآثار المعقدة والتطرق إلى الشمولية كنقطة رئيسية لخطة 2030 ومع مبدئها القائل بعدم تخلف أي أحد عن الركب وأجندات التنمية الأخرى؛ زيادة على الإجراءات المعتمدة للرفع من التأثير الإيجابي للرقابة بإيجاد تفاعل مثمر مع الجهات الخاضعة للتدقيق، وتعزيز التعاون مع باقي الأطراف ذات العلاقة.

48. وقد أظهرت أجوبة الأجهزة ضرورة تصحيح بعض النقائص المشتركة بين الأجهزة (على الأقل بين جهازين) والتي من شأنها الحد من مهنية وكفاءة وجودة الرقابة من قبيل:

- عدم قيام ست 6 أجهزة من تسع 9 بتطوير مناهج وأدلة خاصة بإجراء عمليات التدقيق على أ.ت.م (أجهزة ليبيا، العراق، الكويت، الجزائر، عمان والمغرب)<sup>4</sup> ولا باعتماد نموذج "إيسام" أو الاستئناس به أو تكييفه (جهازا الكويت والمغرب)؛
- عدم اعتماد مؤشرات أ.ت.م. كمراجع أو معايير للرقابات الثلاث (أجهزة ليبيا، العراق والكويت)؛
- عدم اعتماد معايير مرتبطة بـ "نهج الحكومة الشامل والترابط والتكامل" و"عدم تخلف أحد عن الركب" و"إشراك الأطراف المتعددة ذات العلاقة" في الأشغال الرقابية (أجهزة ليبيا، العراق، الكويت والمغرب)<sup>5</sup>؛
- عدم اتخاذ إجراءات أو معايير خاصة بصياغة نتائج التدقيق على أ.ت.م (أجهزة ليبيا، الكويت، عمان والمغرب)؛

<sup>4</sup> صرح الجهاز العراقي أن عدم تطوير أدلة يعوضه اعتماد نموذج إيسام (ISAM) فيما أفاد الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر أنه في طور الانتهاء من تطوير وتحديث كافة الأدلة الإجرائية المتخصصة.

<sup>5</sup> أفاد الجهاز المغربي أن المهام الرقابية التي يتولاها تعتمد معايير مراقبة مرتبطة بـ "نهج الحكومة الشامل والترابط والتكامل" و"عدم تخلف أحد عن الركب" و" وإشراك الأطراف المتعددة ذات العلاقة" لكن ليس بشكل مترابط ومنهجي.

- عدم اعتماد منهجية ومعايير لضمان عدم تخلف أحد عن الركب فيما يتعلق بمقرونية تقارير التدقيق حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (أجهزة ليبيا، العراق، الكويت، فلسطين، عمان والمغرب).
- 49. بالنسبة لنقط الضعف الخاصة التي همت جهازا واحدا يمكن ذكر ما يلي:
  - عدم نشر تقارير مهمّات التدقيق والتقييم المتصلة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (الجهاز العماني)؛
  - عدم اعتماد منهجية ومعايير لصياغة توصيات ذات أثر وعدم القيام بشكل منهجي بمتابعة تنفيذ التوصيات وأثر المهام الرقابية ذات العلاقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ونشر تقارير المتابعة (الجهاز الليبي)؛
  - عدم اعتماد تقييم الأثر في رقابة الأداء (الجهاز المغربي).

### 8. الحصيلة الكمية لأشغال الأجهزة في ميدان الرقابة على أهداف التنمية

50. بغرض تقييم مدى تغطية الأشغال الرقابية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة خلال الفترة 2019-2022، طلب من الأجهزة جرد المهمّات والأنشطة الرقابية المتصلة بأهداف التنمية المستدامة التي تولتها مع تحديد الغايات المستهدفة وطبيعة المهمة أو النشاط الرقابي (رقابة على أ.ت.م. أو رقابة أداء..إلخ) وموضوعها.
51. ويسجل بهذا الخصوص على أجوبة الأجهزة أن الغالبية منها (باستثناء الجهاز المصري والمغربي والفلسطيني) لم تحدد الغايات المندرجة تحت الأهداف التي شملتها الأشغال الرقابية ولا طبيعتها مكتفية فقط بالإفادة بمراقبة تنفيذ الهدف (مع عرض مواضيع الرقابة في بعض الحالات)، مما استعصى معه تحليل نسبة تغطية غايات كل هدف على حدة بدقة.
52. وقد جاءت نتائج الحصيلة الكمية لتغطية أشغال الأجهزة في الفترة المحددة لأهداف أجندة 2030 على الشكل التالي:

أهداف التنمية المستدامة	عدد غايات	عدد الأجهزة التي لم تقم بأي مراقبة على الهدف
الهدف رقم (1): القضاء على الفقر	7	5 (أجهزة ليبيا-الأردن-الكويت-الجزائر- عمان)
الهدف رقم (2) : القضاء التام على الجوع	8	6 (أجهزة ليبيا-الأردن- الجزائر-فلسطين- عمان -المغرب)
الهدف رقم (3) : الصحة الجيدة والرفاه	13	0
الهدف رقم (4): التعليم الجيد	9	1 (ليبيا)
الهدف رقم (5): المساواة بين الجنسين	7	7 (أجهزة مصر- ليبيا-العراق-الكويت-الجزائر-عمان والمغرب)
الهدف رقم (6) : المياه النظيفة والنظافة الصحية	9	3 (أجهزة ليبيا-الكويت -الجزائر)
الهدف رقم(7): طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	4	2 (جهازا الكويت وعمان)
الهدف رقم (8) : العمل اللائق ونمو الاقتصاد	11	3 (أجهزة ليبيا-الجزائر- الأردن)
الهدف رقم (9) : الصناعة والابتكار والبنية التحتية	7	6 (أجهزة ليبيا- الأردن -الكويت- الجزائر- عمان -المغرب)
الهدف رقم (10): الحد من أوجه عدم المساواة	10	7 (أجهزة ليبيا- الأردن- العراق- الكويت- الجزائر- عمان -المغرب)
الهدف رقم (11) : مدن ومجتمعات محلية مستدامة	10	4 (أجهزة ليبيا- العراق- عمان- الأردن)
الهدف رقم (12) : أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	11	4 (أجهزة ليبيا- الجزائر- عمان- المغرب)
الهدف رقم (13): العمل المناخي	5	3 (أجهزة ليبيا- الجزائر- عمان)
الهدف رقم (14): الحياة تحت الماء	11	5 (أجهزة ليبيا- الكويت- الجزائر- فلسطين- عمان)
الهدف رقم (15) : الحياة البرية	11	4 (أجهزة ليبيا- الجزائر- فلسطين- عمان)
الهدف رقم (16): السلام والعدالة والمؤسسات القوية	12	4 (أجهزة ليبيا- الكويت- الجزائر- عمان)
الهدف رقم (17) : عقد الشراكة لتحقيق الأهداف	19	7 (ليبيا- الأردن- الكويت- الجزائر- فلسطين- عمان- المغرب)

جدول رقم 9: حصيلة تغطية أشغال الأجهزة لأهداف أجندة 2030.

53. إذا كان معدل تغطية الأهداف السبعة عشر بلغ 4,17 ، فقد لوحظ أن بعض الأجهزة لم تغط بعض أهداف التنمية المستدامة (رغم شمولها لعدة غايات) بأي عمل رقابي كما يتضح من الجدول أعلاه. فباستثناء الهدف (3) الذي شملته رقابة كل الأجهزة، تراوح عدد الأجهزة التي لم تغط هدفا معينا بين سبعة (07) أجهزة من تسع (بالنسبة للأهداف 5 و10 و17) وجهاز واحد (01) بالنسبة للهدف 4. كما أن عددها كان أكثر من نصف الأجهزة التي أجابت بالنسبة للأهداف 1 و2 و9 و14.

54. ويسجل أن الأهداف التي عرفت مستويات متدنية من تغطية الأشغال الرقابية للأجهزة تخص ميادين تخرج عن مجالات اهتمامها الاعتيادية والتي تحظى أحيانا بعناية أقل من لدن الحكومات والدول نذكر منها على سبيل المثال:

- المساواة بين الجنسين (الهدف رقم 5) والحد من أوجه عدم المساواة (الهدف رقم 10) وعقد الشراكة لتحقيق الأهداف (الهدف رقم 17) حيث لم تقم 07 أجهزة من 09 بأي عمل رقابي على تحقيق هذه الأهداف الثلاث ؛
- الصناعة والابتكار والبنية التحتية (الهدف رقم 9) حيث لم تقم 06 أجهزة من 09 بأي عمل رقابي على تحقيق الهدف؛
- القضاء على الفقر (الهدف رقم 1) والقضاء التام على الجوع (الهدف رقم 2) والحياة تحت الماء (الهدف رقم 14) حيث لم تقم 05 أجهزة من 09 بأي عمل رقابي على تحقيق هذه الأهداف.

55. أما في ما يتعلق بتحليل الغايات، ورغم اعتماد فرضية أنها مشمولة بالرقابة في الحالات التي أفادت الأجهزة بالرقابة على الهدف دون تحديد الغايات، لوحظ ضعف تغطية 128 غاية بالرقابة كما يتضح من الجدول 8 أسفله:

- 06 غايات (من غايات الهدف 5) لم تشملها رقابة أي جهاز؛
- 14 غاية (من غايات الأهداف 5 و10 و11) راقب تنفيذها جهاز واحد فقط؛
- 48 غاية (من غايات الأهداف 1 ومن 9 إلى 17) راقب تنفيذها جهازان؛
- 60 غاية (من غايات الأهداف 1 ومن 9 إلى 17) راقب تنفيذها ثلاث أجهزة.

الأهداف	الغايات التي لم تشملها رقابة أي جهاز	الغايات التي شملتها رقابة جهاز واحد فقط	الغايات التي شملتها رقابة جهازين	الغايات التي شملتها رقابة 3 أجهزة
الهدف 1	----	----	4.1، 5.1، 6.1 و 7.1	3-1
الهدف 2	----	----	----	8-2
الهدف 5	الغايات من 2.5 إلى 8.5 (عددها 6)	1.5 و 3.5	----	----
الهدف 6	----	----	----	1 و 3 و 5 و 8
الهدف 7	----	----	----	3 و 2
الهدف 8	----	----	----	4-1 و 6 و 8 و 10-12
الهدف 9	----	----	1.9 و 3.9 و 3.9 و 5.9 و 6.9 و 7.9 و 8.9	2
الهدف 10	----	1.10 و 2.10 ومن 4.10 إلى 10.10	3.10	----
الهدف 11	----	5.11 و 8.11 و 9.11	7.11 و 10.11	2 و 4 و 10
الهدف 12	----	----	1.12 و 2.12 و 3.12 ومن 6.12 إلى 9.12 و 11.12	10.12
الهدف 13	----	----	5.13	1 و 3 و 4
الهدف 14	----	----	1.14 و 3.14 و 5.14 إلى 8.14 و 10.14	2 و 4 و 9

الهدف 15	----	----	1.15 و 5.15 و 7.15 و من 9.15 إلى 11.15	2 و 3 و 6 و 8
الهدف 16	----	----	من 1.16 إلى 4.16 و من 7.16 إلى 12.6	5.16
الهدف 17	----	----	من 1.17 إلى 19.17	----
المجموع	06	14	48	

**جدول رقم 10:** حصيلة تغطية أشغال الأجهزة لغايات أجندة 2030 .

56. فيم جاءت الغايات الأكثر تغطية من قبل أشغال الأجهزة موزعة على الأهداف 3 و 4 و 7 كما يوضح ذلك الجدول أسفله:

الأهداف	الغايات التي شملتها رقابة 8 أجهزة	الغايات التي شملتها رقابة 7 أجهزة	الغايات التي شملتها رقابة 6 أجهزة
3	1 و 4 و 7 و 13	2 و 3 و 6 و 8	5 و 10 و 11 و 12
4	----	1 و 4	3 و 5 و 6 و 7
7	----	----	1
المجموع	04	06	09

**جدول رقم 11:** غايات أجندة 2030 الأكثر تغطية بأشغال الأجهزة.

### 9. تنفيذ الجهاز للهدف 16

57. يهدف هذا المحور إلى التعرف على الإجراءات والأعمال والمبادرات التي قامت بها الأجهزة سعيا منها لتكون مؤسسات ذات

فاعلية وشفافية وخاضعة للمساءلة تنفيذا منها لهدف التنمية المستدامة رقم 16.

58. وقد توزعت تلك الإجراءات والأعمال التي اعتبرتها الأجهزة من صلب سعيها لتحقيق الهدف 16 على أربع محاور كبرى

شملت: الإدارة الاستراتيجية والهيكلية وإدارة الموارد البشرية، إدارة مسار الرقابة، وإجراءات التقييم وقياس الأداء والإجراءات المتعلقة الشفافية والأخلاقيات.

59. ويقدم الجدول 10 أسفله جردا لمبادرات الأجهزة في هذا الباب.

الإجراءات والأعمال	محاور التطوير
<ul style="list-style-type: none"> <li>• إعادة هيكلة بعض الإدارات المركزية وتوزيع الاختصاصات بالجهاز المركزي للمحاسبات وتوقيع بروتوكول مع وزارة المالية بشأن التطبيقات والأنظمة المالية الإلكترونية المطبقة بالجهات الحكومية شاملة التدريب ومراحل التنفيذ لأعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات. (الجهاز المصري)؛</li> <li>• تبني التحول الرقمي وتحسين أنظمة تكنولوجيا المعلومات (أجهزة ليبيا و المغرب و فلسطين)؛</li> <li>• التوظيف وفق معايير محددة (الجهاز الليبي)؛</li> <li>• تنظيم عدة دورات تدريبية في رقابة الأداء وتقييم البرامج والسياسات العمومية، تدقيق نظم المعلومات ومعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام والاتصال المؤسسي والاستراتيجي (الجهاز الجزائري)؛</li> <li>• اعتماد وترسيخ دورة التخطيط الاستراتيجي ومخططاته العملية السنوية منذ 2018 (الجهاز المغربي) وتعزيز اليات التغذية الراجعة لضمان ملاءمة الاستراتيجية (الجهاز الفلسطيني)؛</li> <li>• تعزيز وظيفة الرقابة الداخلية في الديوان (الجهاز الفلسطيني).</li> </ul>	<p><b>الإدارة الاستراتيجية والهيكلية وإدارة الموارد البشرية</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• توقيع بروتوكول مع وزارة المالية لتفعيل الرقابة الإلكترونية على جميع مؤسسات الدولة (الجهاز المصري)؛</li> <li>• إعداد واعتماد عدة أدلة منهجية تغطي مجمل المهام (الجهاز الجزائري) أو مراجعة وتحديث الأدلة الرقابية (الجهاز الفلسطيني)؛</li> <li>• متابعة تنفيذ التوصيات الرقابية (الجهاز الفلسطيني)؛</li> <li>• تعزيز وظيفة ضمان الجودة في الديوان (الجهاز الفلسطيني)؛</li> <li>• إبرام توأمة ومذكرات تفاهم مع نظراء أوروبيين لتعزيز القدرات المؤسسية والفنية في رقابة الأداء ورقابة تنفيذ الميزانية والمهام القضائية وفي مجال تصديق حسابات الدولة والرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتدقيق البيئي والرقابة على الصناعات الاستخراجية وكذا الجوانب المتعلقة بالمجال المؤسسي (الجزائري).</li> </ul>	<p><b>إدارة الرقابة</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• قياس الأداء حسب SAI PMF (أجهزة ليبيا و الأردن و فلسطين)؛</li> <li>• تقييم طوعي من طرف نظراء أوروبيين لمراقبة تطوير أساليب الحوكمة و- قبول الامتثال لعملية مراجعة لضمان الجودة بخصوص المجالين المؤسسي والرقابي من طرف فريق إقليمي مختص للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الجهاز الجزائري).</li> </ul>	<p><b>التقييم وقياس الأداء</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• نشر التقارير (أجهزة ليبيا و فلسطين و المغرب) والميزانيات والخطط وعدد المهام الرقابية (الجهاز الليبي)؛</li> <li>• مراجعة مصفوفة النزاهة الداخلية ضمن مبادرة (INTOSAINT) بشراكة مع محكمة الحسابات الهولندية (الجهاز الأردني)؛</li> <li>• اعتماد دليل مؤشرات قياس النزاهة في القطاع العام وتطبيقه من خلال إصدار تقارير (الجهاز العراقي)؛</li> <li>• نشر التقارير السنوية وتقارير التقييمية حول المشاريع التمهيديّة لقوانين تسوية الميزانية على موقعه الإلكتروني الرسمي (الجهاز الجزائري)؛</li> <li>• نشر الديوان الملخص عن تقريره السنوي للمجتمع لعامي 2020 و2021 (الجهاز العماني)؛</li> <li>• إرجاع الحساب عن طريق تقديم تقارير دورية عن مالية وأشغال الجهاز أمام البرلمان: منذ 2011، يقدم رئيس الجهاز تقريراً عن مالية المحاكم المالية وظروف برمجة اعتماداتها المالية وتنفيذ ميزانيتها. كما يقدم تقريراً سنوياً عن أشغال المحاكم المالية في جلسة موحدة لمجلسي البرلمان تليه مناقشة لمضمون التقرير من قبل غرفتي البرلمان (الجهاز المغربي)؛</li> <li>• اعتماد سياسة رسمية سنة 2021 للتواصل مع الأطراف ذات العلاقة وإحداث وحدة جديدة أنيطت بها مهمة التواصل المؤسسي مع ترسيخ مبدأ الشفافية في توفير المعلومات الوجيهة وفي الوقت المناسب حول كل ما يتعلق بأشغال المحاكم المالية (الجهاز المغربي).</li> </ul>	<p><b>الشفافية والأخلاقيات</b></p>

**جدول رقم 12:** الإجراءات والمبادرات التي قامت بها الأجهزة لتنفيذ الهدف 16.

## 10. البرامج والإجراءات المستقبلية

60. من خلال هذا المحور، تم التعرف على التطويرات والإجراءات والترتيبات التي تعتمدهم الأجهزة القيام بها لتعزيز رقابتها على أ.ت.م. في السنوات القادمة والتي يمكن تقاسمها مع الأجهزة النظيرة خصوصاً تلك التي همت التطويرات المؤسسية والمرتبطة بتنمية القدرات والإجراءات المتخذة لتوسيع مجال الأهداف والغايات المشمولة بالرقابة وللرفع من عدد المهام وكذلك الأهداف والغايات المدرجة في محفظة التدقيق في السنوات القادمة.

مخاور التطوير	الإجراءات والأعمال
التطويرات المؤسسية	<p><b>الإجراءات والأعمال الخاصة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>إعداد خطة تشغيلية تتضمن الرقابة على أهداف التنمية المستدامة (الجهاز الأردني)</li> <li>توفير الدعم للجنة الرقابة على أهداف التنمية (الجهاز الليبي)</li> <li>إدماج أ.ت.م. ضمن مهام الهيكل التنظيمي وربط المهام الرقابية بـ أ.ت.م. وخصوصاً رقابة الأداء (الجهاز الفلسطيني)</li> <li>إدراج مبدأ التنمية المستدامة في رقابة الأداء إلى جانب مبادئ الاقتصاد والفعالية والنجاعة (الجهاز الجزائري)</li> </ul> <p><b>الإجراءات والأعمال العامة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تعزيز تطوير السياسات والإجراءات، تطوير بيئة العمل والتحول الرقمي وإنشاء تطبيقات رقابية إلكترونية (الجهاز المصري)</li> </ul>
التطويرات المرتبطة بتنمية القدرات	<p><b>الإجراءات والأعمال الخاصة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>دورة تدريبية ضمن خطة التدريب (الجهاز الكويتي) أو اعتماد تدريبات خاصة بالرقابة على أ.ت.م. (الجهاز الليبي)</li> <li>إيلاء العناية الكاملة في الخطط المستقبلية للتكوين (2023-2026) لتعزيز قدرات المهنيين في التدقيق على أ.ت.م. (الجهاز الجزائري)</li> <li>التدريب على دليل إيسام (الجهاز الفلسطيني)</li> <li>تكثيف المشاركة في أنشطة التعاون الدولي الثنائي ومتعدد الأطراف ذات العلاقة (أجهزة فلسطين، المغرب والأردن)</li> </ul> <p><b>الإجراءات والأعمال العامة:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تبادل المعرفة من خلال الإعلان عن الدورات المتاحة على المنصات التدريبية الإلكترونية للأجهزة العليا للرقابة لاشتراك الأعضاء بها واستخدام منصات التدريب الإلكترونية لعقد ورش العمل (الجهاز المصري)</li> </ul>
إجراءات توسيع مجال الرقابة على أ.ت.م. والرفع من عدد المهام	<ul style="list-style-type: none"> <li>إدراج هدف استراتيجي ضمن خطة الديوان للرقابة على التنمية المستدامة (الجهاز الأردني)</li> <li>في إطار البرمجة المتعددة السنوات 2023-2025 للجهاز، إعطاء حظ وافر للأولوية الاستراتيجية المتعلقة بمساهمة مجلس المحاسبة في ترقية التنمية المستدامة من خلال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدام؛ الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة؛ التكنولوجيات الحديثة في خدمة التنمية المستدامة (الجهاز الجزائري)</li> <li>تحديد عدد من المهام المخطط لها مقسم على فترات ربعية خلال العام (الجهاز الأردني)</li> <li>إنشاء فريق مختص بإدارة رقابة الأداء (الكويت)</li> </ul>
الأهداف والغايات المدرجة في محفظة التدقيق في السنوات القادمة	<ul style="list-style-type: none"> <li>الجهاز المغربي: الرقابة على مكونات المنظومة الصحية</li> <li>الجهاز الجزائري: العمليات الرقابية المسجلة في البرنامج المتعدد السنوات حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة: <ul style="list-style-type: none"> <li>الغاية 1-1 – "القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين" والغاية 2-1 – "تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر" والغاية 3-1 – "استحداث نظم وتدبير حماية اجتماعية ملائمة"؛</li> <li>الغاية 5-7 "توسيع نطاق البنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة"؛</li> <li>الغاية 8-9 "وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية"؛</li> <li>الغاية 6-9 "دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار"</li> <li>الغاية 1-11 "ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وأمنة وميسورة التكلفة"</li> <li>الغاية 5-12 "الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال"</li> <li>الغاية 5-14 "حفظ (10%) على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية،"</li> </ul> </li> </ul>

**جدول رقم 13:** التطويرات والإجراءات والترتيبات التي تعتمدهم الأجهزة القيام بها لتعزيز رقابتها على أ.ت.م.

## 11. الاحتياجات من المنظمة في الفترة 2025-2028

61. يهدف الجزء الأخير من الاستبيان إلى التعرف على حاجيات وانتظارات الأجهزة من المنظمة خلال الفترة 2025-2028 لتطوير الممارسة الرقابية على أ.ت.م. لهذا الغرض، طُلب من الأجهزة تقييم مستوى الأهمية التي توليها لمجموع البرامج والأنشطة التي يمكن أن تقوم بها المنظمة لمواكبة ودعم الأجهزة في ميدان الرقابية على أ.ت.م وذلك بالاختيار من بين الحالات التالية: نشاط مهم جدًا، نشاط مهم، نشاط ذي أهمية متوسطة ونشاط ذي أهمية ثانوية.

62. وقد جاءت تقييمات الأجهزة على النحو التالي<sup>6</sup>:

المعدل المنوي	مجموع النقاط	البرامج والأنشطة الممكنة لمواكبة حاجيات وانتظارات الأجهزة
100%	36	تدريب مدربين او مدققين متخصصين
91,67%	33	تطوير الأدلة
91,67%	33	الورش التدريبية
86,11%	31	الدعم الفني والمساندة والتوجيه للأجهزة العليا في مجال الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة
83,33%	30	تبادل التجارب والمعارف
83,33%	30	نشر المواد العلمية
80,56%	29	نشر إرشادات ومستجدات الإنتوساي بشأن الرقابة على أ.ت.م. وترجمة الأدلة ذات العلاقة؟
77,78%	28	المساهمة في نشر الوعي لدى الأجهزة والحكومات وجميع الأطراف ذات المصلحة حول أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة ودور الأجهزة في هذا المسار
75%	27	نشر قصص النجاح
75%	27	المهام التعاونية
75%	27	تيسير إجراء التقييم ورقابة الأداء التشاركية
75%	27	المساعدة في تقييم المخاطر لتحديد مواضع التدقيق مع مراعاة خصوصية كل بلد

**جدول رقم 14:** تقييم الأجهزة لأهمية البرامج والأنشطة المقترحة لمواكبة المنظمة حاجياتها وانتظاراتها خلال الفترة 2025-2028.

63. كما طلب من الأجهزة اقتراح برامج وأنشطة أخرى حيث شملت مقترحات كل من الجهازين العراقي والمغربي ما يلي:

- العمل على توفير مؤشرات واضحة لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف خصوصا الأهداف المشتركة العامة (مثل الجوع والفقر)
- مراجعة النظر في ميدان الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

<sup>6</sup> تم احتساب النقاط والنسب المئوية على أساس المعاملات التالية لاختيارات التقييم: معامل 4 لنشاط مهم جدًا، معامل 3 لنشاط مهم، معامل 2 لنشاط ذي أهمية متوسطة ومعامل 1 لنشاط ذي أهمية ثانوية.





الفصل الثالث:  
الخلاصات  
والتوصيات

## الفصل الثالث: الخلاصات والتوصيات

### 1. أهم خلاصات الاستبيان

64. تجدر الإشارة، بداية، إلى أنه، بالنظر لضعف مشاركة الأجهزة الأعضاء بالمنظمة في الاستبيان (40% فقط من حجم العينة) وعدم التزامها التام بالخطوط التوجيهية لماء استمارته<sup>7</sup>، يستعصي تعميم خلاصاته على مجتمع الدراسة المشكل من مجموع الأجهزة الأعضاء في المنظمة، لأن ما تم الحصول عليه من معطيات لا يتيح إمكانية تكوين نظرة شاملة عن وضعية الرقابة على أ.ت.م. في مجمل أوجهها ولا تقييم ممارسات كل الأجهزة في هذا المجال.

65. لكن، وبشكل عام، وبالنظر لمتطلبات الرقابة على أهداف التنمية المستدامة التي سجلت الأجهزة بشأنها عدم استيفاء كلي أو استيفاء جزئياً، وإذا استئنيت المسارات المعقدة والمكلفة التي يقتضيها تعديل القوانين المنظمة لعمل الأجهزة أو إرساء منظومة شاملة لبرمجة وتنفيذ مهام في أ.ت.م، يظل تحدي الرفع من مهنية وجودة وأثر رقابة الأجهزة متاحاً ومتيسراً للأجهزة، وذلك بتعزيز الجوانب الإيجابية لوضعية الرقابة وبأخذ مبادرات، في الغالب غير مكلفة ويسيرة التفعيل، لتصحيح النواقص وسد الفجوات.

### أ. نقاط القوة في رقابة الأجهزة العربية على أ.ت.م

66. سجلت من خلال أجوبة الأجهزة على محاور الاستبيان عدة نقاط قوة في رقابتها على أ.ت.م يمكن إجمالها في التالي.

#### 1. عدم وجود عوارض مؤسسية موضوعية لتطوير الرقابة على أ.ت.م

67. تتوفر الأجهزة<sup>8</sup> على إطرارات تشريعية وتنظيمية تسمح لها بإجراء مهام الرقابة على أ.ت.م حيث لا توجد لديها محددات قانونية أو تنظيمية تتعارض مع شمولية التفويضات والصلاحيات الممنوحة ولا ما يستثني هيئات حكومية متدخلة في تنفيذ أ.ت.م ولا سياسات ولا برامج ولا مبادرات معينة من رقابتها.

68. كما أن الدساتير والقوانين والأنظمة ذات الصلة بعمل الأجهزة تخول لها إجراء كل أنواع الأشغال الرقابية الممكنة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك رقابتي الأداء والالتزام وتقييم السياسات والبرامج والمشاريع العامة.

69. فيظل، إذن، على الأجهزة رفع العوارض الداخلية الموضوعية قصد التمكن من الاستيفاء الكلي لمتطلبات رقابة فعالة وذات أثر في ميدان أهداف التنمية المستدامة.

#### 2. مستوى متقدم من الإدماج في التخطيط الاستراتيجي والبرمجة

70. يسجل التقرير توفيق الأجهزة في إيلاء الرقابة على أهداف التنمية المستدامة المكانة التي تستحقها في مسارات التخطيط الاستراتيجي: أولاً باعتبارها أولوية مهمة جداً أو أولوية قصوى في الأجندة الرقابية للجهاز، وثانياً بالإشارة إليها في رؤيتها ورسالتها ويتضمن خططها الاستراتيجية السابقة والحالية أهدافاً استراتيجية صريحة للرقابة على أ.ت.م واعتماد إحداث الأثر في حياة المواطنين كهدف استراتيجي. وعلاوة على ذلك، تحرص الأجهزة على إدراج برامج ومشاريع رقابية

7 تمثل ذلك مثلاً في عدم تحديد الغايات التي شملتها الرقابة أو تلك التي تعترم الرقابة عليها في السنوات القادمة وعدم الإفادة بالتفصيلات في العديد من الأجوبة.

8 باستثناء الجهاز الأردني.

ومؤشرات قياس أداء ذات علاقة بالرقابة على أ.ت.م في خططها التشغيلية وبمرجعية للأولويات الوطنية عند تحديد الأهداف والغايات ذات الأولوية في برامجها الرقابية.

### 3. تنوع الأشغال الرقابية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة التي تقوم بها الأجهزة

71. تغطي الأشغال الرقابية ذات العلاقة بالتنمية المستدامة التي تقوم بها الأجهزة مختلف أنشطة التدقيق والمراجعة والتقييم لكن بدرجات اهتمام تتفاوت من نشاط رقابي لآخر. فالأجهزة تركز على تنفيذ مهام التدقيق المتخصصة على تنفيذ أ.ت.م ومراقبة التخطيط وبرمجة الموارد والتدقيق على متابعة وقياس مدى التقدم المحرز في بلوغ أ.ت.م. وعلى العكس من ذلك تحتاج الأجهزة توسيع مجال اهتمامها ليشمل باقي الأشغال الرقابية الأخرى من قبيل التحقق من مدى ترابط وتماسك السياسات على الصعيدين الأفقي والرأسي وإدماج أكبر للرقابة على أ.ت.م. كمكون من رقابات أخرى اعتيادية باعتماد معايير رقابية متصلة بالرقابة على أ.ت.م. في رقابتي الالتزام والأداء.

### 4. استيفاء متطلب ملاءمة مسار برمجة الرقابة لأهداف التنمية المستدامة

72. من النقط الإيجابية التي وجب التأكيد عليها ضمن خلاصات التقرير هي تميز مسار اختيار المهام الرقابية بوضع الأجهزة مساطر ومعايير خاصة لاختيار مواضيع التدقيق على تنفيذ أ.ت.م من بين الغايات الوطنية وإدراج المواضيع المتصلة بها في عملية تقييم المخاطر عند اختيار عمليات التدقيق المدرجة بخطط التدقيق السنوية ومراعاة الأثر الرقابي عند اتخاذ القرار بشأن تحديد مواضيع التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

73. هذه النقط يمكن تعزيزها بتواصل أكبر مع الأطراف الخارجية ذات العلاقة عند اختيار مواضيع التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وترجمة السياسة الرقابية بتطوير خارطة طريق تترجم في محفظة متعددة السنوات للمهام الرقابية.

### 5. انخراط كل الأجهزة بشكل إيجابي في تنفيذ الهدف 16

74. بموجب مبدأي الانتوساي 12 و20، وباعتبارها جزءاً لا يتجزأ من القطاع العام، ينتظر من الأجهزة الرقابية أن تكون مثالا يتحدى به سواء تعلق الأمر بإدارتها الاستراتيجية والعملياتية أو بالأخلاقيات المهنية للمنتسبين إليها.

75. وفي هذا الإطار، يسجل أن كل الأجهزة انخرطت في أورايش متعددة سعيها منها لتحقيق الهدف 16. كما يستخلص من جرد الإجراءات والأعمال التي قامت بها وجاهة وتنوع مجالات التطوير (وإن بدرجات اهتمام متفاوتة) والتي شملت:

- الإدارة الاستراتيجية والهيكلية وإدارة الموارد البشرية (إعادة الهيكلة، اعتماد وترسيخ دورة التخطيط الاستراتيجي، تبني التحول الرقمي، تحسين مسار التوظيف وتعزيز وظيفة الرقابة الداخلية.. إلخ)؛
- إدارة الرقابة (تفعيل الرقابة الالكترونية، اعتماد أدلة منهجية، تعزيز وظيفة ضمان الجودة، تطوير التعاون الدولي لتعزيز القدرات المؤسسية والفنية.. إلخ)؛
- التقييم وقياس الأداء (قياس الأداء حسب SAI PMF والتقييم الطوعي من طرف النظراء)؛
- الشفافية والأخلاقيات (نشر الخطط والتقارير الرقابية، الإفصاح الدوري عن مالية وأشغال الجهاز، مراجعة مصفوفة النزاهة الداخلية ضمن مبادرة INTOSAINت، اعتماد سياسة رسمية للتواصل.. إلخ).

### 6. وجاهة البرامج والإجراءات المستقبلية

76. أظهرت النتائج أن الأجهزة بصدد تطوير برامج وإجراءات مستقبلية من شأنها تعزيز رقابتها على أ.ت.م. في السنوات القادمة. ويمكن إجمال خلاصات التقرير في هذا المحور في ما يلي:

- برمجة تطويرات مؤسسية مهمة شملت إجراءات وأعمالاً خاصة (من قبيل توفير الدعم للجنة الرقابة على أهداف التنمية وإدماج أ.ت.م. ضمن مهام الهيكل التنظيمي، إعداد خطة تشغيلية تتضمن الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وربط المهام الرقابية ب.أ.ت.م. وخصوصاً رقابة الأداء وإدراج مبدأ التنمية المستدامة في رقابة الأداء إلى جانب مبادئ الاقتصاد والفعالية والنجاعة).
- تركيز التطويرات المرتبطة بتنمية القدرات على الأنشطة التدريبية وتعزيز قدرات المهنيين في التدريب على دليل إيسام وتكثيف المشاركة في أنشطة التعاون الدولي وتبادل المعرفة؛
- عزم كل الأجهزة توسيع مجال الرقابة على أ.ت.م. والرفع من عدد المهام عن طريق الرقي بالرقابة على التنمية ضمن الأهداف الاستراتيجية وتحديد عدد من المهام المخطط لها مقسم على فترات ربعية وإنشاء فرق مختصة داخل إدارات رقابة الأداء.

## ب. نقاط الضعف في رقابة الأجهزة العربية على أ.ت.م.

77. سجلت على وضعية رقابة الأجهزة على أ.ت.م. بعض النواقص والفجوات التي يتعين تداركها وتصحيحها. ويمكن إجمال نقاط الضعف تلك في ما يلي.

### 1. ضعف الترتيبات التنظيمية

78. تحتاج الأجهزة إيلاء هذا الجانب أهمية خاصة حيث يتعين عليها تقييم مدى توافق الاستراتيجية العامة للجهاز للرقابة على أ.ت.م. وبرامجه الرقابية المستقبلية مع الهيكلية التنظيمية المعتمدة والنظر في ضرورة:

- إحداث مديرية أو قسم أو وحدة من ضمن اختصاصاتها أو تكليفاتها الرقابة على أ.ت.م. أو كحد أدنى اعتماد تكليفات رسمية لإدارات رقابة الأداء في هذا المجال وتنسيق هذه الرقابة بين مختلف وحدات الجهاز الرقابي؛
- تعيين مسؤولين أو موارد بشرية مكلفة بتنسيق كل ما يتعلق بالأنشطة الرقابية المرتبطة بالرقابة على أ.ت.م. داخليا وخارجيا (مخاطبا للجهات المسؤولة)؛
- تطوير الشراكات مع الأطراف ذات العلاقة في مجال الرقابة على أ.ت.م.

### 2. ضعف شمولية واندماجية أنشطة وإجراءات بناء القدرات في ميدان الرقابة على أ.ت.م.

79. بالنظر لضرورة تكامل مكونات مسارات بناء القدرات في ميدان الرقابة على أ.ت.م.، فإن نجاح مشاريع الأجهزة في هذا المجال يتوقف على تغطيتها، بشكل متزامن الجوانب المؤسسية والمهنية والموارد البشرية وقدرات التفاعل مع الأطراف ذات العلاقة. وفي هذا الشأن يمكن استخلاص ضعف شمولية واندماج أنشطة وإجراءات بناء القدرات في ميدان الرقابة على أ.ت.م. التي قامت بها الأجهزة خصوصا ما يتعلق بتشخيص الوضع من حيث استيفاء الأجهزة للمتطلبات المؤسسية والمهنية لإجراء الرقابة على أ.ت.م. وتحديد الحاجيات في هذا الباب، وتشخيص الحاجيات من الموارد البشرية وتطوير التدريب واللجوء إلى الخبرات الخارجية.

### 3. ضعف البرمجة متعددة السنوات

80. سجل على الأجهزة عدم وضوح الرؤية بخصوص الأهداف والغايات المدرجة في السنوات القادمة، باستثناء الجهاز الجزائري الذي يتوفر على محفظة مفصلة للعمليات الرقابية المسجلة في برنامجه المتعدد السنوات حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

#### 4. وجود معيقات لتطوير فعالية وجودة عمليات التدقيق

81. تتميز الرقابة على أ.ت.م. بخصوصيات عدة تستدعي من الأجهزة استحداث إجراءات ومقاربات ومناهج للرقابة جديدة أو تكييفات لتلك الجاري بها العمل وكذلك استخدام المعايير والأدلة والإرشادات الدولية ذات الصلة عند إجراء عمليات التدقيق على أ.ت.م.

82. وفي هذا الصدد، يمكن استخلاص وجود معيقات مشتركة بين الأجهزة في إجراء عمليات التدقيق من شأنها الحد من مهنية وكفاءة وجودة الرقابة على أ.ت.م وتكريس تقييم الآثار المعقدة واستخدام مبادئ الشمولية وعدم تخلف أي أحد عن الركب و"إشراك الأطراف المتعددة ذات العلاقة. ويمكن إجمال أهمها في ضعف التطوير الداخلي لمناهج وأدلة خاصة بإجراء عمليات التدقيق على أ.ت.م واعتماد أو تكييف الأدلة الخارجية وعدم الحرص على اعتماد مؤشرات أ.ت.م. كمراجع أو معايير للرقابات الثلاث.

#### 5. ضعف حصيلة تغطية بعض الأهداف والغايات

83. من خلال النتائج المحصل عليها في هذا المحور، يمكن أن نستخلص أن أجنادات الرقابة لدى الأجهزة لم تتفاعل بالشكل المطلوب مع أهداف وغايات أجندة 2030 على المستوى الوطني حيث جاءت الغايات الأكثر تغطية من قبل أشغال الأجهزة موزعة على أهداف الصحة والتعلم الجيد والعمل المناخي والمياه والطاقة ونمو الاقتصاد في حين ظلت الميادين التي تخرج عن مجالات الاهتمامات الاعتيادية للأجهزة خارج دائرة الرقابة وبمستويات متدنية جدا من تغطية الأشغال الرقابية (المساواة بين الجنسين والحد من أوجه عدم المساواة، الصناعة والابتكار، القضاء على الفقر والجوع والحياة تحت الماء).

84. ويسجل بخصوص هذه الخلاصة أن الأجهزة أفادت بوضعها مساطر ومعايير خاصة لاختيار مواضيع التدقيق على تنفيذ أ.ت.م من بين الغايات الوطنية وبإدراج المواضيع المتصلة بها في عملية تقييم المخاطر عند اختيار عمليات التدقيق المدرجة بخطط التدقيق السنوية ومراعاتها الأثر الرقابي عند اتخاذ القرار بشأن تحديد مواضيع التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وبناء عليه، يمكن أن يرجع ضعف تغطية أجنادات الرقابة لبعض الأهداف والغايات لضعف اهتمام الحكومات بها على المستوى الوطني أو لضعف الموارد داخل الأجهزة.

## II. توصيات التقرير

85. بالنظر لخلاصات الاستبيان، يوصي فريق العمل الذي أعد التقرير بما يلي.

### 1. التوصيات الموجهة للأجهزة

- السعي لرفع المعايير الخارجية والمحددات القانونية والتنظيمية (متى تواجدت) التي تتعارض مع شمولية التفويضات والصلاحيات الممنوحة للجهاز لتنفيذ الرقابة على أ.ت.م. أو تستثني من رقابته هيآت حكومية متدخلة فيها أو سياسات وبرامج ومبادرات معينة من رقابتها، وذلك بالعمل مع الأطراف المؤسسية ذات العلاقة ؛
- مواصلة الحرص على إيلاء إشكاليات التنمية المستدامة الأهمية اللازمة في مسارات التخطيط الاستراتيجي والبرمجة متعددة السنوات مع التركيز على مواضيع التدقيق ذات المخاطر العالية والأهمية النسبية بالنسبة للأولويات الوطنية؛

- مواصلة تنفيذ البرامج والإجراءات المستقبلية التي من شأنها تعزيز الرقابة على أ.ت.م. في السنوات القادمة ولا سيما في ميدان التطويرات المؤسسية ودعم وحدات الرقابة على أهداف التنمية وإدماج أ.ت.م. ضمن مهام الهيكل التنظيمي، والتطويرات المرتبطة بالأنشطة التدريبية وتعزيز قدرات المهنيين في التدريب على دليل ايسام وأنشطة التعاون الدولي؛
- اتخاذ ما يتعين من إجراءات لتوسيع مجال تغطية أجنذات الرقابة لأكثر قدر ممكن من أهداف وغايات أجندة 2030 ذات الأولوية الوطنية خصوصا في ميادين التنمية التي تخرج عن مجالات الاهتمامات الاعتيادية للأجهزة (المساواة بين الجنسين والحد من أوجه عدم المساواة، الصناعة والابتكار، القضاء على الفقر والجوع والحياة تحت الماء)؛
- توسيع مجال الأشغال الرقابية ليشمل التحقق من مدى ترابط وتماسك السياسات على الصعيدين الأفقي والرأسي وإدماج للرقابة على أ.ت.م. بشكل أكبر كمكون من الرقابات الاعتيادية واعتماد معايير رقابية متصلة بالرقابة على أ.ت.م. في رقابتي الالتزام والأداء؛
- إرساء استراتيجيات وقواعد لتواصل أكبر مع الأطراف الخارجية ذات العلاقة عند اختيار مواضيع التدقيق على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- ترجمة السياسة الرقابية على أ.ت.م. في خارطة طريق ومحفظة متعددة السنوات للمهام الرقابية؛
- الحرص على اتخاذ الترتيبات التنظيمية والهيكلية التي توافق الاستراتيجية العامة للجهاز للرقابة على أ.ت.م. وبرامجه الرقابية المستقبلية وعند الضرورة إحداث بنيات مكلفة ومختصة وتسمية مسؤولين مكلفين بتنسيق كل ما يتعلق بالأنشطة الرقابية المرتبطة بالرقابة على أ.ت.م. داخليا وخارجيا (مخاطبا للجهات المسؤولة)؛
- الانخراط في مسارات شمولية ومندمجة لأنشطة وإجراءات بناء القدرات في ميدان الرقابة على أ.ت.م. مع إيلاء مرحلة تشخيص الوضع المؤسسي وتحديد الحاجيات العناية اللازمة؛
- تطوير مناهج وأدلة خاصة بإجراء عمليات التدقيق على أ.ت.م. واعتماد أو تكييف الأدلة الخارجية؛
- مواصلة الالتزام بتنفيذ الهدف 16 خصوصا عن طريق الإجراءات ذات الأثر من قبيل قياس الأداء والتقييم الطوعي من طرف النظراء.

## 2. التوصيات الموجهة للمنظمة

أخذا بعين الاعتبار نتائج وخلصات التقرير المتعلقة بانتظارات واحتياجات الأجهزة من المنظمة وما اعتبرته منها ذي أهمية قصوى أو كبرى، يوصى بتوجيه وتركيز جهود المنظمة في ميدان الرقابة على أهداف التنمية خلال الفترة 2025-2028 على المشاريع والأنشطة التالية:

- مواصلة الإسهام في بناء وتطوير قدرات العاملين بالأجهزة العليا للرقابة وإيلائها أهمية قصوى؛
- تطوير أنشطة تدريب المدربين والمدققين المتخصصين؛

- تطوير الورش التدريبية لا سيما في الرقابة على الأهداف والغايات التي عرفت ضعف تغطية الأشغال الرقابية للأجهزة؛
- إعداد أدلة مختصة وترجمة الأدلة المهمة التي طورتها مجموعات وفرق عمل الانتوساي ومنظماتها الجهوية؛
- تطوير قواعد بيانات لخبراء ومختصين لتقديم الدعم الفني والمساندة للأجهزة؛
- تعزيز أنشطة تبادل التجارب والمعارف؛
- تحسيس الأجهزة بأهمية توسيع أجندة رقابتها لتشمل الأهداف والغايات ذات الأهمية الكبرى في المنطقة العربية والتي ظلت خارج مجال اهتماماتها الاعتيادية.



# إرشادات عملية حول الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي

---



مجموعة عمل الإنٹوساي المعنية بأهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الرئيسية  
للتنمية المستدامة



٣	.....مقدمة
٥	.....١.المرحلة الأولى: منهج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
٥	.....١,١. الرقابة على أهداف التنمية المستدامة: المحتوى والغرض
٦	.....١,٢. تحديد أصحاب المصلحة
٦	.....١,٣. مشاركة الخبراء
٨	.....٢.المرحلة الثانية: تصميم الرقابة على أهداف التنمية المستدامة (التخطيط)
٨	.....٢,١. موضوع الرقابة والجهة الخاضعة للرقابة
٨	.....٢,٢. بيان الفرضيات
٩	.....٢,٣. قائمة المعلومات (الوثائق)
١٠	.....٢,٤. أهداف وقضايا الرقابة
١٠	.....٢,٥. معايير الرقابة
١٠	.....٢,٦. طلب معلومات
١٢	.....٢,٧. إجراء مقابلات متعمقة
١٣	.....٣.المرحلة الثالثة: الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
١٣	.....٣,١. إطار التقييم المكون من سبع خطوات
١٤	.....٣,٢. تحليل الترابط بين خطة التنمية المستدامة ووثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي
١٤	.....٣,٣. تقييم مدى دمج مبادئ التنمية المستدامة في القوانين واللوائح
١٤	.....٣,٤. تقييم التعاون بين المؤسسات وأصحاب المصلحة
١٥	.....٣,٥. تقييم انفتاح بيانات التنمية المستدامة
١٥	.....٣,٦. تقييم نظام المتابعة
١٦	.....٣,٧. تقييم التقدم المحرز في تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة
١٦	.....٣,٨. تقييم تمويل الأنشطة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة
١٧	.....٣,٩. صياغة النتائج والمقترحات (التوصيات)
٢٠	.....٤.المرحلة الرابعة: إعداد التقرير
٢٢	.....٥.متابعة تنفيذ نتائج التدقيق

## مقدمة

في ٢٥ سبتمبر ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أجندة التنمية المستدامة لعام 2030 (المشار إليها فيما يلي باسم "الخطة"، "خطة ٢٠٣٠"). وقد اتفق رؤساء الدول والحكومات على الاسترشاد في عملية صنع القرار بسبعة عشر (١٧) هدفًا للتنمية المستدامة تهدف إلى القضاء على الفقر والحفاظ على الموارد وضمان رفاهية سكان العالم.

وتعد المراقبة والتحليل والرقابة الفعالة من الضروريات لتنفيذ المبادئ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة هي التي تساعد الحكومات في مراقبة التقدم وتحديد الفرص لتحسين الرقابة.

وفي ديسمبر ٢٠١٦، اعتمد الإنكوساي الثاني والعشرون [الخطة الإستراتيجية للإنكوساي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢](#)، حيث تحدد الأولوية الشاملة رقم (٢) المساهمة "في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة في سياق جهود التنمية المستدامة المحددة لكل دولة والتفويضات الفردية للأجهزة العليا للرقابة". وفي الإنكوساي الثاني والعشرين أيضًا، قامت مبادرة الإنكوساي للتنمية، بالتعاون مع لجنة الإنكوساي لتبادل المعرفة وخدمات المعرفة، بتقديم الأفكار والاقتراحات الأولى بشأن الرقابة على أهداف التنمية المستدامة. وقد كانت الأطروحة الرئيسية هي تقديم المشورة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لإجراء الرقابة على مرحلتين:

- في المرحلة الأولى ، يوصى بتدقيق مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- في المرحلة الثانية ، الرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في السنوات الأخيرة، تزايد بشكل ملحوظ التركيز على التنمية المستدامة ضمن إطار الحوكمة العالمية. إن التركيز على التنمية المتوازنة والقضايا الاجتماعية والسلامة البيئية والسلوك التجاري المسؤول (وفقًا للمبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة) يؤثر على مجال موضوع أنشطة مؤسسات الرقابة. من الواضح أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والتقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في بلد معين دون المشاركة النشطة لمناطقه<sup>١</sup>.

ومع ذلك، فإن لدى سلطات إقليمية عديدة نقاط بداية مختلفة وقد حققت تقدمًا متنوعًا في تحقيق أهداف معينة من أهداف التنمية المستدامة. ويرجع ذلك أساسًا إلى السمات الجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها من السمات الإقليمية. وأيضًا، قد يكون لتنفيذ بعض أهداف التنمية المستدامة من منظور إقليمي أهمية مختلفة.

<sup>١</sup> وحدات إدارية لبلد ما تتمتع بالحكم الذاتي جزئيًا ولها منطقتها وحدودها الخاصة. وهي ذات صلة بشكل خاص بالبلدان التي لديها نظام فيدرالي للحكومة.

يمكن لمؤسسات الرقابة الإقليمية (RAI)<sup>٢</sup> أن تلتفت الانتباه إلى التنمية المستدامة وتشجع السلطات العامة الإقليمية على معالجة الأهداف والغايات ذات الصلة بخطة ٢٠٣٠ داخل المنطقة. وقد تسأل مؤسسات الرقابة الإقليمية (RAI) بعضها ما إذا كانت القوانين واللوائح الإقليمية واستراتيجيات التنمية والتدابير المتخذة تأخذ في الاعتبار الأولويات الاستراتيجية الوطنية، والمصالح السكانية، وما إذا كان التأثير المتبادل للأحداث المنفذة يتم تقييمه وأخذ في الاعتبار في برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويمكن أن تعالج الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة أيضًا قضايا التعاون بين المؤسسات وأصحاب المصلحة، والأمن المالي والمراقبة الفعالة، وما إلى ذلك.

إن الغرض من هذه الإرشادات العملية هو تقديم الدعم العملي لمؤسسات الرقابة الإقليمية (RAIs) التي تقوم بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة. وتستند الإرشادات إلى أفضل الممارسات وتتضمن وصفًا لكل مرحلة من مراحل الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى قائمة بالمفاهيم والمناهج والمبادئ الأساسية.

وتهدف الاقتراحات المقترحة إلى تقديم المساعدة لمدقي مؤسسات الرقابة الإقليمية (RAIs) في تدقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي. علاوة على ذلك، تهدف إلى تقييم مدى تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة وإلى تحديد المخاطر النظامية في مجال التنمية المستدامة الآمنة، فضلًا عن لفت انتباه السلطات التنفيذية الإقليمية إليها.

---

<sup>٢</sup> مثال على مؤسسة الرقابة الإقليمية (RAI) يمكن أن يكون كل من هيئة رقابة مستقلة تابعة للهيئة التشريعية للمنطقة والأقسام الإقليمية للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة.

## ١. المرحلة الأولى: منهج الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

### ١,١. الرقابة على أهداف التنمية المستدامة: المحتوى والغرض

يتم إجراء الرقابة على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بغرض الحصول على الأدلة من خلال فحص البيانات والمعلومات الفعلية حول التدابير المتخذة على مستوى الدولة لتقديم وتنفيذ (أو تحقيق) الأهداف الاستراتيجية (أو الأهداف المتفق عليها محليًا وإقليميًا) المتعلقة (أو المرتبطة) بأهداف التنمية المستدامة.

وتشمل غايات الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ما يلي:

- تقييم دمج مبادئ التنمية المستدامة في القوانين واللوائح، وكذلك في وثائق التخطيط الاستراتيجي وغيرها من الوثائق؛
- تقييم صلاحيات السلطات التنفيذية الإقليمية والتعاون بين المؤسسات والتفاعل مع أصحاب المصلحة؛
- تقييم تمويل الأنشطة المرتبطة (أو المتعلقة) بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعة مؤشرات تحقيقها.

وأثناء تنظيم الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، يوصى بالأخذ في الاعتبار أن هذه الرقابة تُقيم تنفيذ سياسة الدولة من منظور مجموعة التدابير التي نفذتها الجهات الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. وترتبط هذه الرقابة بأحكام الإصدارات المهنية للإنتوساي.

للأغراض المرجعية:

مبدأ الإنتوساي رقم ١٠: "إعلان مكسيكو" INTOSAI-P 10

المبدأ رقم "٣"

"باستثناء الحالات التي يُطلب فيها ذلك على وجه التحديد بموجب التشريعات، لا تقوم الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بالرقابة على سياسات الحكومة أو الكيانات العامة ولكنها تقيد نفسها بالرقابة على تنفيذ السياسات".

يوصى بإجراء الرقابة على أهداف التنمية المستدامة باستخدام النهج الاستراتيجي للتدقيق العام

فيما يتعلق بالولاية التشريعية.

يوصى باستخدام الإصدارات المهنية للإنتوساي ومبادرة الإنتوساي للتنمية أثناء الإعداد للرقابة

على أهداف التنمية المستدامة.

للأغراض المرجعية:

تم إعداد الوثائق التالية حول قضايا تدقيق الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والرقابة

على أهداف التنمية المستدامة:

- [إعلان موسكو للإنتوساي؛](#)
- [إرشادات للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بشأن التدقيق على مدى الجاهزية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛](#)
- [نموذج تدقيق أهداف التنمية المستدامة التابع لـ IDI \(ISAM\).](#)

## ١,٢. تحديد أصحاب المصلحة

أحد المبادئ الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة هو الشمولية، والذي يعني مشاركة كبيرة من أصحاب المصلحة. إن إشراك أصحاب المصلحة في تنفيذ خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة يساهم في اتخاذ القرارات الفعالة، وزيادة التماسك، وتكامل السياسات العامة، والفهم الشامل والدقيق للتحديات الحالية والمستقبلية.

وأثناء تدقيق أهداف التنمية المستدامة، من المهم تنظيم التعاون بشكل فعال مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك السلطات العامة الإقليمية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني في جميع مراحل الرقابة.

وفي المرحلة التحضيرية، يمكن إعداد خريطة أصحاب المصلحة باستخدام تقنيات (التفكير التصميمي).

إن مشاركة أصحاب المصلحة في تدقيق أهداف التنمية المستدامة تنطوي على سلسلة من المشاورات معهم لضمان تحديد موضوع التدقيق والجهات الخاضعة للرقابة بشكل سليم، وصياغة الغايات والأسئلة بشكل صحيح، بالإضافة إلى إجراء مراقبة كاملة للمساهمة ومراجعة الآليات الموجودة لإشراك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ خطة ٢٠٣٠ على المستوى الإقليمي.

## ١,٣. مشاركة الخبراء

عند التخطيط للرقابة على أهداف التنمية المستدامة، يوصى بالنظر في الحاجة إلى إشراك الخبراء. وفي ذات الوقت، من المستحسن افتراض أن التفاعل بين المشاركين في الرقابة والخبراء يجب أن يساهم في تطوير الكفاءات اللازمة لتحقيق أهداف الرقابة. وإنه لمن الهام أن تكون المعرفة والمهارات والخبرة

المحددة التي يمتلكها الخبراء في المجال مرتبطة بشكل مباشر بموضوع الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

ومن الممكن إشراك الخبراء طوال عملية الرقابة وفي مهمة واحدة أو أكثر من مهام الخبراء ضمن عملية الرقابة.

ويمكن أيضًا تحقيق التفاعل مع الخبراء من خلال المشاورات الفردية والمهام المنفصلة والجلسات الاستراتيجية والدراسات الاستقصائية والمقابلات، وكذلك من خلال مشاركة مدققي مؤسسات الرقابة الإقليمية (RAIS) المشاركين في عمليات الرقابة على أهداف التنمية المستدامة والندوات والمنتديات حول موضوع أهداف التنمية المستدامة.

## ٢. المرحلة الثانية: تصميم الرقابة على أهداف التنمية المستدامة (التخطيط)

### ٢,١ موضوع الرقابة والجهة الخاضعة للرقابة

بالنظر إلى موضوع الرقابة، يوصى بزيادة سعة موضوع الرقابة ليشمل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، وكذلك نشاط الجهة الخاضعة للرقابة (الجهات الخاضعة للرقابة) لتحقيقها.

بما أن هذه الرقابة ستفحص أنشطة الجهات الخاضعة للرقابة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي، فمن المستحسن أن يتم تحديد أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمنطقة وتناولها في الموضوع، مع مراعاة كفاية صلاحيات الجهات الخاضعة للرقابة ضمن التحديد المقرر لصلاحيات السلطات العامة الفيدرالية والإقليمية وهيئات الحكم الذاتي المحلية.

عند اختيار الجهات الخاضعة للرقابة، من المناسب مراعاة نطاق تفويض مؤسسة الرقابة الإقليمية (RAI)، بالإضافة إلى تضمين الجهة الخاضعة للرقابة المسؤولة عن وضع سياسة الدولة الإقليمية في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتخطيط الاستراتيجي في المنطقة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

### ٢,٢ بيان الفرضيات

من أجل تحديد المعلومات الأكثر قيمة والبيانات المتاحة حول موضوع الرقابة ولفهم المخاطر المحتملة والقدر المطلوب من إجراءات الرقابة، يوصى بإنشاء قائمة للفرضيات<sup>٣</sup>.

يجب أن يتم إنشاء الفرضيات فيما يتعلق بالحدود الموضوعية لموضوع الرقابة.

ويوصى بصياغة الفرضيات في شكل بيانات تعكس المخاطر المرتبطة بها، والتي قد يكون لحدوثها تأثير سلبي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على المستوى الإقليمي وأنشطة الجهات الخاضعة للرقابة لتحقيقها.

أمثلة للفرضيات:

- عدم كفاية الموارد المتاحة للتدابير الرامية إلى تحقيق الأهداف المتصلة بأهداف التنمية المستدامة؛

<sup>٣</sup> الفرضية هي نتيجة محتملة للرقابة، وتتطلب إثبات صحتها

- لا يوجد تفاعل بين إدارات السلطات التنفيذية في إطار متابعة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مما يؤدي إلى انخفاض إمكانية رصد المؤشرات وينطوي على مخاطر تشويه قيم المؤشرات؛
- لا توجد متطلبات/آليات للسلوك التجاري المسؤول على المستوى العام، بما في ذلك لشركات القطاع العام؛
- إن عدم وجود آلية لربط وثائق التخطيط الاستراتيجي على المستوى الإقليمي مع بنود خطة التنمية المستدامة يعيق تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

### ٢,٣ قائمة المعلومات (الوثائق)

قد تتضمن قائمة المعلومات (الوثائق) التي تم تحليلها عند تنفيذ الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ما يلي:

- ١- استراتيجيات وطنية رفيعة المستوى (استراتيجية الأمن الوطني، استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، استراتيجية التنمية المستدامة، إلخ).
- ٢- خطة تنفيذ الأهداف الوطنية / خطة تنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية.
- ٣- وثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي، بما في ذلك:
  - استراتيجية التنمية الإقليمية؛
  - خطة تنفيذ استراتيجية التنمية الإقليمية؛
  - الإجازة للمشروعات والبرامج الإقليمية.
- ٤- القوانين واللوائح المعتمدة والسارية في المنطقة.
- ٥- بيانات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الجهاز الوطني للإحصاء.
- ٦- الوثائق المنهجية والتنظيمية والإدارية للجهات الخاضعة للرقابة، والتي تهدف إلى تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المناطق.
- ٧- بيانات البحث الاجتماعي التي تهدف إلى دراسة موضوع الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.
- ٨- مواد معاهد البحوث المحلية والأجنبية والمنظمات الدولية والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الأجنبية.



## ٢,٤. أهداف وقضايا الرقابة

من الأفضل اختيار عدة أهداف للرقابة تغطي موضوع الرقابة بشكل كامل. ويُقترح أن تكون أهداف الرقابة واضحة (الصياغة لا تخضع لتفسيرات مختلفة) ومحددة (تقدم تمثيلاً فريداً للنتائج المتوقعة) وقابلة للتحقيق (تُحدّد الأهداف من خلال الموارد وغيرها من القيود ، والمخاطر التي تؤثر على تحقيقها).

مع مراعاة موضوع الرقابة، يمكن صياغة أهداف الرقابة بما يتوافق مع الأمثلة التالية:

- تقييم مدى دمج خطة ٢٠٣٠ في اللوائح الإقليمية ووثائق التخطيط الاستراتيجي؛
- إجراء تحليل لنظام تدابير السياسة الإقليمية للدولة والرامية إلى تنفيذ الأحكام المتعلقة بخطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

ومن أجل المعالجة الكاملة للمكونات الأكثر صلة وأهمية للأهداف المختارة، يوصى بإدراج مجموعة من قضايا الرقابة المنهجية والمنظمة منطقياً لكل منها، مما يعكس بشكل كامل كل هدف من أهداف الرقابة.

## ٢,٥. معايير الرقابة

من أجل فهم ما هي أدلة الرقابة المطلوبة، وكذلك النتائج والاستنتاجات والاقتراحات، يوصى بتطبيق معايير الرقابة على كل قضية من القضايا ضمن هدف الرقابة. وفي الرقابة أهداف التنمية المستدامة، يجب أن يضمن منطق معايير الرقابة العلاقة في تصميم "الهدف والنتيجة".

ومن الأفضل صياغة معايير الرقابة في شكل بيانات توفر معلومات موضوعية عن مدى استيفاء البيانات والمعلومات الفعلية حول القضية قيد البحث لهذه المعايير.<sup>٤</sup>

## ٢,٦. طلب معلومات

يتم تقديم طلبات المعلومات إلى السلطات الإقليمية التي تتصل مهامها بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

<sup>٤</sup> وترد أمثلة على صياغة المعايير في الملحق ١.

ومن المناسب إدراج أسئلة في طلبات المعلومات تتعلق بتنفيذ مهام وصلاحيات السلطات الإقليمية في مجال أهداف التنمية المستدامة، وكذلك معلومات عن تنفيذ مبادئ التنمية المستدامة في إدارة عملها الداخلي.

وتعتبر المعلومات التالية مفيدة:

- قائمة بأهداف التنمية المستدامة، والتي يعد تنفيذها الأكثر صلة بأنشطة السلطات العامة الإقليمية؛
- قائمة بصلاحيات السلطات العامة الإقليمية والتي يتم من خلالها تنفيذ خطة ٢٠٣٠؛
- قائمة القوانين والتشريعات الثانوية المعتمدة على المستوى الإقليمي، والتي تنظم أحكامها العلاقات القانونية في إطار السلطة العامة الإقليمية وتتصل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- قائمة اللوائح الصادرة عن السلطة العامة الإقليمية لتنفيذ الخطة؛
- قائمة وثائق التخطيط الاستراتيجي، والتي يندرج إعدادها وتنفيذها ضمن اختصاص السلطة العامة الإقليمية والتي تهدف أحكامها أيضًا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- قائمة المشروعات والبرامج الإقليمية الرئيسية وأنشطتها، التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي تعد الهيئة المسؤولة عنها هي السلطة العامة الإقليمية؛
- معلومات عن الموازنة الإقليمية، المخططة والمخصصة في الفترة التي تم فيها مراجعة تنفيذ التدابير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة (تقديرية)؛
- قائمة البيانات (المعلومات) حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن السلطة العامة الإقليمية، مع تحديد مصادر المعلومات ذات الصلة؛
- معلومات عن التدابير التي اتخذتها السلطة العامة الإقليمية لتعزيز أهداف التنمية المستدامة؛
- قائمة السلطات العامة التي نظمت السلطة العامة الإقليمية التعاون معها من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع وصف موضوع وإجراءات هذا التفاعل؛
- قائمة المنظمات العامة والتي تكون السلطة العامة الإقليمية عضوًا فيها أو تتعاون في تنفيذ خطة ٢٠٣٠، مع وصف الموضوع وإجراءات هذا التفاعل؛
- قائمة المنظمات الأجنبية أو الدولية التي تتعاون معها السلطة العامة الإقليمية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة، مع وصف لموضوع وإجراءات هذا التفاعل؛
- معلومات عن الوثائق التنظيمية والمنهجية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتي تم إعدادها بمشاركة السلطة العامة الإقليمية، وكذلك حول خطط إعداد واعتماد هذه الوثائق؛

- قائمة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي تم وضعها بمشاركة السلطة العامة الإقليمية كجزء من التعاون بين المؤسسات ووصف إجراءات التعاون بين المؤسسات أثناء وضع المؤشرات ذات الصلة؛
- قائمة التقارير التي أعدتها السلطة العامة الإقليمية حول قضايا تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة بشكل دوري (مع الإشارة إلى الجهة المرسل إليها ودورية الإبلاغ)؛
- معلومات حول تطبيق مبادئ التنمية المستدامة في تنظيم العمل الداخلي للسلطة العامة الإقليمية، وكذلك حول إعدادها للإبلاغ غير المالي للتنمية المستدامة (إن أمكن).

## ٢,٧. إجراء مقابلات متعمقة

عند تدقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه يُعد مناسبًا استخدام تقنيات البحث الاجتماعي، ولا سيما إجراء المقابلات المتعمقة.

وتتضمن هذه المقابلات الخطوات التالية.

١. إعداد برنامج البحث وأدواته.

يتضمن برنامج البحث صياغة أهداف وغايات الدراسة وتبرير معايير المستجيبين (اختيار الانتماء المؤسسي):

- مسئول إقليمي أول؛
  - ممثلو السلطات العامة الإقليمية؛
  - إدارة الفروع والأقسام الأخرى لشركات القطاع العام الموجودة في المنطقة؛
  - إدارة المؤسسات العلمية والتعليمية؛
  - ممثلو المنظمات غير الهادفة للربح؛
  - خبراء.
٢. مبررات طريقة جمع البيانات والتحليل التجريبي للمعلومات.
- وضع دليل لإجراء المقابلات لكل مجموعة من المستجيبين.
- وفي هذه الحالة، يجب أن تتضمن أدلة المقابلة الجوانب التالية:
- التحية؛
  - إبلاغ الأشخاص الذين سيتم مقابلتهم بإجراءات الاجتماع (الذي سيجريه المحاور).
  - إجراء مقابلات الخبراء مع ممثلي السلطات العامة الإقليمية:

- مجموعة من الأسئلة حول كيفية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في السياسة العامة الإقليمية. لإجراء مقابلات الخبراء مع ممثلي الجمعيات العامة:
  - مجموعة من الأسئلة حول مدى تحقيق النظام الحالي للإدارة العامة الإقليمية والسياسة العامة الإقليمية لغايات تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
  - ٣. جمع البيانات التجريبية (مباشرة من خلال إجراء المقابلات).
  - ٤. إعداد نص المقابلة (تحويل المقابلة الصوتية / المرئية الى صيغة نصية).
  - ٥. معالجة وتحليل البيانات الواردة واستخلاص النتائج.
- عند إجراء مقابلة، ننصح بإشراك خبراء في مجال البحث الاجتماعي.

### ٣. المرحلة الثالثة: الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

#### ٣,١. إطار التقييم المكوّن من سبع خطوات

أوصت المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (INTOSAI) باستخدام إطار تقييم مكون من سبع خطوات أثناء تدقيق مدى جاهزية نظم الإدارة العامة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة. ويغطي هذا الإطار المجالات التي تحتاج الحكومات مراعاتها لكي تكون مستعدة لتنفيذ ومتابعة والإبلاغ حول التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

مجالات التقييم السبع التي تم تكييفها لاستخدامها في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة الإقليمية هي:

- نظام التخطيط الاستراتيجي.
  - التنظيم القانوني؛
  - التعاون بين المؤسسات؛
  - آليات إشراك أصحاب المصلحة؛
  - ضمان الانفتاح؛
  - توفير الموارد؛
  - تنظيم الرصد.
- ويرد وصف تفصيلي لكل مجال من مجالات التقييم في الأقسام أدناه.

### ٣,٢. تحليل الترابط بين خطة التنمية المستدامة ووثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي

في إطار هذا الجانب، يوصى بتحليل وثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي في سياق تنفيذ الأهداف والأولويات الاستراتيجية الوطنية، والتي تحددها الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية رفيعة المستوى وكذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

أولاً، يُقترح تحليل كيفية تناول الاستراتيجية الإقليمية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للأولويات الوطنية الاستراتيجية.

ثانياً، يُقترح إجراء تحليل شامل للترابط (المتعلق بالمحتوى) بين أهداف وغايات التنمية المستدامة ووثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي المعتمدة.

### ٣,٣. تقييم مدى دمج مبادئ التنمية المستدامة في القوانين واللوائح

عند تقييم مدى دمج مبادئ التنمية المستدامة في القوانين واللوائح، يوصى بمقارنة أهداف وغايات التنمية المستدامة مع أحكام دستور (ميثاق) المنطقة والقوانين الإقليمية المعتمدة لتعزيزها. إضافة إلى ذلك، وفي إطار هذا التقييم، ينصح أيضاً بتحليل اللوائح الإقليمية، بما في ذلك تلك التي تنظم بشكل مباشر العلاقات القانونية المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

واستناداً إلى نتائج التقييم، من الممكن ملاحظة أي من أهداف التنمية المستدامة يتم دمجها في القوانين واللوائح في معظم الاحيان وأي من مكونات التنمية المستدامة ينعكس بشكل أو ثقل فيها (أهداف التنمية المستدامة الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية).

### ٣,٤. تقييم التعاون بين المؤسسات وأصحاب المصلحة

في هذا السياق، يوصى بإجراء تحليل لصلاحيات السلطات التنفيذية الإقليمية فيما يتعلق بوجود (غياب) الصلاحيات المرتبطة مباشرة بتنفيذ خطة ٢٠٣٠. هذا، وينصح، كذلك، بتسليط الضوء على وجود تداخل وازدواجية في صلاحيات السلطات العامة التنفيذية الإقليمية ووجود (غياب) صلاحيات خاصة تتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

إضافة إلى ذلك، واستناداً إلى نتائج العمل، يوصى أيضاً بتوزيع أهداف التنمية المستدامة الأكثر صلة بين السلطات العامة التنفيذية الإقليمية من أجل فهم دورها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمنطقة. ومن المهم أيضاً ملاحظة أنه قبل التوزيع المباشر لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بين السلطات التنفيذية الإقليمية، ينصح بإدراج هذا السؤال في طلب المعلومات الذي سيتم توجيهه إلى الجهة الخاضعة للرقابة (الجهات الخاضعة للرقابة) وغيرها من الهيئات والمنظمات المهمة.

من أجل تحليل عملية التفاعل بين المؤسسات للسلطات التنفيذية الإقليمية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يُقترح أيضًا تحليل اللوائح الخاصة بكل من أعلى مسؤول إقليمي وأعلى سلطة تنفيذية إقليمية، والجهات الخاضعة للرقابة والهيئات التنفيذية الإقليمية الفردية، بالإضافة إلى التعليمات الصادرة عن أعلى مسؤول إقليمي وأعلى سلطة تنفيذية إقليمية.

### ٣,٥. تقييم انفتاح بيانات التنمية المستدامة

يوصى أيضًا بتقييم انفتاح بيانات التنمية المستدامة كجزء من تحليل أصحاب المصلحة. وقد يشمل هذا التحليل تقييمًا لمدى توفر المحتوى الإعلامي المنظم أو درجة تعميم خطة التنمية المستدامة في وسائل الإعلام الإقليمية، بما في ذلك شبكة الإنترنت وتقييم الإفصاح عن التدابير، والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تستضيفها السلطات التنفيذية الإقليمية في المجال العام، وكذلك تقييم مستوى الوعي بأهداف التنمية المستدامة بكلٍ من السلطات العامة الإقليمية وفي المجتمع. إن تقييم الإفصاح عن التدابير التي تُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك تقييم مستوى الوعي بأهداف التنمية المستدامة بين السلطات الإقليمية، يمكن أن يتم من خلال تقديم طلبات المعلومات ذات الصلة إلى السلطات العامة. ويمكن تقييم وعي السكان بأهداف التنمية المستدامة من خلال الدراسات الاستقصائية المناسبة، والتي يمكن أن تجريها مؤسسة الرقابة و/أو طلبات المعلومات ذات الصلة الموجهة إلى السلطات العامة.

### ٣,٦. تقييم نظام المتابعة

تشمل متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة تحليل تقدم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على الصعيدين العالمي والوطني. ولتقييم كفاءة نظام المتابعة، من المهم معرفة المؤشرات المصنفة وغير المصنفة على مستوى منطقة معينة، والسبب في ذلك. كما يوصى بدراسة وتحديد مؤشرات محددة لإضافتها إلى قائمة متابعة تنفيذ خطة ٢٠٣٠ على المستوى الإقليمي من أجل تطبيق الخصائص الإقليمية.

### ٣,٧. تقييم التقدم المحرز في تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة

عند تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، يجرى عادةً تحليل الحالة الراهنة وتقييم الفجوة المتوقعة في التقدم<sup>٥</sup>. ويتضمن تقييم الحالة الراهنة تحليلًا لديناميكيات المؤشرات فيما يتعلق بقيمة العام السابق وقيمة المؤشر خلال السنة الأولى من رصده<sup>٦</sup>. وتقوم الفجوة المتوقعة في التقدم بقياس الفجوة بين المؤشر المتوقع والهدف المحدد لعام ٢٠٣٠. ويمكن أيضًا أن تؤخذ في الاعتبار الأسباب المُلحة مثل فيروس كوفيد-١٩ والكوارث الطبيعية والاضطرابات السياسية وعواقبها، والتي قد تسبب الانحرافات عن الهدف. وينطبق هذا النهج على المؤشرات التي لها قيم مستهدفة. وتقاس النتائج على مستوى المؤشرات ويمكن تجميعها على مستوى كلٍ من المهمة والهدف وفقًا لما هو مناسب.

تساعد أساليب التقييم هذه في الإجابة على سؤالين:

- الحالة الراهنة: ما هو التقدم المحرز منذ بداية المتابعة؟
- الفجوة المتوقعة في التقدم: ما مدى احتمالية تحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٣٠؟

### ٣,٨. تقييم تمويل الأنشطة المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة

وفقًا لخطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، يجب على الدول تحليل مجموعة آليات التمويل المتاحة لتنفيذها وتحويل عمليات إعداد الموازنات الوطنية العامة والكيانات القانونية لتعكس توجه أهداف التنمية المستدامة.

وفي حالة الدول الفيدرالية، قد يبدو من المناسب إنجاز مثل هذه الإجراءات على المستويين الفيدرالي والإقليمي.

وفي الوقت نفسه، يُقترح تحليل ما إذا كان الإجراء الحالي لتكوين واستخدام الأموال، الفيدرالية والإقليمية، يوفر محاسبة منفصلة لنفقات الموازنة فيما يتعلق بتنفيذ خطة ٢٠٣٠.

يُقترح أيضًا تحليل ما إذا كانت الموازنات التي تنفقها الوزارات والإدارات على تنفيذ خطة التنمية المستدامة يتم الاحتفاظ بها بشكل منفصل في الحسابات المتعلقة بالموازنة والإدارة وفقًا للقواعد الحالية للإبلاغ عن إعداد الموازنة (المحاسبة) فيما يتعلق بمؤسسات القطاع العام.

<sup>٥</sup> يتم عرض خيارات تصور التقييم في الملحق ٢.

<sup>٦</sup> في حالة عدم وجود بيانات فعلية، يمكن استخدام البيانات الأولية.

ومن المقترح، إن أمكن، تحديد الموازنة المخصصة مباشرة لتنفيذ خطة ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

في حالة عدم فصل الأموال المخصصة في الموازنة والمحاسبة الإدارية لتنفيذ الخطة، يُقترح تقدير مخصصات الموازنة لتنفيذ التدابير من خلال المشروعات والبرامج الإقليمية المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (استنادًا إلى نتائج التحليل السياقي) فيما يتعلق بمبلغ مخصصات الموازنة لتنفيذ المشروعات والبرامج الإقليمية، المقدمة من بند الموازنة الإقليمية الموحدة. وسيحدد هذا نسبة الموازنة الإقليمية المخصصة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة.

ويعد هذا التحليل مفيدًا عند العمل مع السلطات العامة الإقليمية المسؤولة عن تنفيذ المشروعات والبرامج الإقليمية ذات الصلة.

إضافة إلى ذلك، يُقترح تحديد قائمة الأنشطة التي يتم تمويلها من خلال التحويلات بين الموازنة من الموازنة الفيدرالية.

### ٣،٩. صياغة النتائج والمقترحات (التوصيات)

يُنصح بصياغة نتائج ومقترحات التدقيق (التوصيات) في التقرير بحيث يكون محتواها بمثابة بيان نهائي يلخص المعرفة القيمة الجديدة المثبتة والمعقولة (استنادًا إلى النتائج المؤكدة في الأفعال أو وثائق العمل) (الحكم المهني)، على سبيل المثال، حول المخاطر والعواقب، التي نتجت أو قد تنجم عن الحقائق المكشوفة والمشاكل المحددة، وما إلى ذلك.

ويمكن صياغة النتائج الخاصة بكل مجال من مجالات التقييم السبع، على سبيل المثال، على النحو

التالي:

- التنظيم القانوني
  - تتداخل القوانين النظامية على المستوى الإقليمي بطرق عديدة مع أهداف التنمية المستدامة وتسمح بشكل عام بتنفيذ المهام التي تتوافق مع جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في كل من العلاقات القانونية العامة والخاصة.
- نظام التخطيط الاستراتيجي
  - لا يوجد ارتباط رسمي بأهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإقليمية، ولكن معظم أهداف التنمية المستدامة تنعكس في الأهداف والمؤشرات المستهدفة للاستراتيجيات الإقليمية.
- التعاون بين المؤسسات



○ لم يتم إنشاء نظام للتعاون بين المؤسسات حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتتمتع السلطات التنفيذية الإقليمية بتفويض لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولكن لم يتم تحديد مجالات مسؤوليتها.

● توفير الموارد

○ لا يوجد تحليل ورصد للموارد اللازمة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

● تنظيم الرصد

○ إن رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي لا يغطي مؤشرات هامة.

● آليات إشراك أصحاب المصلحة

○ يشارك جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، في حين أن نشاط أوساط الأعمال ومؤسسات المجتمع المدني ومجتمع الخبراء هو نشاط استباقي في المقام الأول. ولا يتم تنظيم المعلومات المتعلقة بالتدابير المنفذة، ولا يتم تقييم مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

● ضمان الانفتاح

○ تنشر السلطات التنفيذية الإقليمية معلومات مجزأة عن التدابير التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. إن السلطات العامة غير مُطلعة بشكل جيد بشأن أهداف التنمية المستدامة حيث لا توجد منصة معلومات وطنية شاملة حول أهداف التنمية المستدامة ومحتوى إعلامي متسق ذي صلة.

● عند صياغة المقترحات (التوصيات)، ينبغي الاهتمام بما يلي:

● إن المقترحات (التوصيات) الواردة في التقرير يجب أن تتبع النتائج بشكل منطقي، وأن تكون محددة وموجزة وبسيطة في الشكل والمحتوى، وتهدف إلى اتخاذ تدابير ملموسة لمعالجة المشاكل المحددة وأسباب وعواقب أوجه القصور في مجال الموضوع، وأن تكون مستهدفة؛

● ينبغي تحديد الأطر الزمنية الموصى بها لكل مقترح للسماح بمراقبة تنفيذها في الوقت المناسب.

● المقترحات (التوصيات) يمكن أن تكون -على سبيل المثال- كما يلي:

● دمج الأحكام ذات الأولوية في خطة التنمية المستدامة في وثائق التخطيط الاستراتيجي الإقليمي كجزء من تطويرها وتعديلها؛

- توزيع مسئوليات السلطات التنفيذية الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي؛
- تحسين التعاون فيما بين السلطات التنفيذية الإقليمية في مجال تنفيذ خطة التنمية المستدامة؛
- تحسين نظام رصد مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من حيث إدراج المؤشرات الجديدة الأكثر شيوعاً بالنسبة للمناطق؛
- تنظيم التفاعل بين السلطات التنفيذية الإقليمية مع أصحاب المصلحة بشأن قضايا التنمية المستدامة.

#### ٤. المرحلة الرابعة: إعداد التقرير

إن الغرض من التقرير هو تقديم النتائج الكاملة للتدقيق لتجنب التكرار. وعند إعداد التقرير، ينصح بالالتزام بالمبادئ التالية:

- يجب أن يكون نص التقرير مقتضبا، أي موجزا ومختصرا، ولكن دون التضحية بأي من المعاني؛
  - يجب أن يكون النص مقنعا. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي دعم نتائج المراجعة بأمثلة محددة. ويوصى بتجنب الوصف التفصيلي لجميع الانتهاكات وأوجه القصور، وكذا عن الخبرة الإيجابية مع توفير خاصية عامة فقط؛
  - إنه لمن الضروري التخلي عن العبارات المبهمة، وتجنب الكلمات التي لا معنى لها على وجه الخصوص. إن معظم هذه العبارات هي تكوينات تذكر بشكل اعتراضي ولا تقدم أي معلومات مفيدة. من أجل هيكلية النص المكتوب، من الأفضل استخدام قوائم مرقمة أو محددة بدلاً من الكلمات التمهيدية «أولاً» و«ثانياً» وما إلى ذلك؛
  - يفضل استخدام التصور، حيثما أمكن، رسم المعلومات الرقمية في رسومات وجداول ومخططات ورسوم بيانية وأشكال. ويجب أن يكون لكل عنصر بياني معنى. وإذا كانت المعلومات ذات طبيعة مرجعية مثل وصف العمليات الحسابية، فيمكن إرفاقها. ويوصى أيضاً بإرفاق الجدول الكبيرة كملاحق حتى لا يتم التحميل الزائد على نص التقرير؛
  - ينبغي نقل المعلومات المتعلقة باللوائح إلى الهوامش، حيثما أمكن، لأن الإشارات المستمرة إلى المستندات داخل النص تجعل من الصعب فهمها؛
  - بالنسبة للاختصارات والمصطلحات المعقدة والمحددة، يجب إتاحة الاسم الكامل أولاً، متبوعاً بنسخة مختصرة بين قوسين.
- عادةً، يمكن أن يحتوي هيكل التقرير على العناصر التالية:
- العنوان؛
  - الشرح (النتائج الرئيسية)؛
  - الجزء الرئيسي؛
  - النتائج؛
  - المقترحات (التوصيات)؛
  - الملاحق.

ترد النتائج الرئيسية للتدقيق في شكل تعليق توضيحي. ويعكس التعليق التوضيحي نظرة عامة مختصرة (إعادة سرد) بمعلومات منظمة. ويجب أن يكون عرض النتائج الرئيسية مختلفاً عن عرض التقرير: يوصى بتبسيط التصميم واستخدام مصطلحات واضحة.

يوصى بالقواعد التالية للنتائج الرئيسية:

- ينبغي إعداد النتائج الرئيسية فقط بعد اكتمال التقرير؛
- يجب أن تحتوي على أهم النتائج والملاحظات والمقترحات (التوصيات) الأكثر صلة. ولا يوصى بتكرار أجزاء النص من التقرير؛
- يرى القارئ النتائج الرئيسية أولاً، ولذا يوصى باستخدام الاختصارات الشائعة وتجنب الاختصارات أو الاستشهاد بها بعد استخدام المفهوم الضروري لأول مرة بالكامل. وينبغي حذف الإشارات إلى القوانين التشريعية والتنظيمية؛
- إن النتائج الرئيسية ليست مجموعة من الأطروحات، بل هي نص متماسك يحدد بإيجاز جوهر الأنشطة (القضايا، المشاكل المحددة، أسبابها) مع نتائج ومقترحات مصاغة بوضوح (توصيات).

ويتم صياغة النتائج الرئيسية على النحو التالي:

- الهدف (الأهداف) الرئيسية؛
- النتائج الرئيسية؛
- العنصر المرئي (إذا كان ذا صلة): مخطط، رسومات، جدول؛
- أهم النتائج.
- أهم المقترحات (التوصيات).

## ٥. متابعة تنفيذ نتائج التدقيق

إن متابعة تنفيذ نتائج التدقيق هي مجموعة من الإجراءات التي ينفذها مسؤولو السلطات التنفيذية الإقليمية المشاركون في التدقيق لتقييم نتائج تنفيذ المقترحات والتوصيات من قبل الجهات الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة.

إن الغرض من متابعة تنفيذ نتائج التدقيق هو التنفيذ الكامل والنوعي وفي الوقت المناسب للمقترحات والتوصيات الواردة في الوثائق المرسلة إلى السلطات التنفيذية الإقليمية بعد الموافقة على التقرير.

كجزء من متابعة تنفيذ نتائج التدقيق، يوصى بتحليل ما إذا كانت الجهة الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة قد أخذت في الاعتبار المقترحات والتوصيات الهادفة إلى حل المشكلات، والمحددة في عملية وأنشطة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة بعد فترة زمنية محددة.

يوصى أيضًا بفحص ما إذا كانت الجهات الخاضعة للرقابة وأصحاب المصلحة قد اتخذت تدابير لتحسين التنظيم والعمليات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وفقًا للمقترحات والتوصيات.

ويوصى بإيلاء اهتمام خاص للمقترحات والتوصيات التي لم يتم تنفيذها.

## الملحق ١

مثال على صياغة معايير الرقابة

**الهدف ١:** تقييم مدى دمج أحكام خطة التنمية المستدامة في القوانين واللوائح الإقليمية ووثائق التخطيط الاستراتيجي.

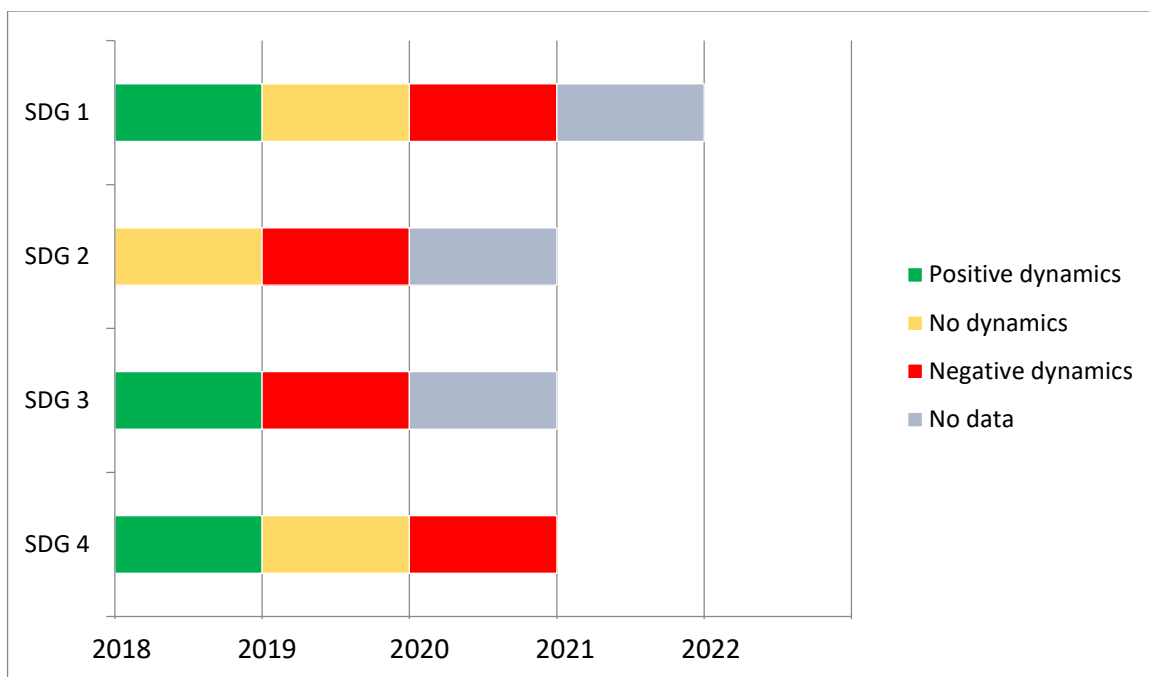
**أسئلة:**

١,١ من أجل تحليل الإطار القانوني من حيث الأحكام الهادفة إلى تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على المستوى الإقليمي.

**المعايير:**

- يتماشى النظام التنظيمي الإقليمي مع التدابير الرامية إلى تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولا توجد حالات من عدم اليقين القانوني والتحديات المتعلقة بإنفاذ القانون.
- ويعتمد تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المرتبطة بالمنطقة على آلية توزيع أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بين السلطات التنفيذية بالمنطقة، مما يقضى على حدوث الازدواجية ويخفض الثغرات ويعزز التنسيق في النظام التنفيذي الإقليمي.

أمثلة على الخيارات لتصور تحقيق مؤشرات أهداف التنمية المستدامة حسب المناطق



الخيار رقم ١. خيار لتصور ديناميكيات مؤشرات أهداف التنمية المستدامة



الخيار رقم ٢. خيار لتصور التقدم المحرز في تحقيق أهداف وثائق التخطيط الاستراتيجي المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة



## تقرير عن أعمال لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة لعام 2023.

صادق المجلس التنفيذي خلال اجتماعه السادس والستين عبر القرار رقم 2023/395 (م.ت 67) على تقرير لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة في اجتماعها التاسع. كما صادق على تكليف ممثل الأمانة العامة مقرر اللجنة لإعداد تقرير نشاط اللجنة لعام 2022.

في إطار الأعمال السنوية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة عقدت اللجنة في العام 2023 اجتماعا واتخذت فيه عديد القرارات، ويتضمن هذا التقرير أهمها بالنسبة لعام 2023.

### أولاً: تاريخ الاجتماع الذي تم عقده :

احتضن ديوان المحاسبة بدولة الكويت اجتماع اللجنة التاسع وذلك خلال أيام 6 و7 و8 نوفمبر 2023.

### ثانياً - ملخص عن أهم التوصيات التي رفعتها اللجنة خلال الاجتماع للمجلس التنفيذي:

- عرض نتائج مشاركة المنظمة في المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2023 والتوصيات المنبثقة عنها للمصادقة عليها من المجلس التنفيذي.
- عرض تقرير اجتماع مرحلة رقابة الجودة على نتائج التدقيق لمهمة الرقابة التعاونية حول الهدف الفرعي 1-4 "التعلم الجيد" على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه. كما توصي المجلس التنفيذي بالإذن بنشر تقرير الرقابة التعاونية واستغلال مخرجاته.
- عرض مشروع الدليل الإرشادي لمراجعة التقارير الوطنية الطوعية على المجلس التنفيذي للمصادقة عليه.



- عرض الورقة البحثية في موضوع "دور الأجهزة العليا في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة" على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها والإذن بنشرها.
  - عرض المنهجية المعتمدة في إنشاء قاعدة بيانات التقارير البيئية ومنصة تقاسم أفضل الممارسات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة وعناصر المصفوفة المتعلقة بها على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها والإذن بنشر التقارير على هذا الأساس.
  - عرض مخرجات تداولها في قصص النجاح على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها والإذن بنشرها.
  - عرض مشروع التدريب على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة (ISAM) على المجلس التنفيذي للمصادقة على تنفيذه ضمن أنشطة التدريب للمنظمة خلال عام 2024.
  - عرض الأمر على المجلس التنفيذي للمصادقة على مقترحات تطوير تعاون اللجنة مع الهياكل الدولية الناشطة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وبرمجة ندوة مشتركة مع الأسوساي حول موضوع التصحر والمشاركة في ترجمة دروس التنمية المستدامة في جامعة الانتوساي الافتراضية وارسال خطاب تحفيزي للأجهزة للمشاركة في أنشطة مجموعة عمل الانتوساي للتنمية المستدامة والمؤشرات الوطنية خلال عام 2024.
  - عرض تكليف ممثل الأمانة العامة بإعداد تقرير نشاطها لعام 2023.
  - عرض تقدم إنجازها للخطة التشغيلية لعام 2023، وعرض الخطة التشغيلية لعام 2024 وتوزيع الأعمال بين أعضائها على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها.
- وقد صادق المجلس التنفيذي خلال اجتماعه السابع والستين على التوصيات المتعلقة بها.

### ثالثاً – أبرز الأنشطة التي نفذتها اللجنة لعام 2022

تمّ خلال عام 2023 تنفيذ جملة من الأنشطة سبق للجنة إدراجها في خطتها التشغيلية لنفس السنة، وفيما يلي بسطة عنها:

- إعداد تقرير نشاط اللجنة لعام 2022.

- إعداد دليل ارشادي يساعد الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة على القيام بدورها في مراجعة التقارير الوطنية الطوعية.

- تنظيم ندوة افتراضية حول تقييم القدرات المؤسسية في المنطقة العربية يتمّ خلالها استعراض منهجية الإسكوا حول الموضوع ومناقشتها على ضوء تجارب الأجهزة العربية، وبما يرفع من قدرات الأجهزة على الرقابة على الهدف 16.

- إعداد ورقة بحثية في موضوع دور الأجهزة العليا في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة.
- تنسيق ومتابعة الرقابة التعاونية حول التغيرات المناخية وتنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية (برنامج الآي-دي-آي).
- إرسال خطاب لتحفيز الأجهزة العربية على المشاركة في أنشطة فريق عمل الانتوساي للرقابة البيئية ودعوة ممثلها لتقديم نتائج أعمالهم خلال اجتماع اللجنة.
- انشاء قاعدة بيانات خاصة بالتقارير البيئية ضمن المنظمة للاستفادة منها من قبل الأجهزة الاعضاء.
- توفير منصة لتقاسم أفضل الممارسات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة
- تنظيم جلسة متخصصة خلال المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2023 بالتعاون بين الأرابوساي والإسكوا والمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (مبادرة تنمية الإنتوساي) يتم خلالها تسليط الضوء على نتائج أعمال الرقابة التي نفذتها الأجهزة العربية على الغاية 3.د.
- نشر قصص نجاح الأجهزة في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وللإشارة، تم تحويل أربعة أنشطة من الخطة التشغيلية لعام 2023 إلى عام 2024 وهي:
- تكوين فريق عمل لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك تحت إشراف الأمانة العامة.
- توزيع استبيان بشأن وضعية رقابة الأجهزة على أهداف التنمية المستدامة واستطلاع حاجياتها
- إعداد مدربين على نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة (ISAM)
- دراسة وتقييم المخططات الاستراتيجية للأجهزة الأعضاء من حيث تضمينها بعمليات رقابية متعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة
- في المقابل تم الاستغناء عن النشاط المتمثل في " مشاركة ممثلين عن الأجهزة العربية ضمن جلسات مختارة من المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2023 لعرض نتائج وتوصيات الرقابة على أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة (اهتمام خاص بالهدف 6 الخاص بالمياه)" نظرا لعدم تخصيص مداخلة للأجهزة ضمن الجلسة المذكورة.

## رابعاً – أبرز الأنشطة التي برمجت اللجنة تنفيذها لعام 2024

بالإضافة إلى الأنشطة الأربعة المذكورة أعلاه، اقترحت اللجنة مجموعة من المشاريع والأنشطة من المزمع تنفيذها خلال العام 2024، ومن أهمها الآتية:

- إعداد تقرير نشاط اللّجنة لعام 2023.

- تنظيم ورشة تدريبية بالتعاون مع الأفروساوي-إي حول إطار مراجعة إدارة المالية العامة بعلاقة مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (PFM Framework).

- ورشة تدريبية في الرقابة على مجهودات الحكومات في تنفيذ الهدف 16.

- عقد ورشة تدريب حول الرقابة على الهدف 6 باعتماد نموذج مبادرة تنمية الانتوساي (ISAM).

- تنظيم منتدى دولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

- المشاركة في منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة لعام 2024.

كما يتواصل نشاط تنسيق ومتابعة الرقابة التعاونية حول التغيرات المناخية وتنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية (برنامج الآي-دي-أي) والذي يرتبط استكمالته بتقديم الآي-دي-أي في تنفيذ البرنامج. وكذلك نشاطي نشر قصص نجاح الأجهزة في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بالتقارير البيئية ضمن المنظمة للاستفادة منها من قبل الأجهزة الاعضاء اللذان يمتدان على كامل الفترة الثلاثية لتوزيع الأعمال.

وفي الختام، لا يسعنا إلا التوجه بالشكر إلى كافة الأجهزة الأعضاء بلجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة على المجهودات المبذولة وجدية الأعمال المقدّمة والتفاعل الإيجابي مع كلّ المسائل المطروحة في إطار هذه اللجنة.

حسام الدين القزي

قاض بمحكمة المحاسبات التونسية

مكلف بمهمة بالأمانة العامة للأر ابوساي

مقرر لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة



# اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## المادة الأولى:

### موضوع اللائحة

تحدّد بموجب هذه اللائحة أهداف ومهام لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة وقواعد تنظيمها وسيرها وتقييم نتائج أعمالها، والتي اعتمدها المجلس التنفيذي طبقاً للنقطة الرابعة من المادة 26 من النظام الأساسي للمنظمة.

## المادة الثانية:

### التعريف

يكون للألفاظ والتعابير التالية أيما وردت في هذه اللائحة المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض سياق الكلام معنى آخر:

المنظمة: المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

المجلس: المجلس التنفيذي للمنظمة العربية.

الأجهزة: الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية.

الأمانة العامة: الأمانة العامة للمنظمة العربية.

اللجنة: لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة العربية.

فريق العمل: فريق مكلف بمشروع أو نشاط محدد يتم تشكيله من عضوين أو أكثر داخل اللجنة.

رئيس اللجنة: رئيس لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة للمنظمة العربية.

التنمية المستدامة: التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحالي دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتهم الخاصة.

اللائحة: اللائحة التنظيمية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.

أهداف التنمية المستدامة: هي 17 هدفاً عالمياً اعتمدها العالم ترتبط بالعديد من المجالات؛ كالمناخ، والسلام، والاقتصاد، والعدالة، والفقر، وغيرها من المفاهيم العالمية الأخرى، وقد تمّ وضع هذه الأهداف من قِبَل منظمة الأمم المتحدة ليتمّ تطبيقها من الحكومات في مختلف البلدان لتعمل على تنفيذ هذه الأهداف وتجعلها ضمن خططها الوطنية، وقد بدأ العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة عام 2016م وستستمر حتى عام 2030م.

## الفصل الأول: الأهداف، المهام والاختصاصات

### المادة الثالثة: الأهداف

تهدف اللجنة إلى:

- 1- الاهتمام بأهداف التنمية المستدامة ومساندة الأجهزة على إنجاز مهامها الرقابية في مجال أهداف التنمية المستدامة وتقديم الدعم لها لمواكبة آخر المستجدات والاتجاهات العلمية الحديثة في هذا المجال.
- 2- التعاون والتنسيق مع مجموعة عمل الإنتوساي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، والمجموعات الإقليمية الأخرى المختصة بهذا المجال.

### المادة الرابعة:

### المهام والاختصاصات

لأجل تحقيق الأهداف المشار إليها، تتولى اللجنة:

- 1- المساهمة في تعزيز قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة.
- 2- إعداد خطة تتضمن برنامج العمل بما يتلاءم مع أهداف اللجنة.
- 3- تجميع مؤشرات الأداء التفصيلية والأدلة الخاصة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة من كافة المصادر المعنية بهذا المجال والعمل على نشرها على الأجهزة الأعضاء
- 4- تقديم مقترحات إلى المجلس التنفيذي بشأن إعداد دورات تدريبية لأعضاء المنظمة بشكل دوري ومستمر في مختلف المواضيع ذات الصلة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك من أجل تطوير الموارد البشرية بالأجهزة الأعضاء بالمنظمة.
- 5- العمل على إمكانية تبادل التجارب في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة من قبل الأجهزة الأعضاء بالمنظمة من أجل توفير قاعدة بيانات ومعلومات على الموقع الإلكتروني للمنظمة، تساعد على تسهيل عملية تبادل ونقل الخبرات فيما بينهم.
- 6- عقد اجتماعات دورية خاصة باللجنة لمناقشة قضايا التنمية المستدامة والدراسات التي أعدها الأجهزة عن هذه المشاكل والإجراءات التي اتخذت لمواجهتها.
- 6- دراسة الموضوعات التي يحيلها إليها المجلس التنفيذي لتقديم المقترحات العملية بشأن هذه الموضوعات.

## الفصل الثاني: تشكيل اللجنة

## المادة الخامسة

- 1- تتألف اللجنة، بالإضافة إلى ممثل الأمانة العامة، من تسعة أعضاء يتم تعيينهم وفقاً للآلية المبينة في النظام الأساسي
- 2- يراعى في اختيار أعضاء اللجنة الالتزام والكفاءة والخبرة في مجال اختصاصاتها، مع الحرص قدر الإمكان على ثبات مشاركة الأعضاء في اجتماعات اللجنة وأنشطتها.
- 3- تُحدّد عضوية أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات، ويتاح للأجهزة بعد انقضاء مدة عضويتها إعادة تقديم ترشحها من جديد لعضوية اللجنة.
- 4- لكل جهاز الحق في تسمية أكثر من مشارك في اجتماعات اللجان على أن يكلف أحدهم بصفته ممثلاً رسمياً له.
- 5- تسقط عضوية كل جهاز في اللجنة بتغيّب ممثله عن حضور اجتماعين متتاليين.
- 6- يحيط رئيس اللجنة رئيس الجهاز المعني بكلّ تقصير أو إخلال لمثله بواجباته داخل اللجنة.
- 7- تنتخب اللجنة في أول اجتماع لها بعد إعادة تشكيلها نائباً للرئيس من بين الأجهزة الأعضاء في اللجنة التي تُبدى رغبتها في الترشح لهذا المنصب، على أن يكون التصويت بالاقتراع السري. ويحق للجهاز الرئيس أو نائب الرئيس استبدال ممثله بممثل آخر مع احتفاظ الممثل الجديد بنفس المنصب لباقي المدة المقررة لذلك.

## الفصل الثالث: تسيير اللجنة

### المادة السادسة

- 1- يحرص الرئيس على حسن سير أعمال اللجنة وأدائها للمهام المناطة بها وتنسيق وتتبع إنجاز هذه المهام في الأجل المقررة وفقاً لأحكام هذه اللائحة وطبقاً لتوجهات وقرارات المنظمة.
- 2- إذا غاب الرئيس لسبب من الأسباب ناب عنه نائب الرئيس.
- 3- تتولى الأمانة العامة مهمة مقرر اللجنة. وتتمثل مهمتها في تحرير محاضر اجتماعاتها. وفي حال غياب ممثل الأمانة العامة يتولّى ممثل الجهاز المستضيف القيام بهذه المهمة. ويوقع الرئيس والمقرر على هذه المحاضر.
- 4- يمكن للجنة أن تشكل فرق عمل لتنفيذ مشاريع أو أنشطة محددة، ويتم تعيين رئيس لكل فريق عمل من بين أعضائها. ويتم تسيير فرق العمل وفقاً للإجراءات المعمول بها داخل المنظمة ولا سيما قرار المجلس التنفيذي عدد 2023/392 بشأن إجراءات تنفيذ الأعمال المناطة بعهدة الفرق التي يتمّ تكوينها داخل لجان المنظمة المرفقة بهذه اللائحة التنظيمية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ منها.
- 5- للجنة أن تضع لها نظاماً داخلياً وبرنامجاً زمنياً، يعتمد من المجلس التنفيذي.



## المادة السابعة

### اجتماعات اللجنة

- 1- تعقد اللجنة اجتماعا سنويا قبل انعقاد اجتماع المجلس التنفيذي بشهر على الأقل وذلك في بلد أحد الأجهزة الأعضاء الذي يعبر عن رغبته في استضافته أو في مقر الأمانة العامة. ويتم تحديد موعد هذا الاجتماع بالتشاور والتنسيق بين الأمين العام ورئيس الجهاز المستضيف ورئيس اللجنة.
- 2- للجنة أن تعقد اجتماعات استثنائية، بمبادرة من رئيسها أو بقرار من المجلس التنفيذي أو بناء على طلب من الأمين العام، لتدارس موضوع محدد أو أكثر من موضوع ذي أهمية.

## المادة الثامنة

### جدول الأعمال

- 1- يعدّ رئيس اللجنة بالتنسيق مع الأمانة العامة وقبل موعد كل اجتماع، مشروع جدول الأعمال وتوافي به الأجهزة الأعضاء في اللجنة قبل تاريخ انعقاد الاجتماع بشهر على الأقل. ويجب أن يتضمن مشروع جدول الأعمال الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصات اللجنة لا سيما:
  - \*إعداد خطة العمل السنوية (حصر البرنامج السنوي لعمل اللجنة).
  - \*إعداد تقرير نشاطها السنوي.
- 2- تصادق اللجنة في بداية كل اجتماع لها على جدول أعمالها".

## المادة التاسعة

### النصاب القانوني

لا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا بحضور نصف أعضائها على الأقل من بينهم الرئيس أو نائبه.

## المادة العاشرة

### اتخاذ القرارات

- 1- تتخذ اللجنة قراراتها وتصدر مقترحاتها وتوصياتها بأغلبية أعضائها الحاضرين. وفي حالة تعادل الأصوات، يُرَجَّح الجانب الذي ينتهي إليه الرئيس.
- 2- يكون التصويت علنيا.

## المادة الحادية عشرة

### تكاليف الاجتماعات

- 1- تتحمل الأجهزة الأعضاء في اللجنة نفقات سفر وإقامة ممثلها بمناسبة الاجتماعات التي تعقدتها سواء ببلد أحد الأجهزة الأعضاء أو بمقر الأمانة العامة.

2- توقّر الجهة المستضيفة للاجتماع جميع الإمكانيات اللازمة لعقده. وتتحمل جميع النفقات المترتبة عن ذلك.

### الفصل الرابع: اعتماد وتعديل اللائحة

#### المادة الثانية عشرة

- 1- يتمّ اعتماد هذه اللائحة التنظيمية من قبل المجلس التنفيذي وتعتبر نافذة من تاريخ اعتمادها. وفي حالة الحاجة إلى إجراء أي تعديل عليها، يُرفع المقترح إلى المجلس لاتخاذ ما يراه بشأنه.
- 2- للأجهزة الأعضاء والأمانة العامة ورئيس اللجنة حق اقتراح التعديل.

## المرفق:

### إجراءات تنفيذ أعمال فرق العمل المشكلة ضمن/داخل لجان المنظمة

1. عند تنفيذ الأعمال المناطة بعهدة فريق تمّ تكوينه داخل أحد لجان المنظمة. وتوخيا لتطبيق اللوائح التنظيمية والأنظمة الداخلية للجنة، يتمّ اعتماد الإجراءات التالية بغاية توضيح الأدوار والمسؤوليات ولضمان حسن المتابعة:  
1. يتولّى رئيس فريق العمل الذي يكلف بنشاط داخل اللجنة، التنسيق مع أعضاء فريقه وتقاسم الأعمال معهم للوصول إلى المخرجات التي يقترحها الفريق على اللجنة.
2. يحرص كل عضو/ رئيس فريق على الالتزام بموعد تقديم العمل وعلى ضمان جودته.
3. يقوم رئيس الفريق بإرسال المقترح إلى رئيس اللجنة وبقيّة الأعضاء مع توجيه نسخة إلى الأمانة العامة.
4. توجّه مقترحات التعديل أو مرثيات أعضاء اللجنة إلى رئيس الفريق المكلف مع توجيه نسخة إلى رئيس اللجنة والأمانة العامة.
5. يعدّ رئيس الفريق المكلف نسخة معدّلة من العمل المنجز إضافة إلى جدول التعقيب على الملاحظات التي وردت عليه ويرسلها إلى رئيس اللجنة وبقيّة الأعضاء مع توجيه نسخة إلى الأمانة العامة.
6. في حال موافقة أعضاء اللجنة على النسخة المعدّلة يتولّى رئيس اللجنة اعتمادها وإرسالها إلى الأمانة العامة.
7. في صورة عدم التوافق على النسخة المعدّلة، تعقد اللجنة اجتماعا تناقش فيه الاعتراضات أو التحفظات ويتم الاتفاق على الصيغة النهائية وفق ما تقتضيه اللائحة التنظيمية والنظام الداخلي للجنة وذلك بحضور مقرّرها.
8. تتكفل الأمانة العامة بإحالة الصيغة النهائية من العمل المنجز إلى الجهة المكلفة بالمرحلة الموالية.
9. يتولّى رئيس اللجنة تكليف فرق العمل للقيام بالأعمال حسب الترشح بالتعبير عن الرغبة في ذلك من قبل الأعضاء، وفي حال تعدد الترشيحات يتمّ اللجوء إلى آلية الانتخاب.
10. في صورة إخلال رئيس فريق العمل أو أحد أعضائه بالالتزامات المتعهد بها، يتمّ تذكيره من قبل رئيس اللجنة وفي صورة عدم الاستجابة يعلم رئيس اللجنة الأمانة العامة بذلك.
11. تحيط الأمانة العامة ورئيس الجهاز الذي ينتهي إليه رئيس فريق العمل أو أحد أعضائه بالإخلال بالتعهدات لاتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات.
12. وفي حال استمرار الإخلال أو تكراره يتولى رئيس اللجنة إعداد تقرير في هذا الشأن يرفعه إلى الأمانة العامة التي تطلب من الجهاز المعني استبعاده وتعويضه.

13. في صورة اعتذار رئيس فريق العمل أو أحد أعضائه عن الوفاء بالتعهدات الملتزم بها لسبب من الأسباب، يتولى رئيس اللجنة فتح باب الترشح لتعويضه.

14. يعدّ رئيس اللجنة تقريراً دورياً كل ثلاثة أشهر حول تقدّم نشاط اللجنة ويرفعه إلى الأمانة العامة.



## تقرير اللقاء العلمي السنوي الثاني (2)

### لمجموعة عمل الأرابوساي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات

عُقد اللقاء العلمي السنوي الثاني (2) لمجموعة عمل الأرابوساي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات بتاريخ 02 و03 أكتوبر 2024 في دولة قطر، تحت عنوان "تقييم إدارة المخاطر المعلوماتية عند تدقيق تكنولوجيا المعلومات"،

وقد شارك في الاجتماع وفود من العديد من أجهزة الرقابة العلياء، ومنها:

الأجهزة
ديوان المحاسبة بدولة قطر
مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ديوان الرقابة المالية الاتحادي في جمهورية العراق
جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
ديوان المحاسبة الليبي
المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية
الأمانة العامة للأرابوساي
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية
ديوان الرقابة المالية والإدارية بفلسطين
الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية

بالإضافة لمشاركة المنظمات التالية:

- مجموعة عمل الأوروساي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات – مثلها السيد انفار نوкас
- جمعية ضبط وتدقيق نظم المعلومات (ISACA) – مثلها السيد منصور العلوان

اليوم الأول :

خلال اليوم الأول من اللقاء العلمي تم عرض عدة مواضيع تضمنت عرض آلية إدارة المخاطر المعلوماتية في الأجهزة العلياء بالإضافة إلى عرض سياسات وأدوات إدارة المخاطر، كما تم مناقشة المخاطر المستجدة في مجال تبني نظم وحلول الذكاء الاصطناعي وكيفية معالجتها او تجنبها،

- ضمان استمرارية الأنشطة في إدارة الأزمات والمخاطر
- التحديات التي تواجهها الأجهزة العلياء للرقابة في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات
- تقييم وإدارة المخاطر المعلوماتية – تجربة الجهاز الجزائري
- تقييم إدارة مخاطر المعلومات في عمليات تدقيق تكنولوجيا المعلومات – تجربة الجهاز المصري

- عرض من قبل ايزاكا بشأن إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات
- ضوابط الأنظمة وتحليل البيانات.

### اليوم الثاني

استكمل اللقاء العلمي في اليوم الثاني، وتمركزت حلقات النقاش عن كيفية التدقيق على آلية إدارة المخاطر في الجهات الخاضعة للرقابة وكيفية ضمان تحقيقها للأهداف ومن اهم المواضيع المطروحة:

- تدقيق إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات – تجربة الأوروساي
- التدقيق على مخاطر تكنولوجيا المعلومات – تجربة ديوان المحاسبة القطري
- (دراسة حالة) تجربة ديوان المحاسبة الليبي في استخدام منهجية تقييم إدارة المخاطر في تنفيذ المهام الرقابية على تكنولوجيا المعلومات.

### التوصيات

قبل اختتام الاجتماع، تم تحديد توصيات الاجتماع بالتعاون مع الحضور كالتالي:

- العمل على المزيد من التوعية في تبني الأجهزة الاعضاء بالمنظمة سياسات واستراتيجيات وخطط لإدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات مع الامتثال لمتطلبات الحوكمة.
- من خلال العروض المقدمة والمناقشة حولها، تبين حاجة الأجهزة العليا للرقابة في المنطقة العربية في اجراء التقييم الذاتي لتكنولوجيا المعلومات لديها كخطوة أولى للانطلاق في تنفيذ الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بكفاءة وفعالية.
- مشاركة أجهزة الرقابة العليا أثر وآلية التحول الرقمي على إدارة عمليات الرقابة لتبادل الخبرات في بينها.
- الحاجة الى توحيد المصطلحات وتوحيد المفاهيم لاسيما التمييز بين الرقابة على تكنولوجيا المعلومات والرقابة على نظم المعلومات والرقابة باستخدام تكنولوجيا أو تقنية المعلومات.
- ضرورة بذل المزيد من الجهد على مستوى الأجهزة الأعضاء بالمنظمة للتوعية ورفع المستوى المعرفي بشأن الأمن المعلوماتي والسيبراني.
- تقاسم الخبرات والتجارب بين الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.
- ابرام اتفاقية مع جمعية التدقيق والرقابة على نظم المعلومات (ISACA) لتأهيل وتدريب عدد من أعضاء لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات من اجل الحصول على شهادات مهنية معتمدة واعدادهم ليصبحوا قادرين على التدريب ونقل المعرفة لباقي المدققين بالأجهزة الرقابية وحث الأجهزة الأعضاء على تمكين كوادرها من الحصول على الشهادات المهنية المعتمدة في ذات المجال.
- نظرا للتسارع في استخدام الذكاء الاصطناعي نوصي بتوسيع مجال عمل ومهام لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات في المنظمة العربية ليشمل المساعدة في تطوير تكنولوجيا المعلومات والتفكير في إمكانية الاستعانة بالذكاء الاصطناعي في مجال الرقابة واعداد إطار عمل وإرشادات حول كيفية الرقابة على الذكاء الاصطناعي وكيفية تحديد مخاطر استخدامه وآلية التعامل معه.
- الاهتمام عند الرقابة باستعمال إطار عمل معتمد ومناهج معترف بها دوليا لإعطاء مخرجات المهمة الرقابية موثوقة اكبر.
- مشاركة ادلة التدقيق الصادرة عن الأجهزة العربية و المتعلقة بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات مع المنظمة العربية ولجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.
- دعوة الأجهزة الرقابية إلى تاهيل وتدريب أعضائها على استخدام التقنيات (CAATS) بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ومن بينها اليوروساي وجمعية ISACA.



يسم الله الرحمن الرحيم

اللائحة التنظيمية

لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة

حيحي

المادة الأولى

موضوع اللائحة

تحدد بموجب هذه اللائحة أهداف ومهام لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة وقواعد تنظيمها وسيرها وتقييم نتائج أعمالها.

المادة الثانية

التعاريف

يكون للألفاظ والتعابير التالية أيما وردت في هذه اللائحة المعاني المبينة أمام كل منها ما لم يقتض سياق الكلام معنى آخر:

المنظمة: المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

المجلس: المجلس التنفيذي للمنظمة العربية.

الأجهزة: الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية

الأمانة العامة: الأمانة العامة للمنظمة العربية

اللجنة: لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية.

رئيس اللجنة: رئيس لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة العربية.

## الفصل الأول : الأهداف، المهام والاختصاصات

### المادة الثالثة

#### الأهداف

تهدف اللجنة إلى:

- 1- وضع مشاريع المخطط الإستراتيجية للمنظمة وفقا لأفضل الممارسات الدولية في مجال التخطيط الاستراتيجي بما من شأنه أن يساعد على الارتقاء بمستوى أداء المنظمة والأجهزة الأعضاء؛
- 2- تشجيع الأجهزة الأعضاء على تبني التخطيط الاستراتيجي وتبادل المعارف والمهارات المتصلة بالإدارة الإستراتيجية؛
- 3- إرساء التعاون مع منظمة الانتوساي والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في مجال التخطيط الاستراتيجي؛
- 4- متابعة تنفيذ المخطط الاستراتيجية المعتمدة وفقا للمخطط التشغيلية السنوية.

### المادة الرابعة

#### المهام والاختصاصات

تتولى اللجنة القيام بالمهام التالية:

- 1- وضع إطار حول تطوير ومتابعة وتقييم المخطط؛
- 2- تجميع وتحليل البيانات المتصلة بتحقيق أهداف المخطط الاستراتيجي بالتنسيق مع الأمانة العامة؛
- 3- تقديم الرأي والمشورة للمنظمة وللأجهزة الأعضاء في مجال التخطيط الاستراتيجي؛
- 5- تقديم المقترحات للمجلس التنفيذي حول الآليات الكفيلة بتفعيل الأهداف الإستراتيجية للمنظمة.



## الفصل الثاني: تشكيل اللجنة

### المادة الخامسة

1. تتألف اللجنة بالإضافة إلى ممثل الأمانة العامة، من تسعة أعضاء يتم تعيينهم بقرار من المجلس التنفيذي؛
2. يراعى في اختيار أعضاء اللجنة الالتزام والكفاءة والخبرة في مجال اختصاصاتها؛
3. تحدد عضوية أعضاء اللجنة لمدة فترة المخطط الاستراتيجي. ويتاح للأجهزة بعد انقضاء مدة عضويتها إعادة تقديم ترشحها من جديد لعضوية اللجنة؛
4. عند إعادة تشكيل اللجنة من قبل المجلس التنفيذي ووجود الجهاز الذي يرأس اللجنة ضمن أعضاء اللجنة الجديدة يستمر الجهاز برئاسة اللجنة لحين عقد الاجتماع الأول للجنة وانتخاب رئيس ونائب للرئيس؛
5. عند إعادة تشكيل اللجنة من قبل المجلس التنفيذي وخروج الجهاز الذي يرأس اللجنة، يتولى الجهاز نائب رئيس اللجنة مهام رئيس اللجنة لحين عقد الاجتماع الأول للجنة وانتخاب رئيس ونائب للرئيس؛
6. عند إعادة تشكيل اللجنة من قبل المجلس التنفيذي وخروج الجهاز الذي يرأس اللجنة ونائبه، يتولى ممثل الأمانة العامة مهمة رئاسة اللجنة لحين عقد الاجتماع الأول للجنة وانتخاب رئيس ونائب للرئيس. وفي حال غياب ممثل الأمانة العامة يتولى ممثل الجهاز المستضيف رئاسة اللجنة؛
7. لكل جهاز الحق في تسمية أكثر من مشارك في اجتماعات اللجان على أن يكلف أحدهم بصفته ممثلاً رسمياً له.
8. تسقط عضوية كل جهاز في اللجنة بتغيب ممثله عن حضور اجتماعين متتاليين بدون عذر مقبول؛
9. يحيط رئيس اللجنة ورئيس الجهاز المعني بكل تقصير أو إخلال لمثله بواجباته داخل اللجنة.

## الفصل الثالث : تسيير اللجنة

### المادة السادسة

1. تنتخب اللجنة رئيسا لها ونائبا للرئيس لفترة المخطط الاستراتيجي. ويحق للجهاز الذي يمثله الرئيس أو نائب الرئيس استبدال الممثل الذي تم انتخابه بممثل آخر مع احتفاظ الممثل الجديد بنفس المنصب لباقي المدة المقررة لذلك؛
2. يسهر الرئيس على حسن سير أعمال اللجنة وأدائها للمهام المناطة بها وتنسيق وتبعية إنجاز هذه المهام في الأجل المقررة وفقا لأحكام هذه اللائحة وطبقا لتوجيهات وقرارات المنظمة؛
3. إذا غاب الرئيس لسبب من الأسباب ناب عنه نائب الرئيس؛
4. تتولى الأمانة العامة مهمة مقرر اللجنة. وتتمثل مهمتها في تحرير محاضر اجتماعاتها. وفي حال غياب ممثل الأمانة العامة يتولى ممثل الجهاز المستضيف القيام بهذه المهمة. ويوقع الرئيس والمقرر على هذه المحاضر؛
5. للجنة أن تضع لها نظاما داخليا.

### المادة السابعة

#### اجتماعات اللجنة

- تعقد اللجنة اجتماعا سنويا قبل انعقاد اجتماع المجلس التنفيذي بشهر على الأقل وذلك في بلد أحد الأجهزة الأعضاء الذي يعبر عن رغبته في استضافته أو في مقر الأمانة العامة. ويتم تحديد موعد هذا الاجتماع بالتشاور والتنسيق بين الأمين العام ورئيس الجهاز المستضيف ورئيس اللجنة؛
- للعجنة أن تعقد اجتماعات استثنائية، بمبادرة من رئيسها أو بقرار من المجلس التنفيذي أو بناء على طلب من الأمين العام، لتدارس موضوع محدد أو أكثر من المواضيع ذات الأهمية.

### المادة الثامنة

#### جدول الأعمال

- 1- يعدّ رئيس اللجنة، بالتنسيق مع الأمانة العامة وقبل موعد كل اجتماع، مشروع جدول الأعمال وتوافق به الأجهزة الأعضاء في اللجنة قبل تاريخ انعقاد الاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل. ويجب أن يتضمن مشروع جدول الأعمال الموضوعات الداخلة في نطاق اختصاصات اللجنة سيما:

\* إعداد خطة العمل لفترة المخطط الاستراتيجي؛

\* حصر البرنامج السنوي لعمل اللجنة؛

\* إعداد التقرير السنوي حول نشاطها.

2- تصادق اللجنة، في بداية كل اجتماع لها على جدول أعمالها.

## المادة التاسعة

### النصاب القانوني

لا تكون اجتماعات اللجنة صحيحة إلا بحضور نصف أعضائها على الأقل من بينهم الرئيس أو نائبه.

## المادة العاشرة

### اتخاذ القرارات

1- تتخذ اللجنة قراراتها وتصدر مقترحاتها وتوصياتها بأغلبية أعضائها الحاضرين. وفي حالة تعادل الأصوات، يرجح الجانب الذي ينتهي إليه الرئيس؛  
2- يكون التصويت علنيا ما عدا في حالة انتخاب الرئيس ونائبه؛

## المادة الحادية عشرة

### تكاليف الاجتماعات

1- تتحمل الأجهزة الأعضاء في اللجنة نفقات سفر وإقامة ممثلها بمناسبة الاجتماعات التي تعقدتها سواء ببلد أحد الأجهزة الأعضاء أو بمقر الأمانة العامة.  
2- توفر الجهة المستضيفة للاجتماع جميع الإمكانيات اللازمة لعقدته. وتتحمل جميع النفقات المترتبة عن ذلك.

## المادة الثانية عشرة

### إجراءات تنفيذ أعمال فرق العمل التي تشكل داخل اللجنة

عند تنفيذ الأعمال المناطة بعمدة فريق تم تكوينه داخل اللجنة، وتوخيا لتطبيق لوائحها التنظيمية وأنظمتها الداخلية، يتم اعتماد الإجراءات التالية بغاية توضيح الأدوار والمسؤوليات ولضمان حسن المتابعة:

1. يتولّى رئيس فريق العمل الذي يكلف بنشاط داخل اللجنة، التنسيق مع أعضاء فريقه وتقاسم الأعمال معهم للوصول إلى المخرجات التي يقترحها الفريق على اللجنة.
2. يحرص كل عضو/ رئيس فريق على الالتزام بموعد تقديم العمل وعلى ضمان جودته.
3. يقوم رئيس الفريق بإرسال المقترح إلى رئيس اللجنة وبقية الأعضاء مع توجيه نسخة إلى الأمانة العامة.
4. توجّه مقترحات التعديل أو مرئيات أعضاء اللجنة إلى رئيس الفريق المكلف مع توجيه نسخة إلى رئيس اللجنة والأمانة العامة.
5. يعدّ رئيس الفريق المكلف نسخة معدّلة من العمل المنجز إضافة إلى جدول التعقيب على الملاحظات التي وردت عليه ويرسلها إلى رئيس اللجنة وبقية الأعضاء مع توجيه نسخة إلى الأمانة العامة.
6. في حال موافقة أعضاء اللجنة على النسخة المعدّلة يتولّى رئيس اللجنة اعتمادها وإرسالها إلى الأمانة العامة.
7. في صورة عدم التوافق على النسخة المعدّلة، تعقد اللجنة اجتماعا تناقش فيه الاعتراضات أو التحفظات ويتم الاتفاق على الصيغة النهائية وفق ما تقتضيه اللائحة التنظيمية والنظام الداخلي للجنة وذلك بحضور مقرّرها.
8. تتكفل الأمانة العامة بإحالة الصيغة النهائية من العمل المنجز إلى الجهة المكلفة بالمرحلة الموالية.
9. يتولّى رئيس اللجنة تكليف فرق العمل للقيام بالأعمال حسب الترشح بالتعبير عن الرغبة في ذلك من قبل الأعضاء، وفي حال تعدد الترشيحات يتمّ اللجوء إلى آلية الانتخاب.
10. في صورة إخلال رئيس فريق العمل أو أحد أعضائه بالالتزامات المتعهد بها، يتم تذكيره من قبل رئيس اللجنة وفي صورة عدم الاستجابة يعلم رئيس اللجنة الأمانة العامة بذلك.
11. تحيط الأمانة العامة رئيس الجهاز الذي ينتهي إليه رئيس فريق العمل أو أحد أعضائه بالإخلال بالتعهدات لاتخاذ ما يراه مناسبا من إجراءات.
12. وفي حال استمرار الإخلال أو تكراره يتولى رئيس اللجنة إعداد تقرير في هذا الشأن يرفعه إلى الأمانة العامة التي تطلب من الجهاز المعني استبعاده وتعويضه.
13. في صورة اعتذار رئيس فريق العمل أو أحد أعضائه عن الوفاء بالتعهدات الملتمزم بها لسبب من الأسباب، يتولى رئيس اللجنة فتح باب الترشح لتعويضه.
14. يعدّ رئيس اللجنة تقريرا دوريا كل ثلاثة أشهر حول تقدّم نشاط اللجنة ويرفعه إلى الأمانة العامة.

## الفصل الرابع: اعتماد وتعديل اللائحة

### المادة الثالثة عشرة

يتم اعتماد هذه اللائحة التنظيمية من قبل المجلس التنفيذي وتعتبر نافذة من تاريخ اعتمادها. وفي حالة الحاجة إلى إجراء أي تعديل عليها، يرفع المقترح إلى المجلس لاتخاذ ما يراه بشأنه. للأجهزة الأعضاء والأمانة العامة ورئيس اللجنة حق اقتراح التعديل.

## الفصل الخامس: أحكام انتقالية

### المادة الرابعة عشرة

- تواصل اللجنة عملها وفق التشكيلة الحالية ويعاد تشكيلها بصفة استثنائية، من قبل المجلس التنفيذي الذي أوكلت إليه الجمعية العامة في دورتها الثانية عشرة اعتماد المخطط الاستراتيجي 2018-2022 وابتداء من سنة 2022 من قبل المجلس التنفيذي الذي يعقد قبيل الجمعية العامة.

متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية للجنة المعايير المهنية والرقابية (2024)

السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق	المعوقات	تقييم الإنجاز	مدى تحقق الإنجاز	المسئولية	الأنشطة المنجزة	المشاريع المقترحة	الأولوية الفرعية	الأولوية الرئيسية
		تم الإنجاز	100%	الجهاز العراقي	1-مراجعة ترجمة معيار 130	3.1.1 مراجعة الترجمة	1.3 مساندة الأجهزة في تطبيق المعايير والإصدارات المهنية للإنتوساي حول أنواع الرقابة الأساسية (مالية، أداء، التزام)	الأولوية الشاملة (3) الدعم المهني للأجهزة الأعضاء
		تم الانتهاء من مراجعة الترجمة في تاريخ 03 نوفمبر 2024	50%	الجهاز العماني	2-مراجعة ترجمة معيار 150			
العمل على الانتهاء في الأجل المحددة خلال سنة 2024	بلوغ عضو اللجنة السابق ممثل الجهاز سن التقاعد	سيتم العمل على الانتهاء من مراجعة الترجمة بنهاية نوفمبر 2024	50%	الجهاز الفلسطيني	3- GUID 5203 التعاون في عمليات تدقيق الاتفاقيات البيئية الدولية			
ترحيل لسنة 2025	تغيير الفريق في عدة مناسبات	بالنظر للالتزامات المهنية للجهاز المصري خلال هذه الفترة وبالنظر لنسبة التقدم المحرزة يتم ترحيل النشاط للسنة المقبلة	50%	الجهاز المصري	4- GUID 1951- إرشادات حول تطوير مسارات التطوير المهني للمراجعين			
		تم الإنجاز	100%	الجهاز المغربي	5- GUID 2900- إرشادات لمعايير المراجعة المالية			
		تم الإنجاز	100%	أعضاء اللجنة / الأمانة العامة للمنظمة	1-متابعة التطور في إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية			

السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق	المعوقات	تقييم الإنجاز	مدى تحقق الإنجاز	المسئولية	الأنشطة المنجزة	المشاريع المقترحة	الأولوية الفرعية	الأولوية الرئيسية
				الجهاز الأعلى للرقابة بالمملكة الأردنية				
		تم الإنجاز	100	نائب رئيس اللجنة.	2-ترجمة معيار 140 بعد تعديله			
من المتوقع أن يتبني فريق العمل من تجميع المصطلحات وترجمتها خلال سنة 2025.	انشاء فريق عمل من لجنة المعايير للسهر على تنفيذ النشاط بعضوية مصر البحرين العراق المغرب السعودية الأردن	يعتبر التقدم المنجز في سنة 2024 جيدا باعتبار وضوح الرؤية للجنة المعايير ووجود أجهزة متطوعين للانضمام لهذا النشاط.	20	رئيس اللجنة ونائب رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة	3-السير في إعداد قائمة المصطلحات العربية			
ترحيل النشاط إلى سنة 2025	بالنظر للالتزامات المهنية للجهاز المصري خلال هذه الفترة وبالنظر لنسبة التقدم المحرزة يتم ترحيل النشاط للسنة المقبلة	يعتبر نسبة التقدم في إنجاز الدليل مرضية في مرحلته الثانية أمام الالتزامات الخاصة التي يعرفها الجهاز المصري خلال هذه السنة.	50	أعضاء اللجنة / الأمانة العامة للمنظمة فريق الأولوية الأولى ورئيس اللجنة والجهاز المصري	1-إعداد دليل رقابة وتقييم الأداء. المرحلة الثانية التنفيذ والتقرير	3.1.3 إصدار أدلة إرشادية		

الأولوية الرئيسية	الأولوية الفرعية	المشاريع المقترحة	الأنشطة المنجزة	المسئولية	مدى تحقق الإنجاز	تقييم الإنجاز	المعوقات	السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق
				مراجعة كافة أعضاء اللجنة النشر على موقع المنظمة من الأمانة العامة				
			2- الرد على الملاحظات على المرحلة الأولى من دليل رقابة الأداء مرحلة التخطيط كمتطلب للجودة	الجهاز المصري	90	تم الانتهاء بصفة كلية في انتظار التعليقات		سيتم النظر في التعليقات المستلمة و إعداد جداول التعقيب
		3.1.4 أحداث آليات لتقاسم المعرفة في مجال تطبيق المعايير	1- إعداد مقالات في مجال تطبيق معايير الإنتوساي مقالة استخدام العينة العنقودية في التدقيق المالي	أعضاء اللجنة / الأمانة العامة للمنظمة الجهاز المركزي للمحاسبات - مصر	100			
			2- وبيبنار حول تجربة الجهاز العماني حول تطبيق المعايير في المهام الرقابية (الكوتشينج).	الجهاز الرقابي بسلطنة عمان	80	المادة العلمية جاهزة وسيتم التواصل مع الجهاز العماني لتحديد تاريخ دقيق في أول أسبوع من نوفمبر		
			3- ورشة عمل حول دليل توثيق العمل الرقابي	الأمانة العامة و رئاسة اللجنة	100	تم إنجاز الدورة و إعداد الدليل		



السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق	المعوقات	تقييم الإنجاز	مدى تحقق الإنجاز	المسئولية	الأنشطة المنجزة	المشاريع المقترحة	الأولوية الفرعية	الأولوية الرئيسية
		توصلت المنظمة بمراسلة من الجهاز العراقي عبر من خلالها على التزام الجهاز بإرسال التقرير في النصف الثاني من شهر ديسمبر وسيتم إنجاز الورشة خلال شهر ديسمبر 2024.	80	أعضاء اللجنة / الأمانة العامة للمنظمة الجهاز المركزي للمحاسبات لدولة مصر مدربين. الجهاز التونسي مديرة للقاء الأمانة العامة للمنظمة في التنسيق	4-استكمال المهمة التعاونية حول دليل الرقابة المالية (مرحلة التنفيذ)			
-اجتماع مع الخبراء للنظر في مقترحاتهم واعتمادهم كهمزة وصل بين اللجنة وأجهزتهم في إطار تقييم النشاط -تقديم دورات عن بعد من قبل اللجنة	عدم المام الأجهزة بالمشروع	لم يتم أى جهاز بطلب خدمات استشاريه ( العمل على ادراجها مرة أخرى وعلى أن يوجد ورش عمل وويبنار في هذا المجال للاستماع الى المعوقات التي تواجه الأجهزة بالاستعانة بكل من هم في رقابة ضمان الجوده من كافة أعضاء لجنة المعايير بالأرابوساى)	100	أعضاء قاعدة بيانات الخبراء في مجال الجودة/ رئيس اللجنة / الأمانة العامة.	1-تقديم الخدمات الاستشارية في مجال الجودة	3.2.1 دعم مجهودات الأجهزة الأعضاء في مجال ضمان الجودة	الأولوية الفرعية (3.2) مساندة الأجهزة في ضمان الجودة	الأولوية الشاملة (3) الدعم المهني للأجهزة الأعضاء

الأولوية الرئيسية	الأولوية الفرعية	المشاريع المقترحة	الأنشطة المنجزة	المسئولية	مدى تحقق الإنجاز	تقييم الإنجاز	المعوقات	السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق
								- النظر في إمكانية تكوين أداة للتقييم الذاتي مع خبراء
				الأمانة العامة للمنظمة والجهاز الأردني.	80%	تم اعدادها وسيتم ارسالها بخطاب رسمي من قبل الأمانة العامة للمنظمة)		
				الأمانة العامة للمنظمة والجهاز الكويتي.	100%	تم رصد نشاط للإفروزي إي لم تتوثل المنظمة إلى الحصول على تفاصيل بخصوصه و سيتول نائب رئيس اللجنة التواصل مع الأفروزي-إي. مع مواصلة عملية الرصد.		
		3.2.2 تحديث الأدلة الإرشادية	1-تحديث ودمج دليل ضمان الجودة والدليل الإقليمي في ضوء معيار 140.	أعضاء اللجنة / الأمانة العامة للمنظمة	70%	لم يتم العمل عليه لعدم موافاتهم بالتحديث الأخير ( موافاتهم بالتحديث الأخير وادراجه بالخطة التشغيلية لعام 2025)	عدم نشر المعيار 140	سيتم ترحيل النشاط لسنة 2025
		3.2.3 إحدات آليات لتقاسم المعرفة في مجال تطبيق الجودة	2-إعداد مقالة في إطار قياس الأداء	أعضاء اللجنة / الأمانة العامة للمنظمة الجهاز الأعلى بالمملكة الأردنية.	100%			

الأولوية الرئيسية	الأولوية الفرعية	المشاريع المقترحة	الأنشطة المنجزة	المسئولية	مدى تحقق الإنجاز	تقييم الإنجاز	المعوقات	السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق
الأولوية الشاملة (3) الدعم المهني للأجهزة الأعضاء	الأولوية الفرعية (3.3) مساندة الأجهزة الأعضاء في تطبيق أنواع الرقابة الخاصة وفي التعامل مع القضايا الناشئة	3.3.1 متابعة الإصدارات المهنية للإنتوساي في مجال معايير الرقابة الخاصة	1-متابعة النسخ العربية من الإصدارات المهنية للإنتوساي في مجال معايير الرقابة الخاصة والتأكد من مطابقتها للإصدارات باللغة الإنجليزية	أعضاء اللجنة/ الأمانة العامة	%100			
		3.3.2 وضع برامج تدريبية في المواضيع الخاصة	1-تنفيذ تدريب حول دليل "تقييم السياسات العمومية" • إعداد مذكرة المفاهيم، العرض على تنمية القدرات الاتفاق مع الجهاز الجزائري على تنفيذ الدورة	رئاسة اللجنة/ الأمانة العامة للمنظمة/ لجنة تنمية القدرات/ الجهاز الأعلى للرقابة لدولة الجزائر	%100	سيتم عقد الورشة بالجزائر خلال شهر نوفمبر من سنة 2024.		
		3.3.3 أحداث آليات لتقاسم المعرفة في مجال معايير الرقابة الخاصة (الحوكمة / التنمية المستدامة/ الصناعات الاستخراجية/.....)	1-إعداد مقالات عن بعض المعايير الخاصة بقضايا خاصة: مقالة عن استخدام الذكاء الصناعي في عملية التدقيق	أعضاء اللجنة/ الأمانة العامة للمنظمة الجهاز الأعلى للرقابة لدولة الكويت.	%100	تم إنجاز المقالة		

السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق	المعوقات	تقييم الإنجاز	مدى تحقق الإنجاز	المسئولية	الأنشطة المنجزة	المشاريع المقترحة	الأولوية الفرعية	الأولوية الرئيسية
ترحيل لسنة 2025	تغيير الفريق في عدة مناسبات	بالنظر للالتزامات المهنية للجهاز المصري خلال هذه الفترة وبالنظر لنسبة التقدم المحرزة يتم ترحيل النشاط للسنة المقبلة	60%	أعضاء اللجنة / الأمانة العامة للمنظمة فريق الأولوية الثالثة الجهاز ورئيس اللجنة إعداد مراجعة كافة أعضاء اللجنة. النشر على موقع المنظمة من الأمانة العامة	1-إصدار دليل للرقابة المالية على الصناعات الاستخراجية مرحلة التنفيذ والتقرير	3.3.4 إصدار أدلة إرشادية في مجالات الرقابة الخاصة		
ترحيل لسنة 2025	تغيير الفريق في عدة مناسبات	بالنظر للالتزامات المهنية للجهاز المصري خلال هذه الفترة وبالنظر لنسبة التقدم المحرزة يتم ترحيل النشاط للسنة المقبلة	90%	الجهاز المركزي للمحاسبات - مصر	2-متابعة الملاحظات على مرحلة التخطيط من دليل الصناعات الاستخراجية			



البند السادس

مرفق عدد 2

## متابعة تنفيذ مشاريع لجنة تنمية القدرات المؤسسية للأرابوساي إلى موافى شهر أكتوبر 2024

مفتاح الجدول:

تم التنفيذ	أخضر
تعطل التنفيذ	أصفر
في طور التنفيذ	أزرق

لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالتعاون مع الأمانة العامة			مسئولية التنفيذ	دعم قدرات الأجهزة في تعزيز استقلاليتها				الأولوية الشاملة 1		
الاطلاع على تجارب الأجهزة الأعضاء في مجال دعم الاستقلالية			النتائج المتوقعة	- تقييم المستوى العام للاستقلالية في الأجهزة الأعضاء وتبادل الدروس المستفادة على مستوى رؤساء الأجهزة - التعريف بالقيمة المضافة للأجهزة في حوكمة المال العام				الأولوية الفرعية 1-1		
								2-1		
السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق	المعوقات التي حالت دون تحقيق الأولوية الفرعية بشكل كامل	الجهة المنفذة	نسبة الإنجاز	ما تم إنجازه	الفترة				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
					4	3	2	1		
		شراكة بين المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ومبادرة تنمية الانتوساي IDI	100 بالمائة	تم تنظيم ندوة رفيعة المستوى حول استقلالية الأجهزة العليا للرقابة خلال الفترة 2024/06/4-3. - الجهاز المستضيف: المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية. تم إعداد التقرير ويعرض بالبند 4 من الاجتماع 24 للجنة.	✓				- اجتماع رفيع المستوى (اجتماع طاولة مستديرة) حول الاستقلالية	1-1-1

الأولوية الشاملة 2			مسئولية التنفيذ	دعم حوكمة الأجهزة الأعضاء			
لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالتعاون مع الأمانة العامة							
الأولوية الفرعية 1-2			النتائج المتوقعة	تعزيز قدرات الأجهزة الأعضاء في مجالات الشفافية والنزاهة			
م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة	ما تم إنجازه	نسبة الإنجاز	الجهة المنفذة	المعوقات التي حالت دون تحقيق الأولوية الفرعية بشكل كامل	السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق
1-1-2	تنظيم ورشة عمل لتدريب مدربين على منهجية الإنتوسنت ودليل مؤشرات النزاهة المؤسسية		في طور التنفيذ: يتواصل التنسيق مع الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية والجهاز المركزي للمحاسبة بمصر العربية	30 بالمائة	الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية والجهاز المركزي للمحاسبة بمصر العربية.	نشاط مبرمج في الربع الأخير من العام	تمّ ترحيل المشروع لاستكمال التنفيذ عام 2025
2-1-2	إعداد تقرير موحد على مستوى الأجهزة الأعضاء بنتائج		بجمهورية مصر العربية لتنفيذ النشاطين (1-1-2 و 2-1-2) المبرمجين		الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية والجهاز المركزي للمحاسبة بمصر العربية.		

								التقييم لتطبيق الأنتوسنت		
		ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق بالتنسيق مع الأمانة العامة.	100 بالمائة	تم تعميم الدليل على الأجهزة الأعضاء في فبراير 2024 كما تم إدراج الدليل بالموقع الرسمي للمنظمة العربية (قسم الأدلة).				✓	تعميم دليل قياس النزاهة المؤسسية	3-1-2



لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالتعاون مع الأمانة العامة			مسئولية التنفيذ	دعم حوكمة الأجهزة الأعضاء				الأولوية الشاملة 2		
تطبيق إطار قياس الأداء			النتائج المتوقعة	دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال الإدارة الإستراتيجية والرصد				الأولوية الفرعية 2-2		
السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق	المعوقات التي حالت دون تحقيق الأولوية الفرعية بشكل كامل	الجهة المنفذة	نسبة الإنجاز	ما تم إنجازه	الفترة				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
					4	3	2	1		
تمّ ترحيل المشروع لاستكمال تنفيذه من قبل الجهاز العماني خلال الربع الأخير من عام 2025 حتى يتسنى الحصول على النسخة المحدثة من الإطار أو التنفيذ (حيث سيكون الإطار المحدّث جاهزاً نهاية العام المقبل مبدياً حسب الأي دي أي)	- إلى موفّي أكتوبر 2024 لم تُتمّ مبادرة تنمية الإنتوساي أعمال تحديث إطار قياس الأداء. -نشاط مبرمج في الربع الأخير من العام	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	30 بالمائة	في طور التنفيذ: أبدأ الجهاز العماني مبدئياً استعداداً استضافة ورشة العمل وفي انتظار تحديث الإطار من مبادرة الأي دي أي لاستكمال التنفيذ.	✓				تنظيم ورشة عمل على تطبيق إطار قياس الأداء	1-2-2

لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالتعاون مع الأمانة العامة			مسئولية التنفيذ	دعم حوكمة الأجهزة الأعضاء				الأولوية الشاملة 2		
حوكمة نظم إدارة الموارد البشرية			النتائج المتوقعة	دعم قدرات الموارد البشرية				الأولوية الفرعية 3-2		
السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق	المعوقات التي حالت دون تحقيق الأولوية الفرعية بشكل كامل	الجهة المنفذة	نسبة الإنجاز	ما تم إنجازه	الفترة				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
					4	3	2	1		
ترحيل المرحلة الثانية من المشروع إلى عام 2025 لاستكمال تنفيذه مع مواصلة البحث عن تمويل.	المرحلة الأولى: الدراسة تم إعدادها. أما بالنسبة للمرحلة الثانية والمتعلقة "بإنشاء قاعدة مواد معرفية خاصة بتنمية القدرات المؤسسية وفتحها على موقع المنظمة" فإثنا مرتبطة أولاً بإعداد الدراسة المذكورة وبالتالي كان لا بد من انتظار انتهاء المرحلة الأولى وثانياً بالبحث عن تمويل.	الأمانة العامة	50 بالمائة	تم إعداد الدراسة وتم عرض التقرير على اللجنة	✓				<p>1-3-2</p> <p>إنشاء قاعدة مواد معرفية خاصة بتنمية القدرات المؤسسية وفتحها على موقع المنظمة: *مرحلة أولى:</p> <p>اعداد دراسة من قبل مكتب دراسات</p> <p>*مرحلة ثانية:</p> <p>إنشاء قاعدة مواد معرفية خاصة بتنمية القدرات المؤسسية</p>	

								واناحتها على موقع المنظمة		
		الأمانة العامة	100 بالمائة	تم تنفيذ اللقاء التدريبي بمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية خلال الفترة 22-2024/07/26 بحضور 22 مشارك من 11 جهازا أعلى للرقابة ومهيئة تدريبية متكونة من (3) خبراء من مصر والعراق وفلسطين. تم إعداد التقرير الختامي للقاء وتم عرضه على اللجنة.	✓				لقاء تدريبي حول الدليل المتعلق بتنظيم إدارة الموارد البشرية.	2-3-2

الأولوية الشاملة 2		دعم حوكمة الأجهزة الأعضاء		مسئولية التنفيذ		لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالتعاون مع الأمانة العامة				
الأولوية الفرعية 3-2		دعم قدرات الموارد البشرية		النتائج المتوقعة		تخريج مدربين في مجال التعلم الإلكتروني				
م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة				ما تم إنجازه	نسبة الإنجاز	الجهة المنفذة	المعوقات التي حالت دون تحقيق الأولوية الفرعية بشكل كامل	السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق
		4	3	2	1					
3-3-2	إقامة دورة تدريبية لتدريب مدرب في مجال التعلم الإلكتروني.					تعطّل التنفيذ: في البداية تم ضبط فترة التنفيذ: شهر ونصف بداية من 2024/10/1 ثم تم اختيار المدربين وتقسيم المحاور (8) بينهم وبلغ المشروع مرحلة مراجعة المادة العلمية. ثم رفضت الأي دي أي أن يتم استعمال المادة العلمية نظرا لوجود حقوق	0 بالمائة	الأمانة العامة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	*وجود حقوق ملكية فكرية على المادة العلمية المزمع استعمالها لتنفيذ الدورة. للإشارة فإنّ المدربين المزمع تكوينهم لن يتم اعتمادهم من قبل مبادرة الأي دي أي لعدم امكانية تثبيت هذه الأخيرة من مسار الجودة المعتمد من قبلها عند تكوين مدربين.	مواصلة تكليف الجهاز المصري بتنفيذ المشروع العام المقبل واعتماده على نفس فريق المدربين مع تعديل المادة العلمية التي سيتم اعتمادها بالإستئناس بالمادة العلمية للأي دي أي (تدريب مدرب في مجال التعلم الإلكتروني معتمد بالمنطقة العربية)

				الملكية الفكرية المتعلقة بها.							
		الأمانة العامة	100 بالمائة	تم التنفيذ: قاعدة البيانات متوفرة حاليا على الموقع الرسمي للمنظمة (قسم الخبراء وأخصائيو التدريب) ويتم تحديثها حسب المعطيات الواردة تباعا من الأجهزة الأعضاء.			✓			بناء قاعدة بيانات لأخصائي التعلم الإلكتروني للاستفادة بخبراتهم	4-3-2

## متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية لسنة 2024

الأمانة العامة للمنظمة	مسئولية التنفيذ	إدارة فعالة للأربوساي	الأولوية الشاملة (6)
لوائح وإجراءات وتنظيم متلائم مع مهام المنظمة	النتائج المتوقعة	دعم القدرات البشرية والتنظيمية للمنظمة	الأولوية الفرعية (1.6)

م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة (الربع)				ما تم إنجازه	نسبة الإنجاز	الجهة المنفذة	المعوقات التي حالت دون تحقيق الأولوية الفرعية بشكل كامل	السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق
		4	3	2	1					
1-1-6	تطوير هيكلية وتنظيم المنظمة (توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين هياكل المنظمة واستكمال الأنظمة الداخلية لهياكل المنظمة)									
1-1-1-6	إعداد اللوائح التنظيمية والنظم الداخلية لهياكل المنظمة وتعديل الموجودة.	*	*	*		50%	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الأمانة العامة</li> <li>- اللجان الرئيسية والفرعية</li> <li>- المجلس التنفيذي.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الضغط الذي شهدته رزنامة عمل الأمانة العامة طيلة سنة 2024.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تشكيل فريق لتعديل النظام الأساسي وإعداد مقترح لائحة التنظيمية لكل من الجمعية العامة والمجلس التنفيذي.</li> </ul>	
							<ul style="list-style-type: none"> <li>- تم إعداد مشروع النظام الموحد الخاص بموظفي الأمانة العامة.</li> <li>- تحديد البنود التي تتطلب تعديل على مستوى النظام الأساسي.</li> <li>- إقتراح مجموعة من القواعد والإجراءات المتعلقة بإعداد مجلة الرقابة المالية وتقييم ما ينشر فيها.</li> <li>- إقتراح توجهات تتعلق بتمثيل الأجهزة الأعضاء للمنظمة في هياكل ولجان وفرق عمل الإنتوساي.</li> <li>- تعديل اللوائح التنظيمية لجميع لجان المنظمة.</li> </ul>			

<p>- تأجيل استكمال تحديث الإجراءات المالية إلى حين الانتقال إلى موازنة الأهداف والنشاط والمبرمج تفعيله خلال سنة 2025.</p>	<p>- جاري العمل على الانتقال إلى موازنة الأهداف والنشاط وبالتالي يصبح تحديث الإجراءات المالية في الوقت الحاضر غير ممكن (مشروع مستمر طيلة فترة المخطط).</p>	<p>- الأمانة العامة</p>	<p>0%</p>	<p>-</p>	<p>*</p>	<p>*</p>	<p>*</p>	<p>*</p>	<p>استكمال تحديث الإجراءات المالية</p>	<p>2-1-1-6</p>
<p><b>دعم استمرارية الاستفادة من الخبرات الفنية</b></p>										
<p>- تكثيف عدد الدورات التدريبية التي يتم فيها الاستفادة من الخبرات. - تمكين الخبراء الذين يتم الاستعانة بهم مقابل مكافآت مالية. - تقديم تصور مكتوب حول مجالات الخبرة ومعايير ومقاييس تصنيف الخبراء حسب تلك المجالات.</p>	<p>- ضعف تجاوب الأجهزة العربية مع خطاب تمكين الأمانة العامة من قائمة الخبراء المتوفرة لديها حيث لم تتلقى الأمانة العامة سوى 10 من الإجابات من أصل 22 جوابا متوقعا من الأجهزة الأعضاء. - غياب معايير ومقاييس محددة لتصنيف مرشحي الأجهزة كخبراء.</p>	<p>- الأمانة العامة. - اللجان. - الأجهزة.</p>	<p>60%</p>	<p>- تم تعميم خطاب على الأجهزة لمدا الأمانة العامة بقائمة الخبراء لديهم في جميع المجالات وجرى تجميع المعطيات. - تنظيم دورتين تدريبيتين تم فيهما الاستعانة بخبراء من الأجهزة العربية من الذين ساهموا في إعداد الأدلة: ❖ لقاء تدريبي حول إدارة الموارد البشرية وفقا لدليل الإنتوساي وتم الاستعانة بـ 04 خبراء من الأجهزة العربية بكل من الأردن وفلسطين ومصر والعراق. ❖ لقاء تدريبي حول توثيق العمل الرقابي وفقا لدليل المنظمة وسيتم الاستعانة بـ 03 خبراء من الأجهزة</p>	<p>*</p>	<p>*</p>	<p>*</p>	<p>*</p>	<p>مواصلة تفعيل آليات للاستفادة بهذه الخبرات.</p>	<p>1-2-1-6</p>

				العربية بكل من الكويت ومصر والأردن وخبير من الأمانة العامة.					
--	--	--	--	---	--	--	--	--	--

م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة (الربع)				ما تم إنجازه	نسبة الإنجاز	الجهة المنفذة	المعوقات التي حالت دون تحقيق الأولوية الفرعية بشكل كامل	السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق
		1	2	3	4					
5-1-6	مواصلة برنامج مهمات مراجعة ضمان الجودة									
1-5-1-6	تنفيذ مهمتي مراجعة ضمان الجودة لدى الجهاز الفلسطيني والجهاز الليبي واستكمال المهمة لدى الجهاز العراقي نشاط متواصل (نشاط سنة 2023).	*	*	*	*	10%	- الأمانة العامة - الفريق الذي سيتم اختياره من قائمة الخبراء - الأجهزة المعنية	- تم مراسلة الجهاز السوري وعبر في ردّه عن رغبته في تحويل المهمة إلى مهمة إسناد لتركيز مسار مراجعة ضمان الجودة لديه. تم مراسلة الجهاز العراقي لتنفيذ مهمة مراجعة الجودة ورغم التذكير أكثر من مرة لم تتلقى أي رد. - التزامات خبراء مراجعة ضمان الجودة المدرجين بقائمة الخبراء المعتمدة من المجلس التنفيذي.	- التنسيق مع الجهاز العراقي حول التنفيذ. - رفع مقترح للمجلس التنفيذي بإعادة تعميم خطاب على الأجهزة لتحديد قائمة أخرى من الأجهزة التي ترغب في الاستفادة من هذا النشاط. - رفع مقترح للمجلس التنفيذي لتغيير النشاط ليصبح مساعدة الأجهزة التي لا تمتلك نظام ضمان الجودة على إرساء مثل هذا النظام وفقا لطلب من الجهاز السوري.	



				تنفيذ المهمة دون رد حتى نهاية شهر أكتوبر 2024. - تم عقد اجتماع بتاريخ 2024/11/01 مع معالي رئيس ديوان المحاسبة الليبي وتم الاتفاق على الشروع في تنفيذ المهمة لدى الجهاز الليبي في أقرب الأجل. كما تم تأكيد ذلك بمراسلة تلقتها الأمانة العامة من الديوان الليبي.						
إرساء إطار لأخلاقيات المهنة وتفعيله										7-1-6
ملاحظة: في انتظار اعتماد مدونة السلوك من قبل المجلس التنفيذي حتى تصبح وثيقة رسمية معتمدة.	-	- الأمانة العامة - منظمة الأفروسي- أي	100 %	- تم الانتهاء من إعداد مشروع مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني للمنظمة العربية.	*	*	*	*	إعداد مدونة الأخلاقيات والسلوك المهني للمنظمة العربية.	7-1-6

الأولوية الشاملة (6)	إدارة فعالة للأربوساي	مسئولية التنفيذ	الأمانة العامة للمنظمة
الأولوية الفرعية (2.6)	نظام معلومات يدعم أداء المنظمة	النتائج المتوقعة	نظام معلومات فعال

م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة (الربع)				ما تم إنجازه	نسبة الإنجاز	الجهة المنفذة	المعوقات التي حالت دون تحقيق الأولوية الفرعية بشكل كامل	السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق
		1	2	3	4					
1-2-6	مواصلة وضع مسار متابعة أداء الأجهزة									
1-1-2-6	مواصلة وضع مسار متابعة أداء الأجهزة (مواصلة التنسيق مع الأجهزة التي عبرت عن رغبتها في تنفيذ التقييمات استنادا إلى إطار قياس الأداء المحدث)	*	*	*	*	- قامت الأمانة العامة بإعادة مخاطبة الأجهزة دون رد.	10%	- الأمانة العامة - الأجهزة الأعضاء - لجنة تنمية القدرات	- عدم مشاركة الأجهزة في هذا النشاط. - قلة الخبرة في تفعيل الإطار. - عدم إنهاء مبادرة تنمية الإنتوساي لتحديث الإطار.	- برمجة دورات تدريبية لفائدة الأجهزة لتكوين خبراء في تفعيل الإطار.
2-1-2-6	اقتناء منظومة إعلامية متابعة أداء الأجهزة	*	*	*	*	لا يمكن الشروع في الإنجاز إلا بعد استكمال المشروع السابق.	-	- الأمانة العامة - لجنة تنمية القدرات	- هذا المشروع مرتبط بالمشروع 1-1-2-6 والذي لم يتم إنجاز فيه أي شيء. - في انتظار تحديث الدليل من مبادرة تنمية الإنتوساي.	- الاستغناء على اقتناء منظومة إعلامية لمتابعة أداء الأجهزة واستبدال ذلك بالاستفادة من إطار قياس الأداء الإلكتروني الذي هو طور التنفيذ من قبل مبادرة تنمية الإنتوساي.
2-2-6	إرساء نظام متابعة المشاريع									
1-2-2-6	اقتناء منظومة إعلامية لمتابعة تنفيذ أهداف المخطط الاستراتيجي	*	*	*	*	قامت الأمانة العامة بإعداد تصور حول تصميم منظومة إعلامية لمتابعة تنفيذ أولويات وأهداف المخطط الاستراتيجي.	40%	- الأمانة العامة - اللجان.	- صعوبة الاتفاق حول تحديد الحاجيات النهائية المتعلقة بالمنظومة.	- المساعي جارية لاستكمال تنفيذ المشروع بتطوير المنظومة الإعلامية وانجازها.

3-2-6	تطوير منصة التعلم الالكتروني	*	*	*	*	لم يتم الإنجاز	00 %	- الأمانة العامة	- توفر الجهة المؤهلة للقيام بأعمال التطوير. - توفر التمويل اللازم لعمليات التطوير.	السعي إلى العثور على الجهة (أحد الأجهزة الأعضاء على سبيل المثال) التي ستتولى أعمال التطوير والتمويل اللازم لذلك.
-------	------------------------------	---	---	---	---	----------------	------	------------------	---	--

الأولوية الشاملة (6)	إدارة فعالة للأربوساي	مسئولية التنفيذ	الأمانة العامة للمنظمة
الأولوية الفرعية (3-6)	تعزيز العلاقات مع الشركاء الأساسيين والأطراف ذات العلاقة	النتائج المتوقعة	علاقات تدعم موقع الأجهزة والمنظمة لدى الأطراف ذات العلاقة

م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة (الربع)				ما تم إنجازه	نسبة الإنجاز	الجهة المنفذة	المعوقات التي حالت دون تحقيق الأولوية الفرعية بشكل كامل	السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق
		1	2	3	4					
1-3-6	- دعم التعامل مع المانحين من خلال مواصلة الأنشطة التي برمجت خلال المخطط السابق.	*	*	*	*	30 %	- الأمانة العامة - الفريق الذي تم تشكيله.	- التزامات الفريق المكلف وممثلي أصحاب المصلحة والشركاء. -	- إعداد دليل إدارة ومتابعة ملفات طلبات تمويل المنظمة وعدد الأنشطة. - تأهيل فريق عمل لتولي هذه المهمة.	
2-3-6	- ضبط الأنشطة التي ترغب المنظمة في التعريف بنتائجها أو الأنشطة التي ترغب في متابعتها.	*	*	*	*	100 %	- الأمانة العامة - الأجهزة - اللجان	- ضعف مساهمة الأجهزة في تحديد الاحتياجات. - تنوع الاحتياجات. - لا يوجد خطة لتمويلها.	-	
3-3-6	- تحديد المنظمات التي لها علاقة بالأنشطة والتي تم التواصل والاتفاق معها.	*	*			100 %	- الأمانة العامة - اللجان	-	-	

				<p>التأخير في تنفيذ الأنشطة المبرمجة في إطار الشراكة.</p> <p>- تم تنظيم اجتماع تنسيقي مع الإسكوا لمناقشة مقترح تجديد الاتفاقية المبرمة معها وعرض ذلك على المجلس التنفيذي القادم.</p> <p>- تم تنفيذ الأنشطة المبرمجة والمتفق عليها بين المنظمة ومنظمة الأفرساي-E.</p>						
1-5-3-6	- إصدار نشرة للمنظمة باللغة الانجليزية.	*	*	تم نشر العدد 10 من النشرة خلال شهر فبراير 2024 والاستعدادات جارية لإصدار العدد 11 من النشرة.	50%	- الأمانة العامة - الأجهزة - اللجان	ضعف مساهمة الأجهزة الأعضاء في استكمال محتوى النشرة.	- حث الأجهزة واللجان على المساهمة في إصدار النشرة والاستعانة بمحتوى مجلة الرقابة المالية.		
2-5-3-6	- إصدار تقرير المستجدات الفنية لمنظمة الإنتوساي.	*		لم يتم إصدار تقرير حتى الساعة بالنسبة إلى سنة 2024.	0%	- الأمانة العامة - الأجهزة - اللجان	ضعف مساهمة الأجهزة الأعضاء في استكمال محتوى التقرير.	العمل على إصدار تقرير واحد على الأقل خلال الفترة المتبقية من السنة.		
6-3-6	- إدارة موقع وصفحة المنظمة وصفحة الفيسبوك ومنصة أكس.	*	*	*	*	الأمانة العامة الأجهزة اللجان	تم الاستلام النهائي لموقع المنظمة في حلتها الجديدة وجاري العمل على تغذيته بالبيانات والوثائق وتحديثه وإدارته أولاً بأول.	يتم استغلال وإدارة صفحتي المنظمة على الفيسبوك ومنصة أكس.	- تم نشر جميع الفعاليات والأخبار الخاصة بالمنظمة على الموقع وصفحات التواصل الاجتماعي الخاص بها.	

## الجهة المنفذة:

السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق	المعوقات التي حالت دون تحقيق الأولوية الفرعية بشكل كامل	الجهة المنفذة	نسبة الإنجاز	ما تم إنجازه	الفترة ( الربع )				المشاريع	الأولوية الفرعية*	رقم الأولوية	
					4	3	2	1			فرعية	رئيسية
الترحيل لخطة عام 2025	صعوبة استغلال ورقة الاكسل واعتماد نفس الأنموذج الأصلي للترجمة	+ فريق الترجمة الأمانة العامة	70 %	في انتظار استلام آخر جزئين من الترجمة				*	3-4-1-4: تكوين فريق عمل لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروساي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك تحت إشراف الأمانة العامة.		4	

		رئاسة اللجنة	100 %	تم انجاز المشروع					3-1-4: توزيع استبيان بشأن وضعية رقابة الأجهزة على أهداف التنمية المستدامة واستطلاع حاجياتها		4
		ديوان المحاسبة الليبي بالتنسيق مع الأمانة العامة للمنظمة	100 %	تم انجاز المشروع		*			1-4-1-4: تنظيم ورشة تدريبية على نموذج مبادرة تنمية الإنفوساي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة (ISAM)		4

		رئاسة اللجنة	15%	تم تقديم مذكرة حول التقدم في النشاط. -التنسيق والمتابعة متواصل والجدول الزمني لتنفيذ المشروع من مشمولات الأي-دي- أي					1-6-1-4: تنسيق ومتابعة الرقابة التعاونية حول التغيرات المناخية وتنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية (برنامج الأي-دي-أي)		4
		ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية	100%	تم انجاز المشروع			*		1-9-1-4: دراسة وتقييم المخططات الاستراتيجية للأجهزة الأعضاء من حيث تضمينها بعمليات رقابية متعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة		4




		ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق وديوان المحاسبة بدولة الكويت	100 %	تمت دراسة قصة النجاح الواردة وتقرر ارجاء نشرها من طرف اللجنة	*			4-9-1-4: نشر قصص نجاح الأجهزة في رقابته على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة		4
		الأمانة العامة	100 %	تم اعتماد تقرير نشاط عام 2023 من طرف اللجنة	*		10-1-4: إعداد تقرير نشاط اللجنة لعام 2023.		4	



		جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	100 %	تم تنفيذ الورشة		*			2-4-1-4: تنظيم ورشة تدريبية بالتعاون مع الأفرو ساي-إي حول إطار مراجعة إدارة المالية العامة بعلاقة مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (PFM Framework)		4
		رئاسة اللجنة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	60%	تم تحديد تاريخ الورشة والجهاز المستضيف ، وسيم استكمال الاجراءات وعقد الورشة في تاريخها خلال شهر ديسمبر		*			4-5-1-4: ورشة تدريبية في الرقابة على مجهودات الحكومات في تنفيذ للهدف 16		4

		الفريق من ديوان المحاسبة بدولة الكويت ورئاسة اللجنة	100 %	اعتمدت اللجنة مقترح الفريق المكلف بالنشاط بنشر 6 تقارير واستبعاد تقريرين آخرين لعدم استجابتهما لشروط الإدراج بقاعدة البيانات					3-6-1-4: انشاء قاعدة بيانات خاصة بالتقارير البنينة ضمن المنظمة للاستفادة منها من قبل الاجهزة الاعضاء.		4
الترحيل لخطة عام 2025	صعوبة ايجاد تاريخ مشترك مع الأفرو ساي-إي	ديوان المحاسبة بلبيبا	20%	تم الاتفاق مع الأفرو ساي-إي على اجراء الورشة خلال منتصف شهر 10 وإعداد مذكرة المفاهيم على هذا الأساس، لكن نظرا لضيق الوقت لم يتم استكمال بقية اجراءات تنفيذ الورشة	*				1-7-1-4: عقد ورشة تدريب حول الرقابة على الهدف 6 باعتماد نموذج مبادرة تنمية الانتوساي (ISAM)		4

				تم تحديد تاريخ المنتدى والجهاز المستضيف ، وسيم استكمال الاجراءات وعقد المنتدى في تاريخه خلال شهر ديسمبر	*				1-8-1-4: تنظيم منتدى دولي حول التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة		4
تم الاستغناء عن النشاط	لم يتم برمجة جلسة متخصصة للأجهزة العليا للرقابة ضمن منتدى الاسكوا 2024، نظرا لانتهاج تاريخ مذكرة التفاهم مع نهاية عام 2023	الأمانة العامة		لم يتم انجاز النشاط				*	11-1-4: المشاركة في منتدى الاسكوا للتنمية المستدامة لعام 2024		

تم إنجاز الأولوية/ الخطوة بشكل كامل  تم إنجاز الأولوية/ الخطوة بشكل جزئي  تم ترحيل الأولوية/ الخطوة إلى الخطوة التشغيلية القادمة  تم إلغاء الأولوية/ الخطوة لأسباب خارجة عن إرادة الجهة المنفذة

\* عبارة عن العمليات أو المراحل الرئيسية المطلوب تنفيذها بشكل متسلسل لتحقيق الهدف بشكل كامل.

متابعة تنفيذ الخطة التشغيلية لسنة 2024								
لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات <b>فريق إعداد الدليل الإرشادي</b>		مسئولية التنفيذ	مساندة الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات				الأولوية الشاملة (5)	
زيادة معرفة وقدرة الأجهزة الأعضاء على إجراء التدقيق باستخدام دليل تقنية المعلومات الصادر من الأنتوساي ووفق أفضل الممارسات		النتائج المتوقعة	تطوير مناهج وأساليب في التدقيق على تقنية المعلومات				الأولوية الفرعية (5.1)	
السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق	المعوقات التي حالت دون تحقيق الأولوية الفرعية بشكل كامل	الجهة المنفذة	نسبة الإنجاز	ما تم إنجازه	الفترة (الربع)		المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	
					4	3	2	1
اعداد دليل ارشادي حول الرقابة على تكنولوجيا المعلومات							1-1-5	

<p>-حث الأجهزة على تمكين أعضاء الفريق من التفرغ الجزئي لتمكينهم من إنجاز الأعمال المنوطة إليهم</p>	<p>-عدم تخصيص الوقت الكافي من طرف أعضاء الفريق نظرا لانشغالاتهم المهنية داخل أجهزتهم الرقابية.</p>	<p>أعضاء فريق المشروع</p>	<p>80 %</p>	<p>تم تشكيل فريق متخصص لإعداد الدليل، الفريق بقيادة الجهاز المغربي وعضوية كل من: الأردن، مصر، الجزائر. وتم تقسيم محاور الدليل بين الاجهزة -انهاء المرحلة الأولى من إعداد الدليل والمتعلقة ب: -تحديد الهدف من إعداد الدليل -تحديد الفئات المستهدفة</p>		<p>تشكيل فريق متخصص في إعداد الدليل</p>	<p>1-1-1-1-5</p>
				<p>-تم تحديد المعايير والمراجع والمصادر التي سيتم الرجوع إليها، في اعداد الدليل</p>		<p>تحديد المعايير و المراجع</p>	<p>2-1-1-1-5</p>
				<p>-تم تحديد مجالات الرقابة على تكنولوجيا المعلومات المزمع إدراجها في الدليل</p>		<p>تحديد مجالات الرقابة على تكنولوجيا المعلومات المزمع</p>	<p>3-1-1-1-5</p>

محدود الوصول - Restricted

									إدراجها في الدليل	
				تم تحديد أهم المحاور وفهرس أولي للدليل					تحديد أهم المحاور وفهرس أولي للدليل	4-1-1-1-5
				تم تحديد الجدول الزمني لإنجاز الدليل					تحديد الجدول الزمني لإنجاز الدليل	5-1-1-1-5
				- تم في إطار المرحلة الثانية من إعداد الدليل توزيع المحاور المزمع تنفيذها على أعضاء الفريق					توزيع المحاور المزمع تنفيذها على أعضاء الفريق	6-1-1-1-5
				-تم إعداد جدول المحتويات النهائي في مارس 2024					إعداد جدول المحتويات النهائي في يناير 2024	7-1-1-1-5
				تم إعداد مسودة المحور الأولية في غشت 2024					إعداد مسودة المحور الأولية	8-1-1-1-5

محدد الوصول - Restricted

									في أبريل 2024	
	انتظار إرسال تلخيص بخصوص المحور الأول والمحور الرابع			في طور إعداد مسودة المحور النهائية والمتوقع ان تنجز في دجنبر 2024					إعداد مسودة المحور النهائية في مايو 2024	9-1-1-1-5
				المتوقع أن تنجز في دجنبر 2024					إعداد مسودة أولية للدليل في يونيو 2024	10-1-1-1-5
				لا يمكن تحديد أجل تنفيذ هذه الخطوة					إعداد مسودة نهائية للدليل في أكتوبر 2024	11-1-1-1-5





الأولوية الشاملة (5)		مسئولية التنفيذ		مساندة الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات		الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية		م
الأولوية الفرعية 5.2		النتائج المتوقعة		ما تم إنجازه		4	3	2	1			
<p>● الرفع من قدرة الأجهزة الرقابية في ضبط برامج تدريبية للرقابة على تكنولوجيا المعلومات</p> <p>● خلق بيئة عمل فعالة تعطي الأجهزة الرقابية القدرة على تعديل خططها بصورة مستمرة ومرنة في ظل تطور أنظمة التشغيل المحوسبة</p>												
السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق	المعوقات التي حالت دون تحقيق الأولوية الفرعية بشكل كامل	الجهة المنفذة	نسبة الإنجاز	ما تم إنجازه	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية		م	
تفعيل مذكرات التفاهم لإنجاز الدورات ضمن مواعيد محددة والبدء بالمرحلة الثانية وهي مرحلة التنفيذ		أعضاء فريق المشروع	نسبة الإنجاز %100	-انتهاء المرحلة الأولى وذلك بتحديد أولويات العمل الرقابي في الأجهزة الأهداف المرجوة وربط هذه الأهداف بمجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات - تحديد أسس تنفيذ النظم والضوابط المطبقة عليها.	✓	✓		✓	1- مشروع ضبط الاحتياجات التدريبية		1-2-5	
								✓	- استكمال مشروع تحديد الاحتياجات التدريبية وأهم المحاور التدريبية المطلوبة .		2-2-5	

<p>تشجيع الأجهزة على مشاركة منتسبيها في الدورات والورشات العمل ومسابقات البحث العلمي بمجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات</p>		<p>لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات أعضاء فريق المشروع بالتنسيق مع الأمانة العامة</p>		<p>-تحديد الفئات المستهدفة في مجالات تدقيق تكنولوجيا المعلومات -تقييم خيارات وأساليب التدريب مع بيان مدى إمكانية ربط البرامج التدريبية لتساعد على الحصول على شهادة CISA ومتطلبات نجاح الخطة. تحديد أهم محاور العلمية المطلوبة والموضوعات (تكنولوجي-إعداد مدربين)</p>					<p>-إمضاء مذكرة مفاهيم للتعاون مع مجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات باليوروساي -تدعيم التعاون في مجالات تقاسم التجربة والخبرات بين فريق عمل تكنولوجيا المعلومات باليوروساي ولجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بالأرابوساي وذلك من خلال اتاحة الجانب الأوروبي للأجهزة العربية إمكانية الاستفادة من دورات التعلم الإلكتروني المتوفرة بمنصة التعلم الإلكتروني لليوروساي والتعاون ضمن مشروع مركز البحوث والتدريب لمجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات باليوروساي</p>	<p>3-2-5 3-2-5</p>
--	--	---	--	--	--	--	--	--	---	------------------------



الأولوية الشاملة (5)		مساندة الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات		مستولية التنفيذ	لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات <u>فريق تعزيز مشاركة الخبرات</u>					
الأولوية الفرعية 5.3		تطوير مناهج وأساليب في التدقيق على تقنية المعلومات		النتائج المتوقعة	مناقشة التقارير والاعمال بشكل عام والخروج بتوصيات عملية					
م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة (الربع)				نسبة الإنجاز	ما تم إنجازه	الجهة المنفذة	المعوقات التي حالت دون تحقيق الأولوية الفرعية بشكل كامل	السيناريوهات البديلة أو الحلول المستخدمة لرفع العائق
		4	3	2	1					
1-3-5	مشروع تعزيز مشاركة الخبرات والتجارب بين الأجهزة الأعضاء	✓	✓	✓		تم تشكيل فريق متخصص لهذا المشروع، الفريق بقيادة الجهاز العراقي وعضوية كل من: الأردن، عمان، فلسطين، السودان، المغرب.	100%	أعضاء فريق المشروع بالتنسيق مع الجهاز القطري والجهاز المغربي والجهاز السوداني والأمانة العامة للمنظمة		

				<p>-التنسيق والاعداد للقاء العلمي الثاني حول موضوع "تقييم إدارة المخاطر المعلوماتية عن تدقيق تكنولوجيا المعلومات"</p>						2-3-5
				<p>- المشاركة ضمن فعاليات اللقاء العلمي لمجموعة عمل تكتولوجيا المعلومات باليوروساي أبريل 2024 حول موضوع "الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات – تحت السيطرة" وتم تقديم ورقة عمل من قبل الجهاز الجزائري حول موضوع الانفاق الحكومي على</p>						3-3-5

				تكنولوجيا المعلومات والاتصالات						
				-المشاركة ضمن اللقاء السنوي 17 لمجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات باليوروساي من قبل الجهاز القطري والجهاز المغربي والجهاز المصري وسيتولى الجهاز المصري تقديم تجربة						4-3-5
				-تعزيز التعاون مع المنظمات إقليمية (اليوروساي) لإنجاز مهام تعاونية من ذلك إدراج بند ضمن مذكرة المفاهيم المبرمة مع اليوروساي من أجل المشاركة في مشاريع مجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات بالأوروساي						5-3-5

				<p>بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• التقييم الذاتي لتكنولوجيا المعلومات (ITSA): سيشارك أعضاء ARABOSAI في التقييم الذاتي لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والعمليات والضوابط الخاصة بهم، بما يتماشى مع المعايير والمقاييس الدولية.</li> <li>• التقييم الذاتي لتدقيق تكنولوجيا المعلومات (ITASA)</li> </ul>						
				<p>-العمل على إنشاء قنوات لتبادل المعلومات والتواصل المستمر وذلك بتوفير تحديثات منتظمة على الأنشطة، ومشاركة التقارير والنتائج البحثية</p>						6-3-5



				ذات الصلة، وتنسيق المبادرات المشتركة. (وقد تم في هذا الإطار المشاركة ضمن نشرية ITWG Newsletter 1/2024)						
				- تنفيذ دورات تدريبية في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات: تكليف الجهاز السوداني بوضع إطار عمل واختيار الآلية المناسبة استنادا إلى تجربته في المجال						7-3-5
				تعميم استبيان على الأجهزة العربية حول تطبيق تكنولوجيا المعلومات في الأجهزة العليا للرقابة وتحليل نتائجه						8-3-5

محدود الوصول - Restricted

تم إلغاء الأولوية / الخطوة لأسباب خارجة عن إرادة الجهة المنفذة		تم ترحيل الأولوية / الخطوة إلى الخطوة التشغيلية القادمة		تم إنجاز الأولوية / الخطوة بشكل جزئي		تم إنجاز الأولوية / الخطوة بشكل كامل	
--	--	---	--	--------------------------------------	--	--------------------------------------	--

## الأمانة العامة

### الخطة التشغيلية للأولويات الإستراتيجية لسنة 2025

الأمانة العامة للمنظمة	مسئولية التنفيذ	إدارة فعالة للأربوساي	الأولوية الشاملة (6)
لوائح وإجراءات وتنظيم متلائم مع مهام المنظمة	النتائج المتوقعة	دعم القدرات البشرية والتنظيمية للمنظمة	الأولوية الفرعية (1.6)

مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
<b>تطوير هيكلية وتنظيم المنظمة (توزيع الصلاحيات والمسؤوليات بين هياكل المنظمة واستكمال الأنظمة الداخلية لهياكل المنظمة)</b>								
اعتماد الأنظمة المقترحة من قبل المجلس التنفيذي والجمعية العامة.	- تحديد من سيتولى اعداد مشاريع اللوائح التنظيمية في مستوى الأمانة العامة وإن كان سيتم ذلك بإمكاناتها الذاتية او باللجوء إلى مكاتب خيرة. - صعوبة اعتماد مقاربة تشاركية منذ بداية تنفيذ المشروع بسبب عدم رصد اعتمادات لذلك.	- الأمانة العامة. - المجلس التنفيذي. - الجمعية العامة.			*	*	*	1-1-6 إعداد اللوائح التنظيمية والنظم الداخلية لهياكل المنظمة وتعديل الموجود منها (الأنظمة الداخلية لكل من الأمانة العامة والمجلس التنفيذي والجمعية العامة).
<b>دعم استمرارية الاستفادة من الخبرات الفنية</b>								
- وثيقة التصور واعتمادها من قبل المجلس التنفيذي.	- صعوبة تحديد مجالات الخبرة والاتفاق حولها. - غياب معايير ومقاييس تخول تصنيف الخبراء.	- الأمانة العامة. - اللجان. - الأجهزة الأعضاء.			*	*	1-2-1-6 وضع تصور مكتوب حول آليات الاستفادة من الخبرات الفنية المتوفرة لدى الأجهزة الأعضاء مع تحديد مجالات الخبرة وطرق رصد الكفاءات فيها.	

تطوير مساهمة الأجهزة في خدمات المنظمة							3-1-6
1-3-1-6	التنسيق مع الأجهزة الأعضاء لتأنيث جناح مميز للأرابوساي في الفضاء الذي سيحتضن فعاليات إنكوساي مصر 2025 يتم ضمنه عرض مخرجات ذات قيمة يمكن ترويجها لمجتمع الإنترنت.	*	*	*	*	- الأمانة العامة. - اللجان. - الأجهزة.	
- جناح مميز يقدم إضافة ويتقاسم مخرجات ذات قيمة مع مجتمع الإنترنت.							- ضعف تجاوب وتفاعل الأجهزة الأعضاء. -
مواصلة برنامج مهمات مراجعة ضمان الجودة							5-1-6
1-5-1-6	تنفيذ مهمة مراجعة ضمان الجودة لدى الجهاز الليبي واستكمال المهمة لدى الجهاز العراقي نشاط متواصل (نشاط سنة 2023)	*	*	*		- الأمانة العامة - الفريق الإقليمي للخبراء. - الجهازين العراقي والليبي.	
- إنجاز المهمتين المشار إليهما وإصدار تقريرهما.							- التزامات فريق ضمان الجودة مع أجهزتهم.
ضبط قائمة الشهادات المعتمدة للمدققين التي ترغب الأجهزة في الاستفادة منها وتسهيل الانتفاع بها							8-1-6
1-8-1-6	ترتيب الأولويات في تحديد قائمة الشهادات المعتمدة التي ترغب الأجهزة في حصول مدققها عليها.	*	*			- الأمانة العامة. - الأجهزة الأعضاء. - لجان المنظمة.	
- اعتماد القائمة من المجلس التنفيذي بالمراسلة.							- عدم اتفاق الأجهزة على ترتيب الأولويات.
2-8-1-6	التنسيق مع جميع الأطراف المتدخلة لتسهيل الحصول والانتفاع بشهادات الخبرة التي يتم تحديدها وفقا لسلم الأولويات المتفق عليها.	*	*			- الأمانة العامة. - الأجهزة الأعضاء. - لجان المنظمة. - دور الخبرة.	
- عدم توفر الإمكانيات اللازمة لتسهيل الحصول والانتفاع بشهادات الخبرة.							- عدد الحاصلين والمنتهجين بشهادات الخبرة.
- ضغوطات توفير التمويلات الضرورية.							

الأولوية الشاملة (6)	إدارة فعالة للأربوساي	مسئولية التنفيذ	الأمانة العامة للمنظمة
الأولوية الفرعية (2.6)	نظام معلومات يدعم أداء المنظمة	النتائج المتوقعة	نظام معلومات فعال

م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة (الربع)				الموارد	المعوقات المتوقعة	مؤشرات قياس الأولوية الفرعية
		4	3	2	1			
1-2-6	مواصلة وضع مسار متابعة أداء الأجهزة							
1-1-2-6	مواصلة وضع مسار متابعة أداء الأجهزة (مواصلة التنسيق مع الأجهزة التي عبرت عن رغبتها في تنفيذ التقييمات استنادا إلى إطار قياس الأداء).	*	*	*	*	- الأمانة العامة - الأجهزة الأعضاء - لجنة تنمية القدرات	- عدم مشاركة الأجهزة في هذا النشاط - قلة الخبر في تفعيل الإطار.	إعداد التقرير الأول في الأجل
2-2-6	إرساء نظام متابعة المشاريع							
1-2-2-6	اقتناء منظومة إعلامية لمتابعة تنفيذ أهداف المخطط الإستراتيجي (مرحلة من سنة 2024)	*	*	*	*	- الأمانة العامة. - اللجان.	- صعوبة تحديد الحاجيات المتعلقة بالمنظومة. تطوير وتركيز واستغلال المنظومة المطلوبة.	
3-2-6	تطوير منصة التعلم الإلكتروني							
1-3-2-6	الزيادة في استغلال منصة التعلم الإلكتروني	*	*	*	*	- الأمانة العامة - أخصائي التعلم الإلكتروني	- عدم تفرغ أخصائي التعلم الإلكتروني. - قلة الخبرة في تصميم برنامج تدريبي متكامل.	- إعداد دورتين تدريبيتين وفقا لمنهجية التعلم الإلكتروني.

الأولوية الشاملة (6)	إدارة فعالة للأربوساي	مسئولية التنفيذ	الأمانة العامة للمنظمة
الأولوية الفرعية (3-6)	تعزيز العلاقات مع الشركاء الأساسيين والأطراف ذات العلاقة	النتائج المتوقعة	علاقات تدعم موقع الأجهزة والمنظمة لدى الأطراف ذات العلاقة

م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة (الربع)				الموارد	المعوقات المتوقعة	مؤشرات قياس الأولوية الفرعية
		4	3	2	1			
1-3-6	دعم التعامل مع المانحين من خلال مواصلة الأنشطة التي برمجت خلال المخطط السابق							
1-1-3-6	- تأهيل فريق من الأمانة العامة لتولي إعداد دليل إدارة ومتابعة ملف طلبات تمويل المنظمة.	*	*	*	*	- الأمانة العامة - الفريق الذي تم تشكيله	- التزامات الفريق المكلف.	- تنفيذ دورة تدريبية خاصة بالعلاقة والتعامل مع المانحين بالتعاون مع الأي.دي.أي أو هيكل مشابهة. - إعداد دليل حول إدارة ومتابعة ملفات طلبات تمويل المنظمة.
5-3-6	إصدار نشرة للمنظمة باللغة الإنجليزية							
1-5-3-6	- إصدار نشرة للمنظمة باللغة الانجليزية.		*		*	الأمانة العامة الأجهزة اللجان	ضعف مساهمة الأجهزة الأعضاء في اثناء محتوى النشرة.	اصدار نشرتين كل سنة (دورية نصف سنوية)
2-5-3-6	- إصدار تقرير المستجندات الفنية لمنظمة الإنتوساي.	*				الأمانة العامة الأجهزة اللجان	ضعف مساهمة الأجهزة الأعضاء في اثناء محتوى التقرير.	اصدار تقرير واحد على الأقل كل سنة.
6-3-6	- إدارة موقع وصفحة المنظمة وصفحة الفيسبوك ومنصة أكس (مشروع مستمر).	*	*	*	*	الأمانة العامة. الأجهزة. اللجان.	-	- نشر الاخبار الواردة على المنظمة في موقع المنظمة وصفحة الفيسبوك وصفحة التويتر لزيادة عدد الزوار والمطلعين او على الأقل المحافظة على العدد.



الأولوية الشاملة (1)	دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في الرقابة على أهداف التنمية المستدامة	مسئولية التنفيذ	لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة
		النتائج المتوقعة	

م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة (الربع)				الموارد	المعوقات المتوقعة	مؤشرات قياس الأولوية الفرعية
		4	3	2	1			
3-4-1-4	تكوين فريق عمل لترجمة وتكييف الأدلة المعتمدة من قبل منظمة الأفروسي-إي في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة، وذلك تحت إشراف الأمانة العامة.	*				فريق الترجمة + الأمانة العامة	- صعوبة استغلال الأدلة الأصلية - التأخير في إرسال الترجمة	- ترجمة الدليلين قبل نهاية الربع الأول من عام 2025 وإرسالها إلى الأمانة العامة
1-7-1-4	- عقد ورشة تدريب حول الرقابة على الهدف 6 باعتماد نموذج مبادرة تنمية الانتوساي (ISAM)	*				ديوان المحاسبة بلبيبا	- صعوبة تحديد تواريخ مشتركة مع الأفروسي-إي - عدم استجابة الأجهزة	- تنظيم الورشة قبل نهاية الربع الأول من عام 2025
3-5-1-4	- ورشة تدريبية في موضوع متطلبات أن يكون الجهاز مثالا يحتذى به		*			رئاسة اللجنة بالتنسيق مع الجهاز المركزي	- عدم استجابة الأجهزة - عدم توفر المدربين المختصين	- تنظيم الورشة قبل نهاية الربع الثالث من عام 2025



		للمحاسبات بجمهورية مصر العربية					
1-6-1-4	تنسيق ومتابعة الرقابة التعاونية حول التغيرات المناخية وتنفيذ الإجراءات المتخذة في مجال التكيف مع التغيرات المناخية (برنامج الآي-دي-آي)	رئاسة اللجنة	*				- مذكرة ترفع للجنة بشأن التقدم في تنفيذ البرنامج خلال اجتماع اللجنة القادم
3-6-1-4	- انشاء قاعدة بيانات خاصة بالتقارير البيئية ضمن المنظمة للاستفادة منها من قبل الاجهزة الاعضاء.	رئاسة اللجنة + ديوان المحاسبة بدولة الكويت	*				- عدد التقارير البيئية والمصفوفات واعتمادها قبل نهاية عام 2025 (نشاط متواصل)
2-7-1-4	- انجاز رقابة تعاونية واعداد تقرير موحد على تنفيذ الهدف المتعلق بتوفير المياه وفقا نموذج مبادرة تنمية الإنتوساي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة (ISAM)	فريق برئاسة المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية وعضوية ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق	*				- إعداد تقرير مرحلة التخطيط للمهمة
4-9-1-4	نشر قصص نجاح الأجهزة في رقابتها على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة	ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية واديوان		*			- عدد قصص النجاح التي تم وضعها على منصة التداول الخاصة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل نهاية الربع الثالث من عام 2025 (نشاط متواصل)

		الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق واديان المحاسبة بدولة الكويت						
إعداد التقرير قبل نهاية الربع الثاني من 2025 (نشاط متواصل)		الأمانة العامة			*		إعداد تقرير نشاط اللجنة لعام 2024	12-1-4



## الخطة التشغيلية للأولويات الاستراتيجية للجنة تنمية القدرات المؤسسية للعام 2025

الأولوية الشاملة 1		دعم قدرات الأجهزة في تعزيز استقلاليتها	مسئولية التنفيذ				لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالتعاون مع الأمانة العامة
الأولوية الفرعية 1-1		- تقييم المستوى العام للاستقلالية في الأجهزة الأعضاء وتبادل الدروس المستفادة على مستوى رؤساء الأجهزة	النتائج المتوقعة				الاطلاع على تجارب الأجهزة الأعضاء في مجال دعم الاستقلالية
م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة (2025)				الموارد	المعوقات المتوقعة
		4	3	2	1		
1-1-1	المشاركة في الندوة السنوية لدعم استقلالية الأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأرابوساي			*		الجهاز الأردني بالتعاون مع الاي دي أي والأرابوساي	عدم انعقاد الندوة في الوقت المحدد ضعف المشاركة
						مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	مؤشرات قياس الأولوية الفرعية

لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالتعاون مع الأمانة العامة		مسئولية التنفيذ	دعم قدرات الأجهزة في تعزيز استقلاليتها				الأولوية الشاملة 1	
زيادة معارف منتسبي الأجهزة الرقابية		النتائج المتوقعة	- التعريف بالقيمة المضافة للأجهزة في حوكمة المال العام				الأولوية الفرعية 2-1	
مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (2025)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
- انجاز المقالة ونشرها بالمجلة	- عدم انجاز المقالة في الوقت المحدد - عدم الموافقة على النشر بالمجلة	اعداد ديوان المحاسبة الكويتي ومراجعة ديوان المحاسبة الأردني		*			مقالة حول التعريف بالقيمة المضافة للأجهزة في حوكمة المال العام	1-2-1

الأولوية الشاملة 2		دعم حوكمة الأجهزة الأعضاء				مسئولية التنفيذ	لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالتعاون مع الأمانة العامة	
الأولوية الفرعية 1-2		تعزيز قدرات الأجهزة الأعضاء في مجالات الشفافية والنزاهة				النتائج المتوقعة		
م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة				الموارد	المعوقات المتوقعة	مؤشرات قياس الأولوية الفرعية
		1	2	3	4			
1-1-2	عقد لقاء علمي يوضح اهمية تطبيق منهجية الانتوسنت وفوائده			*		الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.	عدم وجود عدد كافي من المدربين المختصين في منهجية الانتوسنت لإنجاز الدورة	-عدد المشاركين بالدورة -عدد الأجهزة المشاركة بالدورة
2-1-2	اعداد قاعدة بيانات تخص تطبيق التقييم الذاتي للنزاهة في الأجهزة العليا للرقابة (الانتوسنت)			*			التأخر في الاستجابة من الأجهزة التي سبق لها أن طبقت منهجية الانتوسنت	-عدد الأجهزة التي طبقت منهجية الانتوسنت

لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالتعاون مع الأمانة العامة		مسئولية التنفيذ	دعم حوكمة الأجهزة الأعضاء				الأولوية الشاملة 2	
تطبيق إطار قياس الأداء		النتائج المتوقعة	دعم قدرات الأجهزة الأعضاء في مجال الإدارة الإستراتيجية والرصد				الأولوية الفرعية 2-2	
مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
- عدد الأجهزة المشاركة بالورشة - عدد المشاركين	- تأخر مبادرة تنمية الإنتوساي في تحديث إطار قياس الأداء	جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان	*				- تنظيم ورشة عمل على تطبيق إطار قياس الأداء	1-2-2

الأولوية الشاملة 2		دعم حوكمة الأجهزة الأعضاء		مسئولية التنفيذ		لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالتعاون مع الأمانة العامة		
الأولوية الفرعية 2-3		دعم قدرات الموارد البشرية		النتائج المتوقعة		حوكمة نظم إدارة الموارد البشرية		
م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة				الموارد	المعوقات المتوقعة	مؤشرات قياس الأولوية الفرعية
		4	3	2	1			
1-3-2	انشاء قاعدة مواد معرفية خاصة بتنمية القدرات المؤسسية و اتاحتها على موقع المنظمة: *مرحلة أولى: اعداد دراسة من قبل مكتب دراسات. (تم إتمام تنفيذ المرحلة الأولى خلال عام 2024)					المنظمة (البحث عن تمويل)	- عدم توفر تمويل للتنفيذ - التأخر في استكمال المواد العلمية وجمعها.	- إتمام قاعدة المواد المعرفية في الأجل المحددة - عدد المواد العلمية المعروضة على الموقع - عدد الأشخاص الذين استفادوا من قاعدة المواد المعرفية المعروضة على الموقع
2-3-2	رصد وتوثيق تجارب الأجهزة والمنظمات الاقليمية في مجال ادارة الموارد البشرية (ادارياً ومالياً وفنياً)		*			فريق عمل متكوّن من الأجهزة العليا للرقابة بكل من مصر والسعودية والعراق والأردن : التنسيق والتواصل مع الأجهزة	عدم التجاوب في مشاركة تجارب الأجهزة الاعضاء	توحيد تجارب الاجهزة الاعضاء والخروج بخلاصة ممكن ان تكون دليل استرشادي بخصوص ادارة الموارد البشرية

		الأعضاء وتخصيص فريق من الأجهزة بكل من مصر والسعودية والعراق والأردن لرصد وتوثيق تجارب الأجهزة والمنظمات الاقليمية في مجال ادارة الموارد البشرية وإعداد استبانة خاصّة لهذا الغرض وعرض النتائج على اللجنة					
3-3-2	إقامة دورة تدريبية لتدريب مدرب في مجال التعلم الإلكتروني.	*	الأمانة العامة بالتنسيق مع الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية	- عدم تو افر مدربين متفرغين طيلة فترة اللقاء. - عدم تو افر العدد الكافي للأجهزة المشاركة في الدورة التدريبية.	- عدد الأجهزة التي حضرت الدورة التدريبية لتدريب مدرب في مجال التعلم الإلكتروني. - عدد المدربين في مجال التعلم الإلكتروني.		



<p>توحيد تجارب الاجهزة الاعضاء والخروج بخلاصة ممكن ان تكون دليلا استرشاديا بخصوص اجراءات المدققين في اكتشاف الاحتيال</p>	<p>عدم التجاوب في مشاركة تجارب الاجهزة الاعضاء</p>	<p>التواصل مع الاجهزة الاعضاء من خلال اعداد استبانة لرصد وتوثيق تجارب الاجهزة خاصة لهذا الغرض وتحليل نتائجها وإعداد الدليل الاسترشادي (تخصيص فريق من العراق والسعودية ومصر)</p>		*		<p>إعداد دليل استرشادي لتعزيز قدرات المدققين في كشف أساليب الإحتيال</p>	3-3-2
--	--	---	--	---	--	---	-------

<p>لجنة تنمية القدرات المؤسسية بالتعاون مع الأمانة العامة</p>	<p>مسئولية التنفيذ</p>	<p>دعم حوكمة الأجهزة الأعضاء</p>	<p>الأولية الشاملة 2</p>
---	------------------------	----------------------------------	------------------------------

الأولوية الفرعية 4-2		دعم قدرات الأجهزة في التواصل مع الجهات ذات العلاقة				النتائج المتوقعة		اكتساب مهارات تقنية لتطوير وتبعية وتقييم استراتيجيات التواصل مع أصحاب المصلحة	
م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة (2025)				الموارد	المعوقات المتوقعة	مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	
		1	2	3	4				
1-4-2	تنظيم ورشة عمل لاكتساب مهارات تقنية تتضمن في مرحلة أولى نشاطا حول تصميم وإنتاج المحتوى الرقمي وفي مرحلة ثانية نشاطا حول التدريب الإعلامي (Media-training) بغية تكوين فريق من الخبراء على مستوى الأربوساي لتطوير وتبعية وتقييم استراتيجيات التواصل مع أصحاب المصلحة لدى أجهزتهم ومساندة المنظمة في هذا المجال	*					<p>- تكليف الجهاز المغربي بتنظيم ورشة العمل بشكل غير متزامن بالنسبة للمشاركين في مرحلة التعلم الإلكتروني، وأصحاب المصلحة التي استضافها المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية في ديسمبر 2023)</p> <p>- عدم مشاركة نفس المشاركين بالورشة الأولى (ورشة إعداد وتنفيذ استراتيجيات التواصل مع أصحاب المصلحة التي استضافها المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية في ديسمبر 2023)</p>	<p>- تنظيم الورشة</p> <p>- عدد المشاركين في مرحلة التعلم الإلكتروني (غير متزامنة)</p> <p>- عدد المشاركين حضوريا في ورشة تقنيات التدريب الإعلامي (Media-training)</p>	<p>- الاستعانة بخبراء خارجيين</p> <p>- مذكرة مفاهيم في طور الإنجاز</p>

## الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025 لجان المخطط

### لجنة المعايير المهنية والرقابية

الأولوية الشاملة (3)	الدعم المهني للأجهزة الأعضاء	مسئولية التنفيذ	لجنة المعايير المهنية والرقابية
الأولوية الفرعية (3.1)	مساندة الأجهزة في تطبيق المعايير والإصدارات المهنية للإنتوساي حول أنواع الرقابة الأساسية (مالية، أداء، التزام)	النتائج المتوقعة	الأجهزة قادرة على تطبيق إطار الإنتوساي للمعايير المهنية في مجال أنواع الرقابة الأساسية (مالية، أداء، إلتزام)

م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة (الربع)				الموارد	المعوقات المتوقعة	مؤشرات قياس الأولوية الفرعية
		4	3	2	1			
3.1.1	مراجعة الترجمة							
3.1.1.1	استكمال مسار مراجعة ترجمة معيار 130 عرض على أعضاء اللجنة والأجهزة الأعضاء			X	X	العراق/الأعضاء/الأمانة العامة	عدم ورود ملاحظات	الانتهاء من الترجمة وتقديمها للجنة في الموعد المحدد وتقديمها لمنظمة الإنتوساي لنشرها على الموقع.
3.1.1.2	استكمال مسار مراجعة ترجمة معيار 150			X	X	عمان/الأعضاء/الأمانة العامة	عدم ورود ملاحظات	الانتهاء من الترجمة وتقديمها للجنة في الموعد المحدد وتقديمها لمنظمة الإنتوساي لنشرها على الموقع.

الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025  
لجان المخطط

لجنة المعايير المهنية والرقابية

مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
							عرض على أعضاء اللجنة والأجهزة الأعضاء	
الإنهاء من الترجمة وتقديمها للجنة في الموعد المحدد وتقديمها لمنظمة الإنتوساي لنشرها على الموقع.	عدم ورود ملاحظات	فلسطين/الأعضاء/الأمانة العامة			X	X	استكمال مسار مراجعة ترجمة GUID 5203 – التعاون في عمليات تدقيق الاتفاقيات البيئية الدولية. الانتهاء من المراجعة و تلقي ملاحظات الأعضاء	3.1.1.3
الانتهاء من الترجمة وتقديمها للجنة في الموعد المحدد وتقديمها لمنظمة الإنتوساي لنشرها على الموقع.	عدم ورود ملاحظات	مصر/الأعضاء/الأمانة العامة			X	X	استكمال مسار مراجعة ترجمة GUID 1951 – إرشادات حول تطوير مسارات التطوير المهني للمراجعين. الانتهاء من المراجعة و تلقي ملاحظات الأعضاء	3.1.1.4
الانتهاء من الترجمة وتقديمها للجنة في الموعد المحدد وتقديمها لمنظمة الإنتوساي لنشرها على الموقع.	عدم ورود ملاحظات	المغرب/الأعضاء/الأمانة العامة			X	X	استكمال مسار مراجعة ترجمة GUID 2900 - إرشادات لمعايير المراجعة المالية	3.1.1.5

الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025  
لجان المخطط

لجنة المعايير المهنية والرقابية

مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
							عرض على أعضاء اللجنة والأجهزة الأعضاء	
تحويل قائمة في المصطلحات المعتمدة للفريق المكلف في الوثائق المناسب	تعدد المفردات والترجمات عدم المباشرة في الوقت المحدد	الأجهزة الأعضاء/رئاسة اللجنة/الأمانة العامة			X	X	تحويل قائمة في المصطلحات من الأجهزة التي أنجزت عملية المراجعة لفريق إعداد المصطلحات العربية	3.1.1.6
متابعة الإصدارات المهنية								3.1.2
إنشاء فريق عمل من لجنة المعايير لتوحيد آلية المصطلحات العربية إعداد جزء مناسب من أعمال إعداد قائمة المصطلحات.	عدم المباشرة في الوقت المحدد.	رئيس اللجنة ونائب رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة.	X	X	X	X	الانتهاء من إعداد قائمة المصطلحات العربية.	3.1.2.1
إعداد بيان المتابعة واعتماده ونشره في الموقع. عدد الزائرين.	عدم المباشرة في الوقت المحدد.	الأردن/الأمانة العامة/رئيس اللجنة	X		X		متابعة التطور في إطار الإنتوساي للإصدارات المهنية	3.1.2.2
إصدار أدلة إرشادية								3.1.3
الانتهاء من إعداد المرحلة الأولى من الدليل في الموعد المقرر. تفاعل الأجهزة الأعضاء في المنظمة. تجميع كل من المرحلة الأولى والثانية لإعتمادهم.	انشغال الفريق المكلف بالأولوية. عدم تلقي تعليقات كافية.	أعضاء اللجنة / الأمانة العامة للمنظمة	X	X	X	X	إعداد دليل رقابة وتقييم الأداء. المرحلة الثانية التنفيذ والتقرير.	3.1.3.1

## الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025 لجان المخطط

### لجنة المعايير المهنية والرقابية

مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
		فريق الأولوية الأولى ورئيس اللجنة والجهاز المصري مراجعة كافة أعضاء اللجنة النشر على موقع المنظمة من الأمانة العامة.						
الإنهاء من المرحلة الأولى في صيغتها بعد إجراءات الجودة وتقديمها للاعتماد.	عدم تلقي أي تعليقات.	الجهاز المصري.			X	X	3.2.3.2 الرد على الملاحظات على المرحلة الأولى من دليل رقابة الأداء مرحلة التخطيط كمتطلب للجودة	
إحداث آليات لتقاسم المعرفة							3.1.4	
الانتهاء من المقالة. عدد المطلعين على المقالة والتفاعل معها.	عدم المباشرة في الوقت المحدد.	أعضاء اللجنة / الأمانة العامة للمنظمة ● العراق ● عمان	X	X	X	X	3.1.4.1 إعداد مقالات في مجال تطبيق معايير الإلتوساي ● إعداد مقال في موضوع ذو علاقة بالرقابة المالية	

الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025  
لجان المخطط

لجنة المعايير المهنية والرقابية

مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
		● المغرب ● المغرب					<ul style="list-style-type: none"> <li>● إعداد مقال في موضوع ذو علاقة برقابة الالتزام</li> <li>● إعداد مقال في موضوع ذو علاقة برقابة الأداء</li> <li>● إعداد مقال في موضوع ذو علاقة بالاختصاص القضائي للأجهزة العليا للرقابة</li> </ul>	
عدد المشاركين بالورشة تطور نسبة التقييم	عدم المباشرة في الوقت المحدد.	الأمانة العامة و رئاسة اللجنة		X	X		ورشة عمل عن بعد رقابة مالية تطبيقات عملية لمعيار 2315 تحديد و تقييم المخاطر الأخطاء الجوهرية	3.1.4.2
النشر في الوقت المحدد عدد المتفاعلين	عدم المباشرة في الوقت المحدد.	عمان الكويت	X	X			تصميم انفوجرافيك لتبسيط المعايير الإطار العام لرقابة الأداء 300	3.1.4.3
عدد المشاركين بالورشة تطور نسبة التقييم	عدم المباشرة في الوقت المحدد.	الأمانة العامة/رئاسة اللجنة/الأعضاء		X	X		إنجاز ورشة تدريبية حول دليل رقابة الالتزام الصادر عن مبادرة الانتوساي للتنمية	3.1.4.4

## الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025 لجان المخطط

### لجنة المعايير المهنية والرقابية

مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
عدد المشاركين بالورشة تطور نسبة التقييم	عدم المباشرة في الوقت المحدد.	المغرب		X	X		إعداد دورة عن بعد بخصوص الدليل 2900	3.1.4.5
عدد المشاركين بالورشة تطور نسبة التقييم	عدم المباشرة في الوقت المحدد.	البحرين	X	X			إعداد دورة عن بعد بخصوص التوثيق الالكتورني	3.1.4.6
النشر في الوقت المحدد عدد المتفاعلين	عدم المباشرة في الوقت المحدد.	عمان الأمانة العامة السعودية	x		x		إعداد وثيقة حول أبرز إصدارات مجتمع الانتوساي والمنظمات النظيرة	3.1.4.7



## الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025 لجان المخطط

### لجنة المعايير المهنية والرقابية

الأولوية الشاملة (3)	الدعم المهني للأجهزة الأعضاء	مسئولية التنفيذ	لجنة المعايير المهنية والرقابية
الأولوية الفرعية (3.2)	مساندة الأجهزة في ضمان الجودة	النتائج المتوقعة	الأجهزة على دراية وتلتزم بمتطلبات ضمان الجودة

م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة (الربع)				الموارد	المعوقات المتوقعة	مؤشرات قياس الأولوية الفرعية
		1	2	3	4			
3.2.1	دعم مجهودات الأجهزة الأعضاء في مجال ضمان الجودة							
3.2.1.1	تحديث قاعدة بيانات الخبراء		X	X		الأمانة العامة	نقص عدد الخبراء	قاعدة بيانات محدثة في الأجل
3.2.1.2	لقاء عن بعد مع الخبراء لتحديد المعوقات وسبل التطوير الممكنة		X	X		الأردن / أعضاء الجودة / رئيس اللجنة / الأمانة العامة.	عدم طلب خدمات أو استشارات في ضمان الجودة من الخبراء	عدد الخدمات الاستشارية التي تم تقديمها.
3.2.1.3	إعداد دراسة حول نتائج إحصائية الأجهزة الأعضاء في المنظمة العربية المتعلقة بمراجعة		X	X		الأمانة العامة للمنظمة والجهاز الأردني	عدم المباشرة في الوقت المحدد	الانتهاء من إعداد الدراسة

الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025  
لجان المخطط

لجنة المعايير المهنية والرقابية

مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
							النظير ونشرها على موقع المنظمة	
نشر التجارب الخاصة بالمنظمات الإقليمية	عدم المباشرة في الوقت المحدد	الأمانة العامة للمنظمة والجهاز الكويتي	X	X	X	X	رصد الأنشطة المتعلقة بمجال ضمان الجودة على مستوى المنظمات الاقليمية الأخرى	3.2.1.4
تحديث الأدلة الإرشادية								3.2.2

## الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025 لجان المخطط

### لجنة المعايير المهنية والرقابية

مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
الانتهاء من التحديث والدمج في الموعد المحدد وعرضه على اللجنة	عدم المباشرة في الوقت المحدد	<p>الأمانة العامة للمنظمة الأجهزة الأعضاء:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- المقدمة والمفاهيم الأساسية ومكونات نظام إدارة الجودة - الجهاز الأردني.</li> <li>- مراجعة ضمان الجودة على المستوى المؤسسي (مقدمة وتحديث قائمة مراجعة) - الجهاز العماني.</li> <li>- مراجعة ضمان الجودة على مستوى الرقابة المالية (مقدمة وتحديث قائمة مراجعة) - الجهاز المصري.</li> <li>- مراجعة ضمان الجودة على مستوى رقابة الأداء (مقدمة وتحديث قائمة مراجعة) - الجهاز الأردني والجهاز العماني.</li> <li>- مراجعة ضمان الجودة على مستوى رقابة الالتزام (مقدمة وتحديث قائمة المراجعة) - الجهاز الفلسطيني.</li> <li>- شكل ومحتوى التقرير - الجهاز المصري.</li> </ul>		X	X	X	<p>تحديث ودمج دليل ضمان الجودة والدليل الإقليمي في ضوء معيار 140 المحدث</p>	3.2.2.1

الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025  
لجان المخطط

لجنة المعايير المهنية والرقابية

مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
الانتهاء من التحديث في الموعد المحدد وعرضه على اللجنة	عدم المباشرة في الوقت المحدد	الأمانة العامة للمنظمة والجهاز الأردني	X	X	X	X	تحديث الفصل الأول من دليل مراجعة الجودة من طرف نظير الأطر والمتضمن " المفاهيم والمتطلبات المتعلقة برقابة الجودة وضمان الجودة" في ضوء تحديث معيار 140 والنظري في دمج مع دليل ضمان الجودة	3.2.2.2
إحداث آليات لتقاسم المعرفة في مجال تطبيق الجودة							3.2.3	
- الانتهاء من المقالة - عدد المطلعين على المقالة والتفاعل معها.	عدم المباشرة في الوقت المحدد	الأمانة العامة للمنظمة والجهاز الاردني			X	X	إعداد مقالة بعنوان "نظرة حول أدوات التقييم الذاتي في مراجعة النظير"	3.2.3.1
- عدد المشاركين - تطور التقييم	عدم المباشرة في الوقت المحدد	الأمانة العامة للمنظمة/رئيس اللجنة/فريق الأولوية	X				ورشة عمل عن بعد لضمان الجودة تطبيقات عملي	3.2.3.2

## الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025 لجان المخطط

### لجنة المعايير المهنية والرقابية

الأولوية الشاملة (3)	الدعم المهني للأجهزة الأعضاء	مسئولية التنفيذ	لجنة المعايير المهنية والرقابية
الأولوية الفرعية (3.3)	مساندة الأجهزة الأعضاء في تطبيق أنواع الرقابة الخاصة وفي التعامل مع القضايا الناشئة	النتائج المتوقعة	الأجهزة قادرة على دراية بطبيعة ومتطلبات التعامل مع أنواع الرقابة ذات الطبيعة الخاصة والمتطلبات الخاصة ببعض القضايا الناشئة

م	المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	الفترة (الربع)				الموارد	المعوقات المتوقعة	مؤشرات قياس الأولوية الفرعية
		4	3	2	1			
3.3.1	متابعة الإصدارات المهنية للإنتوساي في مجال معايير الرقابة الخاصة							
3.3.1.1	متابعة النسخ العربية من الإصدارات المهنية للإنتوساي في مجال معايير الرقابة الخاصة والتأكد من مطابقتها للإصدارات باللغة الإنجليزية	X	X	X	X	أعضاء اللجنة/ الأمانة العامة.	عدم المباشرة في الوقت المحدد.	<ul style="list-style-type: none"> <li>المشاركة في ترجمة الإصدارات المهنية.</li> </ul>

الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025  
لجان المخطط

لجنة المعايير المهنية والرقابية

مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
وضع برامج تدريبية في المواضيع الخاصة							3.3.2	
● عدد المشاركين ● تطور نسبة التقييم	● عدم إمكانية عقد الاجتماع ● حضوريا	مغرب/كويت/أمانة عامة		X	X		3.3.2.1 نشاط تدريبي حول الرقابة في ظل الكوارث و الأزم (عن بعد أو حضوري)	
أحداث آليات لتقاسم المعرفة في مجال معايير الرقابة الخاصة (الحوكمة / التنمية المستدامة/ الصناعات الاستخراجية/.....)							3.3.3	
● الإنتهاء من المقالة. ● عدد المطلعين على المقالة.	● عدم مباشرة الوقت المحدد.	أعضاء اللجنة/ الأمانة العامة للمنظمة. ● المغرب ● العراق ● الأمانة العامة /رئاسة اللجنة			X	X	3.3.3.1 إعداد مقالات عن بعض المعايير المتعلقة بقضايا خاصة: ● الحماية الاجتماعية /اجهاد مائي ● الأمراض السرطانية نتيجة الآبار النفطية ● الابتكار في مجال الرقابة	
إصدار أدلة إرشادية في مجالات الرقابة الخاصة							3.3.4	

## الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025 لجان المخطط

### لجنة المعايير المهنية والرقابية

مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
<ul style="list-style-type: none"> <li>الانتهاء من إعداد جزء المرحلة الأولى من الدليل في الموعد المقرر.</li> <li>تفاعل الأجهزة الأعضاء في المنظمة</li> </ul>	عدم المباشرة في الوقت المحدد.	أعضاء اللجنة / الأمانة العامة للمنظمة فريق الأولوية الثالثة الجهاز ورئيس اللجنة إعداد مراجعة كافة أعضاء اللجنة. النشر على موقع المنظمة من الأمانة العامة	X	X	X	X	إصدار دليل للرقابة المالية على الصناعات الاستخراجية مرحلة التنفيذ والتقرير	3.3.4.1
<ul style="list-style-type: none"> <li>الإنهاء من المرحلة الأولى في صيغتها بعد إجراءات الجودة وتقديمها للإعتماد.</li> </ul>	عدم تلقي تعليقات.	الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر.		X	X	X	متابعة الملاحظات على مرحلة التخطيط من دليل الصناعات الاستخراجية	3,3,4,2
<ul style="list-style-type: none"> <li>الانتهاء من إعداد الدراسة</li> </ul>	عدم المباشرة في الوقت المحدد.	البحرين			X	X	دراسة إمكانية إعداد دليل يتعلق بالتدقيق الاستقصائي	3.3.4.3
<ul style="list-style-type: none"> <li>الانتهاء من إعداد الدراسة</li> </ul>	عدم المباشرة في الوقت المحدد.	الكويت			X	X	دراسة إمكانية إعداد دليل يتعلق باستخدامات الذكاء الاصطناعي	3.3.4.4



المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية  
(الآرابوساي)

## الخطة التشغيلية التفصيلية لعام 2025 لجان المخطط

لجنة المعايير المهنية والرقابية



نموذج

(1)

الخطة التشغيلية للأولويات الاستراتيجية لسنة 2025

<p>لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات</p>	<p>مسئولية التنفيذ</p>	<p>مساعدة الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات</p>	<p>الأولوية الشاملة (5)</p>
<p>- زيادة معرفة وقدرة الأجهزة الأعضاء بالتعاون مع المنظمات النظرية واللجان الأخرى - تبادل الخبرات والتجارب لرفع مستوى معرفة الأجهزة الرقابية - نشر مقالات علمية بالتعاون من الأرابوساي والمنظمات النظرية - إعداد الدليل الإرشادي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات</p>	<p>النتائج المتوقعة</p>	<p>تطوير مناهج وأساليب تدقيق مبتكرة باستخدام التقنيات الحديثة</p>	<p>الأولوية الفرعية 5.1</p>

مؤشرات قياس الأولوية الفرعية	المعوقات المتوقعة	الموارد	الفترة (الربع)				المشاريع المقترحة لتنفيذ الأولوية	م
			4	3	2	1		
اعداد دليل ارشادي حول الرقابة على تكنولوجيا المعلومات								
<p>- إعداد المسودة الأولية للدليل الإرشادي - إعداد المسودة النهائية للدليل الإرشادي - إعداد الدليل النهائي (عرض المشروع في صيغته النهائية على المجلس التنفيذي لاستطلاع رأيه واعتماد المشروع في صورته النهائية)</p>	<p>- عدم تخصيص الوقت الكافي من طرف أعضاء الفريق نظرا لانشغالهم المهنية داخل أجهزتهم الرقابية.</p>	<p>- أعضاء فريق إعداد الدليل الإرشادي - أعضاء اللجنة جهات المراجعة والمتدخلين في مسار الجودة</p>	✓	✓	✓	✓	<p>إعداد الدليل الإرشادي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات</p>	1-1-5

3-1-5 تعزيز مشاركة الخبراء والتجارب بين الأجهزة الأعضاء في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات من خلال تنظيم ورش عمل مختصة وتنفيذ مهام تدقيق تعاونية							
1-3-1-5	مشاركة فريق عمل تكنولوجيا المعلومات بالاوروساي ضمن لقاءاتها السنوية والدورية	✓					<ul style="list-style-type: none"> <li>- أعضاء اللجنة</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعزيز المشاركات حضوريا وعن بعد. وذلك بالمشاركة حضوريا لجهاز واحد على الأقل ممثل عن اللجنة، والمشاركة عن بعد 4 أجهزة على الأقل مع حث الدول الأعضاء في المنظمة للحضور.</li> <li>- تقديم ورقة عمل أو تجربة أو ورقة علمية متخصصة إن أمكن ضمن اللقاء الدوري.</li> <li>- المشاركة بورقة عمل واحدة في اللقاء السنوي</li> <li>- تعميم مخرجات هذه اللقاءات على الأجهزة العربية</li> </ul>	✓					<ul style="list-style-type: none"> <li>- حداثة التجارب لدى الأجهزة العربية ومستوى خبرات في حاجة إلى التطوير بشأن المواضيع المتخصصة التي يتم طرحها من قبل اليوروساي</li> </ul>
2-3-1-5	الاستفادة من المبادرات والبرامج والدورات التدريبية التي ينظمها فريق عمل تكنولوجيا المعلومات بالاوروساي وتنفيذ المشاريع المضمنة بمذكرة المفاهيم	✓	✓				<ul style="list-style-type: none"> <li>- أعضاء اللجنة</li> </ul>
	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مشاركة أعضاء اللجنة في تنفيذ المشاريع المضمنة بمذكرة المفاهيم المبرمة مع فريق تكنولوجيا المعلومات باليوروساي.</li> <li>- مشاركة منتسبي الأجهزة الأعضاء في المنظمة ضمن البرامج والأنشطة والدورات التدريبية الحضورية وعن بعد التي ينظمها فريق تكنولوجيا المعلومات باليوروساي.</li> <li>- تحصل منتسبي الأجهزة الأعضاء في المنظمة على شهادات مشاركة ضمن مجالات التي تتيحها المبادرات والبرامج والدورات التدريبية التي ينظمها فريق عمل تكنولوجيا المعلومات باليوروساي.</li> </ul>	✓	✓				<ul style="list-style-type: none"> <li>- عائق اللغة الانجليزية</li> </ul>

<p>- تنظيم اللقاء الأول لربيع التكنولوجيا بصفة مختلطة حضوري وعن بعد بحضور الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية وبمشاركة مجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات باليوروساي ومنظمة ISACA</p> <p>- تعميم مخرجات اللقاء على الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية</p>	<p>- أعضاء اللجنة</p> <p>- ضغوطات عدم تفرغ أعضاء اللجنة</p>	<p>- أعضاء اللجنة</p>					<p>إعداد اللقاء الأول لربيع التكنولوجيا</p>	<p>3-3-1-5</p>
<p>- تنظيم اللقاء العلمي السنوي الثالث بصفة مختلطة حضوريا وعن بعد بحضور الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية وبمشاركة مجموعة عمل تكنولوجيا المعلومات باليوروساي ومنظمة ISACA</p> <p>- تعميم مخرجات اللقاء على الأجهزة الأعضاء بالمنظمة العربية</p>	<p>- أعضاء اللجنة</p> <p>- ضغوطات عدم تفرغ أعضاء اللجنة</p>	<p>- أعضاء اللجنة</p>					<p>الإعداد العلمي السنوي الثالث للقاء</p>	<p>4-3-1-5</p>
<p>- عدد المقالات المنشورة المتعلقة بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات ضمن المجالات والنشريات التي تصدرها الأرابوساي والمنظمات النظرية</p>	<p>- عدم تفرغ أعضاء اللجنة</p>	<p>- أعضاء اللجنة</p>					<p>المساهمة العلمية في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات ضمن المجالات والنشريات التي تصدر الأرابوساي والمنظمات النظرية</p>	<p>5-3-1-5</p>
<p>اعداد برنامج لتأهيل مدرين مختصين في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات</p>								<p>5-1-5</p>
<p>- إبرام مذكرة مفاهيم.</p> <p>- الحصول على صفة مراقب بمجموعة العمل</p>	<p>- الاحتياج إلى مواصلة الجهود بالتنسيق مع الجهاز الكويتي باعتباره ممثلا</p>						<p>التعاون والتنسيق مع مجموعة العمل المعنية</p>	<p>1-5-1-5</p>

<p>المعنية بالرقابة على تقنية المعلومات بمنظمة الانتوساي WGITA.</p>	<p>للمنظمة العربية في WGITA بالانتوساي من أجل الحصول على الدعم</p>	<p>- أعضاء اللجنة</p>					<p>بالرقابة على تقنية المعلومات بمنظمة الإنتوساي من أجل الحصول على صفة مراقب</p>	
<p>- إعداد مذكرة مفاهيم مع منظمة ISACA والشروع في تنفيذها. - مشاركة منظمة ISACA في اللقاء السنوي الثالث للجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بالأرابوساي. - المشاركة منظمة ISACA في لقاء ربيع التكنولوجيا الأول للجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات بالأرابوساي. - مراجعة منظمة ISACA للدليل الإرشادي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات للأرابوساي.</p>	<p>- تحديات تتعلق بتوفير الاحتياجات المالية اللازمة</p>	<p>- أعضاء اللجنة</p>	<p>✓</p>	<p>✓</p>			<p>التعاون والتنسيق مع الهيئات الدولية والإقليمية المتخصصة في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات (منظمة ISACA)</p>	<p>2-5-1-5</p>
<p>اعداد وتنفيذ برنامج في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات</p>								<p>4-1-5</p>
<p>- تمكّن 16 مشاركا من برامج تدقيق تكنولوجيا المعلومات وتزويدهم بنصائح عملية تمكنهم من تطبيق معارف تدقيق تكنولوجيا المعلومات باستعمال الأدوات التي سيتم تدريبهم عليها وتنفيذ مهمات رقابية في المجال وصياغة تقرير الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.</p>		<p>- الجهاز السوداني - أعضاء اللجنة</p>	<p>✓</p>	<p>✓</p>	<p>✓</p>		<p>تنفيذ برنامج تدريبي حول برامج تدقيق تكنولوجيا المعلومات</p>	<p>1-4-1-5</p>

